منحة الباري
بنقد تعليقات ابن باز
على فتح الباري

طبعة مزيدة ومنقحة على الطبعة الاولى

تأليف

الشيخ / أحمد النور محمد الحلو التشادي

منحة الباري
بنقد تعليقات ابن باز
على فتح الباري

طبعة جديدة ومنقحة تمتاز بزيادات على الطبعة الأولى

تأليف

الشيخ / أحمد النور محمد الحلو التشادي

رقم الإيداع: ٥٣٣٣ / ٢٠١٤



مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد البريات، وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم المعاد.

وبعد:

فهذه طبعة جديدة لكتاب (**منحة الباري بنقد تعليقات ابن باز على فتح الباري**)، وقد طبع قبل هذه الطبعة طبعة واحدة في نيجيريا، وكانت طبعة رديئة غاية في ذلك، والأخطاء الواردة فيها فوق ما يتصوره الإنسان، وصل كثير منها إلى حذف كلمات من أصل الكتاب أو هوامشه أو طمس الحروف بحيث لا يستطيع القارئ قراءة الكلمة على وجهها، وهذه كلها أمور فيها مفاسد ومضار عظيمة لا تخفى على أحد.

ولقد قمت بإصلاح كل ما وقع عليه نظري من الأخطاء وزدت بعض ما رأيته مناسبًا، والحمد لله على ذلك، والكتاب بدون ريب لا يخلو من أخطاء غير مطبعية أيضًا في بعض الأحيان، ولقد كنت ولا أزال أرهف سمعي إلى أي استدراك أو نقد يأتي من أيّ أخ لأضعه موضع القبول إن كان ذلك نقدا علميا، ولكنني للآن لم أتلق من ذلك شيئًا على هذا المستوى غير أنني وجدت بعد شهر أو نحو شهرين من صدور الكتاب في طبعته المشار إليها مقالة من أحد الإخوة المدرسين في بعض الكليات والمعاهد اسمه محمد البين بعنوان: حمى المؤلفات؛ نشرها في صحيفة إنجمينا الجديدة العدد ١٧٠، بتاريخ:

٢٠١١/١٢/٠٥م، عبارة عن قناطير من السباب والشتائم العجيبة، فقد استعمل فيها كل ما يملك من ألفاظ التقريع والتجريح والاستهزاء والسخرية، ونعتني فيها بأنني من إخوان السامري يعني السحرة وبأنني من المشعوذين وأصحاب الدجل والعملاء، ومن فشلة الثانويات، وما قمت به من نقد ما كتبه ابن باز على فتح الباري ما هو إلا عبث كعبث الأرانب في عرين الأسد، وغير هذا من ألفاظ الطعن والسب والسخرية، وختم مقاله بما نصه: ((أما محاولات النيل من كبار الدعاة وفطاحل العلماء من طرف العملاء فهي ليست ردا ولا نقدا حتى تلخذ مكانتها من بين البحوث العلمية أو تجد رفوفها من المؤلفات الوطنية فلربما الرد عليها يكسبها رواجا أو زخمًا إعلاميًا ليس في نولها ولا مدى على طيف حاطبها وكاتبها.. لكنها تطاول وتنطع خطير من فشلة الثانويات ودروس التقوية الليلية لحاجة في نفس مولانا قضاها إما لإحداث بلبلة في أذهان الناشئة أو لإرباك طلاب المتوسطة وتشكيك صغار الدعاة.. وإما تزلفا لأصحاب الأيادي البيضاء ممن يعجبهم شأنهم..ولولا الفوضى وانعدام الرقابة وحمى التأليف وعدوى الكتابة وتبني أفكار طائفة الذين غلبوا على أمرهم لما سمح لهذه السموم أن تنتشر وهذه الطعون أن تسطر ولما أبيح للحوم العلماء أن تؤكل في وضح النهار، ولا لهذه البترابية المبتورة لتذكر إلا لتتكر! فما هي ببحوث لا من ناحية علمية ولا فنية لكنه من باب الكتابة لأجل الكتابة إذ هي "محنة" لا "منحة" ولله في خلقه شئون، ولولا عهد قطعناه على أنفسنا وهو أن لا نتوقف في بنيات الطريق أو نشتغل بسفاسف الأمور من باب "وخضتم كالذي خاضوا" لهلهلناها وكشفنا عوارها ولكن "لكل نبإ مستقر" و "ولكل أجل كتاب" ولا يملء فم النباش إلا التراب ويتوب الله على من تاب وحمى المؤلفات كحمى المؤتمرات يتهافت إليها أنصاف المتطمين ويتكلم باسم الدعاة شبه الأميين وتقدم تجارب الفاشلين أما الدعاة الأحرار فلقد كره العميد "انبعاثهم فثبطهم وقيل اقعدوا مع القاعدين")).

قال ذلك كله مستعيضًا به عن مناقشتي فيما ما كتبته، وكما ترى أن عذره في عدم نقد ما كتبته هو ذلك العهد الذي قطعه على نفسه أن لا يتوقف في بنيات الطريق أو يشتغل بسفاسف الأمور فلولا هذا العهد

لهلها بالماء الكبير وكشف عوارها. أنهى مقاله بهذا، ولقد قمت بـالتعليق على بعض كلماته في هذا المقال فور صدوره ولم ينشر بعد، ومما جاء فيه أن قلت له بسبب قوله: لولا عهد قطعناه ... الخ: «أيّ عهد قطعته على نفسك يحول بينك وبين النصح لأمتك يا عالم الأمة وكاشف الظلمة؟ وهل عهد يمنعك من إبانة الحق وإبطال الباطل يعد عهدًا لا يجوز خرقه ومخالفته إن كنت من الصادقين في قيلك هذا؟ وهل بيان الحق وإبطال الباطل ممن كان يعلم أنّ الحق ظهير له ونصير يكون من سفاسف الأمور؟ ومن قبيل خضتم كالذي خاضوا؟ ألم يأخذ الحق سبحانه وتعالى العهد من العلماء أن يبينوا للناس طريق الحق ويحذروهم من طرق الشيطان كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَ أَخَذَ اللّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلاَ تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاء ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْاْ بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾[1] ؟ أم أنك تراها خاصة ببني إسرائيل؟ وإن كنت كذلك تراها فماذا أنت صانع بباقي نصوص الكتاب والسنة؟ وهي كثيرة جدًا يعلمها حتى المراهقون من طلاب العلم، فكيف بمن نعت بالمفكر الإسلامي عبر أنهر الصحف في تشاد؟

والله ما أرى ما أتيتَ به من الشرط الواقع بعد لـولا إلا تسـترًا علـى بضاعتك أن تكشف وإلا فها أنا أقول لك بكل شفافية ووضوح: إن كنـت واثقًا من أنني مبطل فيما قلت وقررت وليس لي أيّ دليل أعتمد عليـه مـن كتاب ولا سنة صحيحة، قم واكشف ذلك الباطل علـى رؤوس الأشـهاد

(1) آل عمران: (١٨٧).

ليهلك من هلك عن بينة ويحى من حيي عن بينة، ولا يليــق بــك كداعيــة ومفكر إسلامي كما يصفك محبوك أن تكون في هذا هيابًــا أو جبانـــا، وإن كنت غير واثق من أنني مبطل فيما ذكرت وبينت لعدم تبصرك بالأدلة وعدم معرفتك بدلالات الألفاظ فاستمر على ذلك التستر فهو خير لك في استدرار ما ترمي إليه، وعون لك على ما أنت عليه من التلوّن وإن كانت عاقبة ذلــك وخيمة، ولكن إياك أن تتعلل بقطع العهد على نفسك، فإنها دعوة ما عــادت تنطلي حتى على الأنوك من الناس)).اهــ المراد

وأما ما فاه به أولاً من أن الردّ على الرسالة يكسبها رواجا وزخمًا إعلاميًا على حد تعبيره، علاوة على ذلك أنها ليست ردًّا وإنما هو تنطع خطــير مــن فشلة الثانويات وأصحاب دروس التقوية وما هي إلا من قبيل البترايــة...الخ كلامه

فهو كلام مؤلم وجارح جدًا، وهو يبرهن بما لا يدع مجالاً للشك أن قائله هجوم على شق العصا، لا يهاب حجاب عدم الإنصاف ولا يستوعر طــرق الاعتساف، وإلا لما تعلل عن الردّ على ما يراه باطلاً بهذه العلل الصبيانية الــتي تدل على ضيق العطن، فإن إبطال الباطل وإحقاق الحق لا يكســب الباطــل رواجًا ولا زخمًا إعلاميًا كما زعم بل يقضي عليه ويجعله في مهــب الريــاح. وبهذا يستنير الطريق للسالكين، وهذا كله لا يخفى على ذي بصيرة كما هــو ظاهر من قوله تعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِــقٌ

﴿وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾[1] . ثم إن الباطل الذي يجب الردّ على قائله وتحذير الأمة منه لا فرق فيه بين ما هو آت من فشلة الثانويات وأصحاب دروس التقوية الليلية وما هو آت من سواهم من الذين بلغوا المنتهى في العلوم الشرعية، بإجماع من أشرقت عليه الشمس شارقة وغاربة، واتفاق مذاهب العلماء قاطبةً، إذ لا يرتاب من معه مسكة من عقل أن الذب عن الحق والنضال دون حفظه محتوم شرعًا مطلقًا، وهذا كله لا إخال يخفى على صاحبنا عمد البين، ولكن كما قيل: **حبك للشيء يعمي ويصمي** نقول: **بغضك للشيء يعمي ويصمي**، ومع هذا كله ندعو الكاتب عمد البين أن يسطر ما يراه حقًا، ويفند ما قام عنده البرهان على بطلانه فيما كتبناه في نقد تعليقات شيخه عبد العزيز بن باز على فتح الباري، ولكن أنبهه أن لا يكون الرد على طريقة المثل القائل: (حفرة أعمى)، ومثله في المعنى قول من قال:

أقول له زيدًا فيسمعه خالدًا ** ويكتبه عمرًا ويقراه بكرًا

ومن الأماكن التي وقع عليها اختيار التعليق ما أشار إليه من أن هناك بعض الدعاة عاكف للرد عليّ وطلب من هؤلاء العاكفين أن يكون مايأتون به من الردود منطقيًا علميًا محوريًا يتسم بالموضوعية ولتكون الضربة قاسية تقضي على ترهات الكوثري ... الخ ما قال.

(1) سورة الأنبياء: (١٨).

قلت في التعليق: «كم وكم كنت أتمنى أن يكون الرد كما وصفه وطلبه الأخ الكاتب أن يكون منطقيًا علميًا إلى آخر ما قال ... لأن هذا قطعًا سيوصل إلى نتيجة محمودة لما يحمله من أدلة مقنعة لا تقبل النقض ولا النقاش البتة، ونحن في انتظار هذا الرد الحاسم لقضية طال الخلاف فيها بين أهل الحق والباطل ... إلى أن قلت: وأما طلب الأخ محمد البين من هؤلاء الإخوة العاكفين على الردّ المتوقع أن يكون ردهم قاسيًا قاصمًا لظهر هذا العبد الضعيف حتى يلجئه ذلك الرد القاسي إلى التحصن واللواذ بالمشعوذين ـ يعني السحرة وأصحاب الدجل على حد تعبيره ـ فهو مما لا ينقضي منه عجبي حتى يُعرف السبب، لأنني لا أدري ماذا يعني اخي محمد البين بالقسوة وقصم الظهر، فإنه إن كان القصد من ذلك الرد هو الوصول إلى إحقاق الحق وإبطال الباطل، فإن هذا لا يتطلب سوى إيراد الدلائل المقنعة عند الحجاج، وهذا لا يقصم الظهر كما هو ظاهر، فلماذا القسوة إذن وقسم الظهر؟ وإن كان القصد غير ذلك فأكبر ظني بل يقيني أن ذلك لا يكون إلا من قبيل وحي الأمزجة والأهواء وحظوظ النفس وهو شيء مُرّ المذاق، لا يحقق له تلك الأمنية المنشودة: (قصم الظهر، والطرد من الساحة الدعوية لهذا العبد الضعيف)، فقد استعمل فضيلته هذا الأسلوب في جميع رحلاته المقالية التي قام بتدوينها عبر وسائل الإعلام المكتوب ـ الجرائد ـ وكل من قرأ مقالاته وهي كثيرة جدًا يعلم ما أقول، ولكن كل ذلك لم يحقق له هذا المرام، فما عجز عنه هو مع تبحره وامتلاكه لأزمة ألفاظ الشتم والتقريع، لا يمكن أن يحققه له غيره.

إذن المنطق يقول: إذا كان سيد الشتائم والسباب عجز وانبجز عن تحقيق مرامه فمن سواه أعجز»[1].اهـ

هذا جزء من التعليق على تلك المقالة وسينشر بتمامه إن شاء الله تعالى حين تدعو إلى ذلك ضرورة.

وهناك أخ ثان انتقدني في استعمالي لفظ (الوهابية)، وجوابي على ذلك: هو ما ذكرته في أول الكتاب ونصه: «وإنني إن أشرت إلى هؤلاء الإخوة الذين ينتمي إليهم الشيخ ابن باز رحمه الله تعالى وينتمون إليه مذهبًا، فإنما أشير إليهم بلفظ **الوهابية** نسبة إلى إمامهم **محمد بن عبد الوهاب** مؤسس الحركة المعروفة في التاريخ بالحركة **الوهابية** كما هو مدون في كتب التاريخ، ولا ضير في ذلك لا سيما وقد اعترف بها كبار أئمتهم !)).اهـ

الشيخ حسن بن فرحان المالكي:

ويقول الشيخ حسن بن فرحان المالكي: ((فقد كان علماء الدعوة يجيزون استخدام الوهابية ويرددونها في كتبهم دون خوف من اتهام بمذهب بل ربما ألفوا الكتب والرسائل في عقائد الوهابية ودعوتهم ولا ضير في ذلك.

ومن علماء الدعوة الذين استخدموا مصطلح (الوهابية) سليمان بن سحمان، وقبله محمد بن عبد اللطيف (الدرر السنية ٤٣٣/٨) وغيرهما، وكذا المدافعون عنها كالشيخ حامد الفقي ومحمد رشيد رضا وعبد الله القصيمي

---

(1) مجاز فلت محمد البين: [١٠/٩].

وسليمان الدخيل وأحمد بن حجر أبو طامي ومسعود الندوي وإبراهيم بن عبيد صاحب التذكرة وغيرهم، يستخدمونها، مع أن الشيخ حامد الفقي رحمه الله قد حاول أن يشكك في نيات كل من استخدم هذا المصطلح واقترح أن يطلق عليها (الدعوة المحمدية) لأنها تنسب إلى الشيخ محمد بن عبد الوهاب! وليس إلى والده (عبد الوهاب) وقد قلده من المتأخرين الشيخ صالح الفوزان في إنكاره على أبي زهرة وغيره، ومطالبة الفقي والفوزان بأن نطلق على الوهابية (الدعوة المحمدية لا الوهابية) لأن الشيخ اسمه (محمد) هذا اقتراح منهما غريب عجيب، لسبب يسير وهو: أن أغلب المذاهب المشهورة لا تسمى بأسماء أصحابها، وإنما تسمى بأسماء آباء أو أجداد أصحاب المذاهب، فالمذهب الحنبلي مثلاً نسبة لحنبل وحنبل هذا هو جد أحمد بن حنبل (اسمه أحمد بن محمد بن حنبل)، والشيخ الفوزان أو الشيخ الفقي رحمهما الله ومن تابعهما لا يعترضون على هذه تسمية (الحنابلة) بهذا الاسم، ولا يطلقون على المذهب الحنبلي (المذهب الأحمدي)!، وكذلك المذهب الشافعي نسبة لشافع (وشافع هذا جد الشافعي الرابع فالشافعي اسمه: محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع)، فلماذا لا يطلقون على المذهب الشافعي (المذهب المحمدي)! وكذلك الحنفية نسبة لأبي حنيفة، وحنيفة ليس اسم صاحب المذهب، وإنما اسمه النعمان بن ثابت، وكذلك الأشاعرة المنتسبين لأبي الحسن الأشعري، فالأشعر جد جاهلي قديم لقبيلة الأشاعرة كلهم الذين منهم أبو الحسن، فهو: الأشعر بن أدد بن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان بن سبأ، فهذا جد قبيلة الأشاعرة، الذي بينه وبين أبي الحسن الأشعري صاحب المذهب عشرات

الآباء.. وكذلك (الإباضية) نسبة لعبد الله بن إباض،.. وهكذا لا تكاد تجد مذهبًا يسمى باسم صاحبه إلا في النادر، كالمالكي نسبة لـ(مالك بن أنس) والزيدية لـ(زيد بن علي) والجعفرية لـ(جعفر الصادق)، فالذي يطلق الوهابية على مذهب الشيخ محمد بن عبد الوهاب ليس أبعد عن الصواب ممن يطلق الحنابلة على أتباع أحمد بن محمد بن حنبل، فضلاً عن غيره»[1].اهـ

وبهذا يتضح أن استعمال لفظ الوهابية في التعريف بهؤلاء الإخوة هو اللائق والمميز لهذه الدعوة وأهلها، أما باقي الألفاظ كالسلفية وأنصار السنة وغيرها فاستعمالها فيه تلبيس على الناس لا سيما العامة، فإن العامة تنخلع أفئدتهم عندما يسمعون لفظ (أنصار السنة، والسلفية) ونحو هذا، غير منتبهين إلى ما دُسَّ تحت هذا الاسم من العقائد والأفكار وهذا ما دعا بعض العلماء أن يكتب كتابًا بعنوان: السلفية مرحلة زمنية مباركة لا مذهب إسلامي.



أحمد النور محمد الحلو

أنجمينا تشاد: ٧ جمادى الثاني ١٤٣٣هـ

٢٨ أبريل ٢٠١٢م

(١) داعية وليس نبيًا، حسن بن فرحان المالكي: [١٤٥-١٤٦].

مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله الذي حجب العقول عن إدراك ذاته ودل علي وجوده بمصنوعاته وأفعاله وصفاته،وجل عن شُبه التعطيل وشوائب التشبيه،وتعالي عن النظير والمثيل والشبيه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[1] والصلاة والسلام علي سيدنا ومولانا محمد البشير النذير وعلي آله وصحبه والتابعين.

أما بعد:

فإن أعظم كتاب بعد كتاب الله تعالى هو صحيح سيدي محمد بن إسماعيل البخاري، وأعظم شرح له فيما نعلم هو شرح الإمام الحافظ أمير المؤمنين في الحديث ابن حجر العسقلاني المسمي:(**فتح الباري**) الذي يسميه بعض الأئمة (**قاموس السنة**)،وقد صح عن الإمام الشوكاني لما طلب منه شرح لصحيح البخاري قال:لا هجرة بعد الفتح،إيذانا منه بفضل هذا السفر العظيم.

ولقد مرت دهور عديدة والناس ينهلون من معينه الصافي علما يدينون الله به حتى جاء هذا العصر عصر الجهل والتقهقر العلمي بدأ بعض من نصب نفسه وصيًا علي الدين وحارسًا للتوحيد دون غيره وأتباعه، بنقض هذا السفر

(1) الشورى : (١١) .

العظيم لتشكيك الناس فيه وفي صاحبه، منهم (**الشيخ العلامة عبد العزيز بن باز**)[1] رحمه الله تعالى رحمة واسعة.

فقد قام **بالتعليق** علي بعض أجزاء الكتاب أتى في تعليقه بالعجب العجاب من أنواع الشطط واهام أئمة المسلمين من حيث لا يدري بأهم دعاة إلي الشرك كما سيتبين لاحقا لكل ذي عينين إن شاء الله تعالى.

وإنه فيما يبدو رجل، كثير التحكم معجب برأيه[2]، بعيد عن غوار مقاصد الشريعة، وهذا باد من تعليقاته وكتاباته، من لم يخبر كلماته يتراء له

---

(١) هو الشيخ/ عبد العزيز بن عبد الله بن باز رئيس الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة والرئيس العام لإدارة البحوث العامة للإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية، توفي عام ١٤٢١هـ

(٢) ولهذا تجده لا يقبل مناظرات العلماء الذين يعدهم خصومه ويصفهم بالمبتدعة، لأنه يرى ما يأتي به هو الحق الذي لايقبل النقض.

من ذلك ما وقع له مع مفتي عمان الشيخ العلامة أحمد بن حمد الخليلي؛ فقد ذكر في كتابه نبذ التعصب المذهبي ما نصه (**دعوة إلي الإنصاف**): (وأريد أن أذكر قصة يتبين بها للإنسان كيف ينصف الإباضية غيرهم ولا ينصفهم غيرهم فقد قمت في هذا العام بزيارة للمملكة العربية السعودية مع مجموعة من إخواننا بدعوة وجهها إلينا معالي وزير العدل السعودي وفي اليوم الثاني للزيارة وهو اليوم الثاني من شهر جمادى الأولي من عام١٤٠٦هـ

دخلنا علي سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز وكنا متشوقين إلي الاستفادة منه وسماع مواعظه والانتفاع بكلامه لكنا فوجئنا بمفاجئة لم نكن نتوقعها.

فبمجرد دخولنا عليه دخل بنا إلي مكان ضيق ثم أخذ حسب ما يبدو ينصحني عما سمعه عني من الفتاوى في الأمور الخلافية التي للإباضية فيها رأي وهم في رأيهم يستندون إلي كتاب الله وسنة رسوله ﷺوقد كانت هذه النصيحة مملوءة بالكلمات اللاذعة وقد وصف فيها الإباضية بالضلال والبعد عن الحق الذي جاء به رسول الله عن رب العالمين،

فأجبته أولا شاكرا له نصحه وقلت له إن الحق يدعيه كل واحد وكل منا يناوئ خصمه ويزعم أنه علي الحق وأن خصمه علي الباطل ولكن الحق لا يوصل إليه بالادعاء وإنما يوصل إليه بالحجة والبينة.

وعليه فإن واجبنا أن نظهر الحق وذلك بالمناقشة الهادئة الهادفة واقترحت أن تكون هذه المناقشة في مكة المكرمة التي هي مهبط الوحي ومنطلق دعوته الأولي وفيها الكعبة البيت الحرام قبلة المصلين وفيها المشاعر العظام التي يتجه إليها عباد الله في حجهم وفيها اجتماع عدد من المسلمين في موسم الحج.

واقترحت أن تكون بيني وبينه أو بينه وبين أي أحد يختاره منّا مناقشة هادئة هادفة تنقل هذه المناقشة عبر الأثير إلي مسامع الناس بإذاعة صوت القرآن الكريم بمكة المكرمة كما تنقل بالتلفزيون السعودي ويسمح للإذاعات والتلفزيونات الأخرى أن تنقلها عبر الأقمار الصناعية كما يسمح لمراسلي وكالات الأنباء بأن ينقلوا هذه المناقشة إلي قراء صحفهم حتى تتبين الحقيقة لكل أحد.

فما كان من سماحة الشيخ إلا الرفض الشديد لهذه المقترحات فسألته عما يريد؟

فقال:أريد أن تقلعوا عن عقيدتكم وتتبعوا عقيدتنا،قلت : إن الأمر ليس بالهين وصاحب الحق لا يكون جبانا ولا هيابا.

فإذا كنتم تعتقدون أنكم علي الحق وأننا علي الباطل فما الذي يضيركم أن نجتمع ونتناقش علي مسمع العالم وبصره،ذلك لأن الحق يجب أن يوصل إلي مسامع الناس وإلي أبصارهم،

فقال : لا إن الباطل يجب أن يرفض ولا ينشر فأجبته إن في هذا إحقاقًا للحق وقطعا للباطل وليس هذا نشرا للباطل.

قال لا يجب أن يخفي الباطل عن الناس حتى لا يعرفوه.

قلت: أرأيتم لو أتاكم نصراني أو يهودي أو مجوسي منتقدا للإسلام أما كنتم ترضون أن تناقشوه علي مسمع ومرآي من الناس.

قال:إن في ذلك دعوي إلي الإسلام.

قلت له وكذلك في هذا الأمر إظهار للإسلام الصحيح الذي جاء به الرسول عليه الصلاة والسلام والحجة هي الفيصل فإذا كنتم تعتبروننا علي الباطل فلماذا لا ترضون أن نفتضح علي رؤوس الملأ وإنما ظاهر الأمر أنكم موقنون بأنكم لستم علي شيء من الحجة فلذلك أصررتم علي

أن له مثاقب في النظر وفي الواقع ما هي إلا عقارب أو أضر، كما يعن فيما يأتي لأرباب التأمل والنظر.

ولهذا أردنا أن نبين لطلاب العلم أن ما أتى به الشيخ ابن باز رحمه الله تعالى من **التعليقات** علي فتح الباري ما هي إلا كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئا.

والله أسأل متوسلا إليه بحبيبه سيدنا محمد ﷺ أن يوفقني لإكمال هذا المرام إنه سميع مجيب.

وسميت هذا الرد المختصر: **(منحة الباري بنقد تعليقات ابن باز على فتح الباري)**.

* * *

الرفض ولو كنتم أدركتم أن لكم الحجة وأنكم علي الحقيقة الناصعة البيضاء ما استحييتم من إظهار هذه الحقيقة المطابقة لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

فأصر الشيخ أيما إصرار علي الرفض فأي تحد أعظم من هذا التحدي الذي جاء به الشيخ حيث يريد أن يكرهنا بأن نتنازل عما نعتقده أنه الحق لما رأينا أدلة الكتاب والسنة دالة عليه بينما نحن ندعوه إلي التحاكم إلي الدليل والحجة فهذا إنصاف واضح.اهـ نبز التعصب المذهبي للعلامة أحمد بن حمد الخليلي مفتي عام سلطنة عمان ص(٤٣-٤٦).

وما فعله ابن باز هو ما عليه كافة أفراد هذه الطائفة مع أن المنقب في بطون التاريخ يجد الأئمة الفضلاء جرت بينهم مناظرات ومناقشات في مسائل علمية وقع فيها الخلاف بينهم وكم مثل هذا وقع لأصحابه ﷺو لم يعتذر أحد منهم بمعتذر به هذا الزعيم ولكن الأمر هو ما شرحناه لك.

تمهيد : وفيه فصلان :

الفصل الأول : في مبدأ نشأة الصراع بين الفرق :

اعلم أن الصراع بين الطوائف سواء كانت محقة أو مبطلة قديم النشأة وخاصة فيما يتعلق بأصول الدين – العقيدة – ، فقد اتسعت فيه دائرة الخلاف في جميع العصور المتعاقبة لا سيما بين كثير من السادة الحنابلة الذين يمثلون الفرقة المتمسكة بظواهر النصوص والأدلة التي يسميها العلماء بالمتشابهات ، وإن أبى ذلك بعضهم كما سيأتي ، وإن كانت هذه الأدلة بحسب ظواهرها تخالف وتناقض الأدلة الأخرى المحكمة والقطعية في دلالتها ، أوتناقض مقضيات العقول السليمة زعمًا منهم أن العقل لا يلتفت إليه البتة مع وجود الدليل مهما كان نوع هذا الدليل ، وبهذا قضوا على عقولهم وعقول من سايرهم ،مع العلم بأن العقل من أهم العناصر التي أناط الشارع الحكيم بها أحكام التكليف ، وبين من خالفهم من أهل السنة والجماعة الذين يمثلهم السادة الأشاعرة والماتريدية الذين يمثلون السواد الأعظم من هذه الأمة سلفًا وخلفًا ، وفي مقدمتهم أهل المذاهب المتبعة – المالكية والشافعية والحنفية وفضلاء الحنابلة – كما عبر به من يأتي قوله في هذا – وهو الحافظ الكبير والعلامة الذي ليس له في دهره نظير:

تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي:

حيث قال رحمه الله تعالى: في كتابه معيد النعم ومبيد النقم : وهؤلاء الحنفية والشافعية والمالكية وفضلاء الحنابلة ولله الحمد في العقائد يد واحدة ،

كلهم على رأي أهل السنة والجماعة ، يدينون الله تعالى بطريق شيخ السنة أبي الحسن الأشعري رحمه الله تعالى لا يحيد عنها إلا رعاع[1] من الحنفية والشافعية لحقوا بأهل الإعتزال ورعاع من الحنابلة لحقوا بأهل التجسيم ، وبرأ الله المالكية فلم نر مالكيًا إلا أشعري العقيدة ، وبالجملة عقيدة الأشعري هي ما تضمنته عقيدة أبي جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى التي تلقاها علماء المذاهب بالقبول ورضوها عقيدة ، وقد ختمنا كتابنا جمع الجوامع بعقيدة ذكرنا أن سلف الأمة عليها ، وهي وعقيدة الطحاوي وعقيدة أبي القاسم القشيري والعقيدة المسماة بالمرشدة مشتركات في أصول أهل السنة والجماعة . اهـ ص : (٦٣- ٦٤) .

قلت : وما قاله هذا الحافظ الكبير قاله قبله سلطان العلماء العز بن عبد السلام في عقيدته المشهورة التي رد بها على الحنابلة المعاصرين له ، وهو كما قالا لا ينكره إلا مكابر ومخاصم للتاريخ الذي هو خير شاهد في مثل هذا ، ومن أراد حقيقتهم فليقرأ سيرهم في كتب الفحول من الأئمة ككتاب تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري لحافظ الدنيا أبي القاسم بن عساكر رحمه الله تعالى الذي يقول عنه الحافظ السبكي (كل سني لا يكون عنده كتاب التبيين لابن عساكر فليس من امر نفسه على بصيرة) .

(1) الرعاع بالفتح : السفلة من الناس ، الواحد رعاعة ويقال : هم أخلاط الناس . اهـ مصباح : [٢٤٧] .

القاضي أبو الوليد ابن رشد:

وقد جاء في فتاوى القاضي أبي الوليد ابن رشد المتوفى عام ٥٢٠هـ ما نصه: سؤال أمير المسلمين رضي الله عنه للقاضي أبي الوليد ابن رشد رضي الله عنه – ما يقول الفقيه القاضي الأجل الأوحد أبوا الوليد وصل الله توفيقه وتسديده، ونهج إلي كل صالحة طريقه في الشيخ أبي الحسن الأشعري، وأبي إسحاق الاسفراييني،، وأبي بكر الباقلاني،، وأبي بكر بن فورك، وأبي المعالي، وأبي الوليد الباجي ونظرائهم ممن ينتحل علم الكلام، ويتكلم في أصول الديانات، ويصنف للرد علي أهل الأهواء، أهم أئمة رشاد وهداية، أم هم قادة حيرة وعماية؟ وما تقول في قوم يسبونهم وينتقصونهم، ويسبون كل من ينتمي إلي علم الأشعرية، ويكفرونهم ويتبرأون منهم، وينحرفون بالولاية عنهم، ويعتقدون أنهم علي ضلالة، وخائضون في جهالة. فماذا يقال لهم، ويصنع بهم، ويعتقد فيهم؟ أيتركون علي أهوائهم أم يكفوا عن غلوائهم؟ وهل ذلك جرحة في أديانهم ودخل في إيمانهم؟ وهل تجوز الصلاة وراءهم أم لا؟ بين لنا مقدار الأئمة المذكورين، ومحلهم من الدين، وأفصح لنا عن حال المنتقص لهم والمنحرف، وحال المتولي لهم، والمحب فيهم مجملاً مفصلاً، ومأجورًا إن شاء الله تعالى.

فأجابه ابن رشد- رحمه الله-: تصفحت- عصمنا الله وإياك- سؤالك هذا ووقفت عليه، وهؤلاء الذين سميت من العلماء أئمة خير وهدي، وممن يجب بهم الاقتداء، لأنهم قاموا بنصر الشريعة، وأبطلوا شبه أهل الزيغ

والضلالة، وأوضحوا المشكلات، وبينوا ما يجب أن يدان به من المعتقدات، فهم بمعرفتهم بأصول الديانات العلماء على الحقيقة لعلمهم بالله عز وجل، وما يجب له، وما يجوز عليه، وما ينتفي عنه، إذ لا تعلم الفروع إلا بعد معرفة الأصول. فمن الواجب أن يعترف بفضائلهم ويقر لهم بسوابقهم، فهم الذين عني رسول الله ﷺ بقوله : «**يحمل هذا العلم من كل خلف عُدُولُه، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين**». فلا يعتقد أنهم على غواية وضلالة إلا غبي جاهل أو مبتدع زائغ عن الحق مائل، ولا يسبهم، وينسب إليهم خلاف ما هم عليه إلا فاسق. وقد قال الله عزّ وجلّ:﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٤٨]. فيجب أن يبصّر الجاهل منهم، ويؤدب الفاسق، ويستتاب المبتدع الزائغ عن الحق إذا كان مستحلا ببدعة، فإن تاب وإلا ضرب أبدًا حتى يتوب كما فعل عمر بن الخطاب- رضي الله عنه- بصبيغ المتهم في اعتقاده من ضربه إياه حتى قال: يا أمير المؤمنين إن كنت تريد دوائي فقد بلغت مني موضع الداء، وإن كنت تريد قتلي فأجهز علي، فخلي سبيله. والله أسأله العصمة والتوفيق برحمته . اهـ قاله محمد ابن رشد ، فتاوى ابن رشد المجلد الثاني، ص:(٨٠٢- ٨٠٥).

هذا ، وإليك ما يقوله في نشأة ذلك الصراع بين الطوائف، العلامة المحدث محمد زاهد الكوثري رحمه الله تعالى في مقدمة تحقيقه لكتاب تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري.

العلامة المحدث محمد زاهد الكوثري:

قال رحمه الله : وبعد التحكيم في وقعة صفين أنفض الخوارج من حول علي كرم الله وجهه ، وغلوا حتى أخذوا يكفرون مرتكب الكبيرة ، ولما توفى علي رضي الله عنه دام اناس على مشايعته ومشايعة آله فسموا الشيعة ، وكانت زنادقة الروافض تجد بينهم مرتعًا خصبًا لزرع بذورهم كلما تكرر اضطهاد أهل البيت من بني أمية وغيرهم ، وحين تخلى الحسن السبط رضي الله عنه عن الخلافة لمعاوية اعتزل الفريقين جماعة ولزموا مساجدهم يشتغلون بالعلم والعبادة وكانوا قبل ذلك مع علي حيث ما كان وهم أصل المعتزلة ، ويقال أن أول من قام بالاعتزال أبو هاشم عبد الله والحسن بن محمد بن الحنفية ، ثم أخذ الثاني يرد على الخوارج في مسألة الإيمان ، ويقول الإيمان هو الكلمة والعقيدة دون الأعمال ، فسمي هو وجماعته مرجئة لتأخيرهم العمل عن الإيمان ، وكان عدة من أحبار اليهود ورهبان النصارى وموابذة المجوس أظهروا الإسلام في عهد الراشدين ، ثم أخذوا بعدهم في بث ما عندهم من الأساطير بين من تروج عليهم ممن لم يتهذب بالعلم من أعراب الرواة وبسطاء مواليهم فتلقفوها منهم وروها لآخرين بسلامة باطن معتقدين ما في أخبارهم في جانب الله من التجسيم والتشبيه ومستأنسين بما كانوا عليه من الاعتقاد في جاهليتهم ، وقد يرفعون ها افتراءً إلى رسول الله ﷺ أو خطأ ، فأخذ التشبيه يتسرب إلى

معتقد الطوائف ويشيع شوع الفاحشة ، فأول من انخدع بهم الشيعة ، ولكن سرعان ما تراجعوا عن ذلك بمناظرة المعتزلة لهم ، ولم يدم فيهم دوامه بين الحشوية ، وكانت البصرة بذر الآراء والنحل ، وقد سمع هناك معبد بن خالد الجهني من يتعلل في المعصية بالقدر فقام بالرد عليه ينفي كون القدر سالبًا للاختيار في أفعال العباد وهو يريد الدفاع عن شرعية التكاليف ، فضاقت عبارته وقال : (لا قدر والأمر عنف) ولما بلغ ذلك ابن عمر تبرأ منه فسمي جماعة معبد قدرية ودام مذهبه بين دهماء الرواة من أهل البصرة قرونًا .

وكان غيلان بن مسلم الدمشقي ينشر بدمشق رأي معبد فطلبه عمر بن عبد العزيز ونهاه عن ذلك وكشف شبهته ، وقال : يا أمير المؤمنين لقد جئتك ضالاً فهديتني وأعمى فبصرتني وجاهلاً فعلمتني والله لا أتكلم في شيء من هذا الأمر أبدًا ، ولما بدأ يذيع رأي معبد أخذ في الرد عليه جهم بن صفوان بخرسان فوقع في الجبر ونشأ عنه مذهب الجبرية .

وكان الحسن البصري من جلة التابعين وممن استمر سنين ينشر العلم في البصرة ويلازم بمجلسه نبلاء أهل العلم ، وقد حضر بمجلسه يومًا أناس من رعاع الرواة ، ولما تكلموا بالسقط عنده قال : ردوا هؤلاء إلى حشا الحلقة أي جانبها ، فسموا : (الحشوية) ،و منهم أصناف المجسمة والمشبهة ، وأول من عرف بالقول بخلق القرآن الجعد بن درهم بدمشق ، وكان جهم أخذ ذلك القول من الجعد وضمه إلى بدعه التي قام بإذاعتها ومن جملتها نفي الخلود ، ولما قام الحارث بن سريج بخرسان ضد الأموية داعيًا إلى الكتاب والسنة اعتضد بجهم وكان مقاتل بن سليمان ينشر هناك نحلته في التجسيم ، فأخذ

جهم يرد عليه وينفي ما يثبته مقاتل فأفرط في النفي حتى قال : "إن الله تعالى لا يوصف بما يوصف به العباد" ولم يفرق بين الاسم والاشتراك في المعنى والممنوع الثاني دون الأول بشرط كونه واردًا في الشرع ، وتنسب لجهم أراء وليس له فرقة تنتمي إليه بعده ونسبة غالب من نسب إليه من قبيل النبذ بالألقاب ، وبعد أن ابتدأ يطرأ بعض فتور على الفتوح ازداد الناس تفرغا لتلك الآراء المبثوثة ، فأمر المهدي علماء الجدل من المتكلمين بتصنيف الكتب في الرد على الملحدين ، وكان القائمون باعباء تلك المدافعات طائفة من المعتزلة فأصبحوا بين عدوين ، عدو محتال من خارج الملة له آراء وفلسفة تدرب عليها من عهد قديم ، وعدو مجاف في داخل الأمة كاد السواد أن ينحاز إليه لتقشفه وهو بعيد عن قضايا العقول راجت عليه تمويهات المضلين من اليهود فصار عمله الوقيعة في أهل النظر لا يفرق بين العدو والحميم ، ولو وكل إليه الأمر لما أمكن أن يدافع ساعة من نهار فاشتغل هؤلاء النظار بالأول وتغاضوا عن الثاني حتى أتموا الرد على الزنادقة ، وكشفوا عن تمويهاتهم ثم نقضوا كلام الحشوية وأظهروا سخف آرائهم ، وقد علق بهؤلاء النظار مالا يستهان به من أمراض عقلية عدت إليهم من مناظريهم .

وكان غالب الفقهاء وحملة السنة طول هذه المكافحات يأبون الخوض في تلك المسائل ، ويجرون على ما عليه الصحابة وخيار التابعين من الاقتصار على ما ثبت من الدين بالضرورة ، مع أن خصماء الدين كان لهم من الأسلحة ما لا يمكن مقابلته إلا بمثل أسنتهم وجروا مع المسلمين على طريق التدرج في مراحل العداء والجمهور في غفلة من ذلك ومشوا بهم إلى مرحلة لو ترك الأمر

وشأنه لكاد أن تتسرب شكوكهم إلى قلوب جماعة المسلمين فيعظم الخطب ، ففي مثل هذه الظروف تولى المأمون وأخذ يشايع المعتزلة ويقربهم حتى حمل الناس على القول بخلق القرآن والتتريه حسبما يوحي إليه عقله وعقول خلطائه ، فلقي خصوم المعتزلة شدائد استمرت إلى أن رفع المتوكل المحنة ، وأظهر أحمد فيها من الثبات ما رفع شأنه ، ثم ابتدأ رد الفعل يأخذ سيره الطبيعي من ارتفاع شأن الحشوية والنواصب وانقماع أهل النظر والمعتزلة ، وأهل السنة من الفقهاء والمحدثين يواصلون العمل في علومهم في غير جلبة ولا ضوضاء ، والحشوية يجرون على طيشهم وعمايتهم واستتباعهم الرعاع والغوغاء ويتقولون في الله مالا يجوزه الشرع والعقل من إثبات الحركة والنقلة والحد والجهة والقعود والإقعاد والاستلقاء والاستقرار إلى نحوها مما تلقوه بالقبول من دجاجلة الملبسين من الثنوية وأهل الكتاب ، ومما ورثوه من أمم قد خلت ويؤلفون في ذلك كتبًا يملئونها بالوقيعة في آخرين ويخرقون حجاب الهيبة في الإكفار متبرقعين بالسنة معتزين إلى السلف يستغلون ما ينقل عن بعض السلف من الأقوال المحملة التي لا حجة فيها . اهـ

فانظر إلى أثر ذلك الصراع في نشأة تلك الفرق والمذاهب العقدية ، ومما تقدم ندرك أن ما يقوم به الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله تعالى وإخوانه في المنهج وتلامذته من الدكاترة والمتخصصين وغيرهم من التعاليق على كتب الأئمة المخالفين لهم في العقيدة ، ونقض ما أصله أئمة الإسلام من خلال تلك التعاليق والتحقيقات المزعومة ، ما هو إلا امتداد طبيعي لتلك الحملة على أهل الحق حتى تجاوزوا الحدود ، وقالوا : الأشعرية ليسوا من أهل السنة بل ينعتونهم

بالجهمية والمعطلة وسلفهم في ذلك أمثال طاهر مطيار الرستمي الذي يقول بدون حياء:

الأشعرية ضلال زنادقة ** إخوان من عبد العزى مع اللات

بربهم كفروا جهرًا وقولهم ** إذا تدبرته من أسوأ المقالات

ينفون ما أثبتوا عودًا لبدئهم ** عقائد القوم من أوهى المحالات

وهذا الرستمي كأنه هو الذي يقول فيه بعضهم:

كفرًا بعلمك يا ابن رستم كله ** وبما حفظت سوى الكتاب المنزل

لو كنت يونس في رواية نحوه ** أو كنت قطرب في الغريب المشكل

وحويت فقه أبي حنيفة كله ** ثم انتميت لرستم لم تنبل

وأمثال ابن تيمية وتلميذه ابن القيم الجوزية رحمهما الله تعالى ، وابن قيم الجوزية أشد من شيخه في هذا ، ومن أراد أن يعرف هذا فليطالع نونيته ، يقول الحافظ السبكي الكبير في رده على النونية المسمى بالسيف الصقيل في الرد على ابن زفيل ما نصه بعد قول ابن القيم :

إن كنت كاذبة الذي حدثتني فعليك اثم الكاذب الفتان

جهم بن صفوان وشيعته الألى جحدوا صفات الخالق الديان

أما جهم[1] فمضى من سنين كثيرة ولا يعرف اليوم أحد على مذهبه، فعلم أن مراد هذا الناظم بالجهمية الأشعرية من الشافعية والمالكية والحنفية وفضلاء الحنابلة، فليعلم إصطلاحه، وكل ما ينسبه إلى الجهمية فمراده به هؤلاء، والمعتزلة يشاركون الأشعرية في ذلك، لكن ما منهم أحد موجود في هذه البلاد، وإن كان موجودًا فلا ظهور له، فكل ما قال هذا الناظم – ابن القيم – عن جهم في هذه القصيدة – النونية – فمراده الذي مذهبه مذهب الأشعري. اهـ ص: [٢٦].

قلت: وما قاله ابن القيم هنا وغيره ما هو إلا افتئات على الحقيقة وتعام عن الواقع، وصدق من قال: حبك للشيء يعمي ويصمي، وإلا فقد اتفقت كلمة أئمة الإسلام وقادة الأمة أن ما عليه الإمام أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري وأصحابه، والإمام أبو منصور الماتريدي واصحابه هو ما عليه سلف هذه الأمة بلا نزاع في ذلك، فهم اعني الأشعرية والماتريدية لم ينشئوا مذهبًا وإنما كانوا مقررين لمذهب السلف الصالح مدافعين ومناضلين عن الحق الذي ترك الشارع الحكيم ﷺ عليه أصحابه الأبرار شهد لهم بذلك جميع أئمة التفسير والحديث والفقه، وهل هناك أحد غير هؤلاء.

---

(1) قال في تبديد الظلام المخيم من نونية ابن القيم: جهم بن صفوان زائغ باتفاق بين أهل السنة والمعتزلة، يقول بنفي الخلود في الجنة والنار، و تابعه ناظم القصيدة في شطر هذا المعتقد حيث يقول: لا خلود للكفار في النار تبعًا لشيخه، وهو كفر عند جمهور أهل الحق، وكان جهم منبوذًا لم يبق بعد قتله من تابعه أصلاً، ومن يقال فيه من المتكلمين أنه جهمي من قبيل النبذ بالألقاب. اهـ

وإليك ما قاله الإمام السبكي في هذا: «اعلم أن أبا الحسن لم يبتدع رأيا ولم ينشئ مذهبًا، وإنما هو مقرر لمذهب السلف، مناضل عما كانت عليه صحابة رسول الله ﷺ فالانتساب إليه إنما هو باعتبار أنه عقد على طريق السلف نطاقًا وتمسك به وأقام الحجج والبراهين عليه فصار المقتدي به في ذلك، فالسالك سبيله في الدلائل يسمى أشعريًا.

وقد ذكر الشيخ المجمع على إمامته عز الدين بن عبد السلام رحمه الله: أن عقيدة الشعري اجتمع عليها الشافعية والمالكية والحنفية وفضلاء الحنابلة، واوفقه على ذلك من أهل عصره شيخ المالكية في زمانه أبو عمر وبن الحاجب، وشيخ الحنفية جمال الدين الحصيري»[1].اهـ

ولهذا اصطلحوا منذ عهد الأشعري المتوفي (٣٣٠هـ) على تسمية منهجه ومن معه بمذهب أهل السنة والجماعة متى ما أطلق ذلك لا ينصرف إلا إليه ، قال الإمام المرتضى الزبيدي رحمه الله تعالى في كتابه القيم إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين : إذا أطلق أهل السنة والجماعة فالمراد بهم الأشاعرة والماتريدية. اهـ

العلامة الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي:

ويقول العلامة الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي في هامش كتابه الإنسان مسير أم مخير : «اعلم أن اتفاق العلماء جار على أن كلمة أهل السنة والجماعة تعني الأشاعرة والماتريدية والعكس أيضا صحيح فمن نسبهما إلى

(١) ......

الضلال فقد نسب أهل السنة والجماعة وهم سواد المسلمين وجماعتهم إلى الضلال وأعظم بها من بدعة مهلكة». اهـ

ورحم الله من قال فيهم:

الأشعرية قوم ** قد وفقوا للصواب
لم يخرجوا في اعتقاد ** عن سنة أو كتاب

وقال آخر:

الأشعرية قوم ** قد وفقوا للسداد
وبينوا للبرايا ** طرًا طريق الرشاد
ونزهوا الله عما ** يقول أهل العناد
وقدسوه عن المثـ ** ـل جل والأنداد
ونزهوه عن الزو ** ج عز والأولاد
وهم نفوا عنه مالا ** يصح في الاعتقاد
وأثبتوا كل وصف يصح بالإسناد
وهم بحار علوم وهم صدور البلاد
لم يخرجوا عن كتاب أو سنة في اعتقاد

ليسوا أولي تعطيل ولا ذوي إلحاد.اهـ[1]

قلت وأقوال الأئمة في هذا كثيرة ولا يتسع المقام لذكر ذلـــك، وهـــو سهل ميسور على المنصف المطلع.

(1) تبيين كذب المفتري: [١٧٣]

الفصل الثاني :

فيه تنبيه الطلاب والباحثين قبل الشروع[1] في مقاصد الكتاب:

اعلموا أيها الإخوة : لقد انتشرت وكثرت التعليقات علي كتب الأئمة الغابرين تحت ستار التحقيقات.

وأكثرها آت من أناس لا يحسنون صناعة ما كتبوا فيه، فتجدهم يسيئون إلي صاحب الكتاب فيما هو مصيب فيه، وما ذاك إلا لقلة خبرتهم بذلك الفن كما قلنا، أو لعدم أخذهم له من صدور العلماء أهل الاختصاص في ذلك الفن.

فعمت بذلك الفوضى وعظمت الفتنة وانتشر البلاء، لا سيما فيما يتعلق بأصول الدين ((**العقيدة**)).

فقد أكثر أصحاب تلك التعليقات في نقض ما أصله أولئك الأئمة الحفاظ والمفسرون من أصول الإسلام.

فتلفي الواحد منهم ينقض علي صاحب الكتاب مسألة من مسائل العقيدة لا يستجيز المسلم أن يسير على غيرها، وفي المقابل يثبت عقائد لا يستبيح المرء كتابتها فضلا عن اعتقادها.

---

(1) أي قبل الشروع في مناقشة الشيخ بن باز رحمه الله تعالى.

فتراهم يثبتون في حق مولانا ﷻ **الحد و الملل و المكـــان و الحركـــة و الصعود والاستقرار و الصورة و الأعضاء وغير ذلك مما هو معـــدود مـــن** سمات ونعوت الكائنات ((**المخلوقات**)).

والسواد الأعظم من هذه الثلة **دكاترة** متخصصون تجدهم أئمة فحولا في تلك التخصصات، يا ليتهم اقتصروا عليها تدريسًـــا وتأليفًـــا وتعليقًـــا، و لم يتجاوزوا هذا الحد، ولكنهم ولجوا فيما لا يحسنون[1]، فزلت أقدامهم وطغت أقلامهم بما ستكون عاقبته عليهم وخيمة، وعلي من سار علي دربهم واتخذهم أئمة في هذا اللقم المظلم المشوك، والداهية الدهياء ، **أنهم** ينسبون تلك النحـــل والفرى إما تجاهلاً وإما جهلاً **إلي السلف الصالح، والسلف الصالح** براء منها .

(1) يقول شيخ مشايخنا العلامة عبد الفتاح بن محمد أبو غدة رحمه الله تعالى في رده علـــي الـــدكتور تقي الدين الندوي بعد قوله : أن ما وقع فيه الدكتور من الأخطاء سببه الغرور والإعجاب بنفســـه ، قال في الحاشية : (وهذا شأن كثير من طلبة هذا الزمان، فإن قبيلاً منـــهم إذا صـــاروا أو صـــيروا أصحاب الدال- الدكتوراه- يخدعون أنفسهم ويظنون أنهم قديرين علي كل عمل علمي مع بعدهم عن العلم وأدب العلم، وهو التواضع، ومنزلتهم في العلم أنهم لا يعلمون : أنهم لا يعلمون ، وواقـــع الحال، أن غالب حملة هذه الشهادة يدركون أنها مفتاح باب العلـــم ، وليســـت شـــهادة نضـــجه واكتماله، وأن التمكن من العلم لا بد له من المتابعة والدرس والتبحر والتدقيق والانقطاع مع صـــحة الفهم وحسن التلقي ، والمجالسة للعلماء المشهود لهم بالعلم والتحقيق) . اهـــ انظر آخر كتاب ظفر الأماني بشرح مختصر الجرجاني ، تحقيق : عبد الفتاح ، ص : [٧١٤] .

وهناك فئة ولون آخر من ذلك الطراز لم يحسنوا حتى فيما هم فيه مختصون، لكن أوحت إليهم الأمارة بالسوء برئا خالوا بها أنهم في مصاف أولئك المصطفين الأبرار مع أنهم كما قيل: **لا في العير ولا في النفير**، بل الفرد منهم تُلفيه من أول وهلة ولاّجًا خرّاجًا هجّامًا على خرق حجاب الهيبة بعيدًا عن غوار الشريعة، يزعم أنه ذو تحقيقات باهرة وما هي في الواقع إلا ترهات قاصرة، يحكي الخلافيات في محالّ الاتفاق والعكس، لا فرق بينه وبين العامة إلا في الاسم.

ومع هذا القصور وتلك القشور، تجدهم يتكلمون ويكتبون فيما يختص بـ(**الذات**) المقدسة، فيأتون بالطامات والعجائب المنكرة شأن من يتكلم فيما لا يعنيه.

فعلى طالب العلم أن يكون حازمًا لا يليق به **أن يأخذ عن كل من هب ودرج ومن أقبل وأدبر** ، فإنه جاء في الأثر الذي رواه مسلم : «**إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم**».

ولله در القائل :

من يأخذ العلم عن شيخ مشافهة يكن عن الزيغ والتحريف في حرم
ومن يكن آخذًا للعلم عن صحف فعلمه عند أهل العلم كالعدم

فالأخذ عن كل من هب ودب مفض إلي هلاك الحرث والنسل، وقد قال أصحاب الدراية بعلوم الشريعة: لا يؤخذ عن الرجل مالا يحسنه، جاء في

فرقان القرآن ما يلي : «ومن الغلط العظيم الذي وقع فيه الكثير من الناس فاضلهم ومفضولهم ، أن يؤخذ عن الرجل مالا يحسنه لأن له الإمامة في فن آخر، وكثيرًا ما يكون الرجل إمامًا في علم الأصول، وهو متوسط أو دون المتوسط في علم الفروع و بالعكس، وإمامًا في الحفظ ونقض الرجال ومتون الأحاديث والعلل، وهو في غير ذلك نازل كل النزول، حتى أنك لتعده فيه من العامة، وأنت إذا أحكمت الفكر واطلعت علي طبقات الرجال وعرفت أحوال أهلها رأيت لما قلنا شواهد كثيرة لا تدع مدخلاً للشك إلي نفسك في ذلك، ولو شئنا لتحدثنا إليك عن كثير من أهل العلم كان لهم التقدم الفائق في الفن والفنين والأكثر، فإذا تكلموا فيما أحسنوا رأيت منهم أئمة سادة ونقدة قادة، وإذا نطقوا في غيره شهدت غبا تندهش له وعامية لا ينقضي منها عجبك» .

ومن هنا تعلم السر فيما قال المصطفي ﷺ : «**أنزلوا الناس منازلهم**» وقد احتج به الإمام مسلم في مقدمة صحيحه علي من يروي عن الضعفاء ، كأنه يسوي بينهم وبين الثقات وأصاب رضي الله عنه.

فمن كان إمامًا في حفظ الحديث والخبرة بالأسانيد والعلل فليؤخذ عنه ما هو مبرز فيه من الحكم بصحة الحديث أو حسنه أو ضعفه، أما بقية علوم الحديث دراية كاللغة والصرف والنحو وما إلي ذلك من علوم العربية والفقه -بقسميه- الكبير والأكبر- فلا يؤخذ عنه، فربما كان عاميا أو قريبًا منه في بعض هذه الفنون أوكلها، بل ربما ادعى لنفسه بغير حق التبريز والإمامة في غير ما هو مبرز، فأفتى وألّف فلا يغرنك منه ذلك.

وإذا أنت أردت ميزانًا صادقًا تعرف به حقيقة دعوى الرجل فدونك هذا الميزان ترجع إلي أهل الفن الذي تكلم فيه، فتنظر ما قَـدْرُ الرجـل عنـدهم فبشهادتهم تأخذ فهم الأخصائيون بالفن والذين يتميز لـديهم المـدّعي مـن الصادق ويستحيل في العادة أن يجمع أهل الفن علي القدح في الرجل حسـدًا وبغيًا.

هذا ولا يسقط الرجل عن إمامته فيما فاق فيه تبعيته لغيره فيما لم يحسن ورد قوله فيه، إذا هو افتأت علي الكلام فيما ليس له بأهل، وتاريخ الجهابـذة حافل بأخذ كل فن عن إمامه وأهل الإتقان له.

هذا تاج الدين السبكي، كان الذهبي من شيوخه في الحديث وشهد لـه بالحفظ و لم يكن يتبعه في آرائه الخاصة المنحرفة، وشهد له وعليه، فقال بعد أن أثنى على حفظه : والحق أن شيخنا كان قليل الخبرة بمدلولات الألفاظ ، ومثل لذلك بما لا نطيل به .

وهذا محمد بن إسحاق بن خزيمة المتوفي سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة، له إمامة في الحفظ والعلم بالعلل في المتون والأسانيد وفنون سوى علم الكـلام، قال فيه الأستاذ الأجل أبو سهل الصعلوكي المجمع علي إمامتـه في الحـديث وأصول الدين وفروعه المتوفي سنة تسع وستين وثلاثمائة، وهو أحد الرواة عنه- حين ألف كتابه الذي سماه **التوحيد**- أن شيخنا تكلم فيما لا يعنيه، وطعنـه

الإمام فخر الدين الرازي المتوفي سنة خمس وستمائة في تفسيره[1] ، وإنما أتـــى هذا الإمام المحدث من قبل دخوله فيما لا يحسنه، وفي الأثر : «**رحم الله امـــرأً عرف قدره ولم يتعد طوره**» .

هذا هو دأب الذين يريدون أن يحيوا سنة نبيهم ﷺ ويأتون البيوت مـــن أبوابها)).اهـــ فرقان القرآن للعلامة العزامي ص : [٨] فما بعدها .

العلامة المحدث محمد زاهد الكوثري:

ويقول العلامة المحدث محمد زاهد الكوثري رحمه الله تعالى في صـــفاعاته على صفحات ابن الخطيب : فشأن الاعتقاد إلي علماء أصول الـــدين وأمـــر العمل والحلال والحرام على الفقهاء، وهكذا فلا يؤخذ الفقه من المـــتكلم ولا الكلام من المحدث ولا الحديث من الصّحفي.

ابن قتيبة رحمه الله:

(١) في تفسيره عند قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[1] حيث قال رحمـــه الله : واعلم أن محمد بن إسحاق بن خزيمة أورد استدلال أصحابنا بهذه الآية في الكتـــاب الـــذي سمـــاه بـــ(التوحيد) وهو في الحقيقة كتاب الشرك ، واعترض عليهم ، وأنا أذكر حاصل كلامه بعد حذف التطويلات لأنه كان رجلاً مضطرب الكلام قليل الفهم ناقص العقل ، فقال : ... الخ . أنظر تفسير الفخر الرازي : [١٤/١٥١] .

(١) الشورى : (١٢) .

قال ابن قتيبة: إن المتفرد بفن من الفنون لا يعاب بالزلل في غيره، وليس علي المحدث عيب أن يزل في الإعراب ولا علي الفقيه أن يزل في الشعر وإنما يجب علي كل ذي علم أن يتقن فنه إذا احتاج الناس إليه فيه، وانعقدت له الرياسة به وقد يجتمع للواحد علوم كثيرة، والله يؤتي الفضل من يشاء.أهـ ،وإنما العيب هو التعويل علي الرجل فيما لا يتقنه.اهـ صفعات البرهان علي صفحات العدوان : [٢٧] .

الإمام مالك بن أنس:

وقد جاء عن مالك رحمه الله ما يؤيد هذا ، فعن مطرف بن عبد الله عن مالك رحمه الله قال : لقد تركت جماعة من أهل المدينة ما أخذت عنهم من العلم شيئًا وإنهم لمن يؤخذ عنهم العلم ، وكانوا أصنافًا ، فمنهم من كان كذابًا في غير علمه تركته لكذبه ، ومنهم من كان جاهلاً بما عنده فلم يكن عندي موضعًا للأخذ عنه لجهله ، وقال معن بن عيسى كان مالك يقول : لا يؤخذ العلم من أربع ويؤخذ من سوى ذلك : لا يؤخذ من سفيه ولا من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه ولا كذاب يكذب على أحاديث الناس وإن كان لا يتهم على أحاديث رسول الله ﷺ ، ولا من شيخ له فضل وصلاح وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث ، قال إبراهيم بن المنذر : فذكرت هذا الحديث لمطرف بن عبد الله ، فقال : أشهد على مالك سمعته يقول : أدركت بهذا البلد مشيخة أهل فضل وصلاح يحدثون ما سمعت من أحد منهم شيئًا قطّ ، قيل : لم ؟ قال : كانوا لا يعرفون ما يحدثون ، وقال إسماعيل بن

أبي أويس : سمعت خالي مالكًا يقول : إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم ، لقد تركت سبعين ممن يقول : قال رسول الله ﷺ عند هذه الأساطين فما أخذت عنهم شيئًا وإن أحدهم لو ائتمن على بيت مال لكان به أمينًا لم يكونوا من أهل هذا الشأن ، فقدم علينا بن شهاب فكنا نزدحم على بابه ، وقال شعبة بن الحجاج : كان مالك أحد المميزين ولقد سمعته يقول : ليس كل الناس يكتب عنهم وإن كان لهم فضل في أنفسهم إنما هي أخبار رسول الله ﷺ فلا تؤخذ إلا من أهلها ، وقال بن وهب : سمعت مالكًا يقول : لقد أدركت بالمدينة أقوامًا لو استسقي[1] بهم القطر لسقوا ، وقد سمعوا من العلم والحديث شيئًا كثيرًا وما أخذت عن واحد منهم ، وذلك أنهم قد ألزموا أنفسهم خوف الله والزهد ، وهذا الشأن يعني الحديث والفتيا يحتاج إلى رجل معه نفي وورع وصيانة وإتقان وعلم وفهم ويعلم ما يخرج من رأسه وما يصل إليه غدًا في القيامة ، وأما زهد بلا إتقان ولا معرفة فلا ينتفع به وليس هو بحجة ولا يحمل عنهم العلم . أنظر إسعاف المبطأ للحافظ السيوطي : [٣- ٤] ، فانظر رحمك الله تعالى كيف ترك مالك رحمه الله تعالى الأخذ عن هؤلاء المحدثين لأجل جهلهم معنى ما تحملوا.

وروى الإمام أبو محمد الحسن بن إسماعيل الضراب في فضائل مالك بإسناده إلى عبد الرحمن بن القاسم، أنه قال: سئل مالك عمن يحدث الحديث الذي قالوا: إن الله خلق آدم على صورته، وإن الله يكشف عن ساقه يوم

---

(1) أي لو توسل بهم لا ستجاب الله دعاء المتوسلين وأنزل لهم المطر إكرامًا لهؤلاء الصالحين من عباده.

القيامة، وأنه يدخل يده في جهنم حتى يخرج من أراد، فأنكر ذلك إنكارًا شديدًا ونهى أن يتحدث بها أحد، فقيل له: إن ناسًا من أهل العلم يتحدثون بها، فقال: من هم؟ قيل: ابن عجلان عن أبي الزناد، فقال: لم يكن ابن عجلان يعرف هذه الأشياء ولم يكن عالمًا، وذكر أبا الزناد فقال: لم يزل عاملاً لهؤلاء حتى مات، وكان صاحب عمل يتبعهم. ورواه الضراب أيضًا من طريق ابن وهب عن مالك رحمه الله تعالى»[1].اهـ

ففي هذا علم كبير لطالب العلم ألا يأخذ إلا عمن أتقن فنه فافهم هذا وضعه في سويداء قلبك أخي .

مسائل مهمة:

ثم قبل أن أسدل الستار على هذه المقدمة أريد أن أنبه على ثلاث مسائل مهمة:

الأولى: تقدمت كلمة الإمام السبكي[2] في عقيدة الإمام أبي جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى المعروفة بـ(العقيدة الطحاوية)، وقال فيها أيضًا في كتابه طبقات الشافعية الكبرى ما نصه: «سمعت الشيخ الإمام -يعني والده-

(1) السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل، للحافظ تقي الدين السبكي: [١٢٩].
(2) أنظر صفحة (١٥) من هذا الكتاب.

رحمه الله يقول: ما تضمنته عقيدة الطحاوي هو ما يعتقده الأشعري لا يخالفه إلا في ثلاث مسائل»[1].اهـ

وقال فيها أيضا في كتابه معيد النعم ومبيد النقم في موضع آخر غير ما تقدم ما نصه: «وهذه المذاهب الأربعة ولله الحمد في العقائد واحدة إلا من لحق منها بأهل الاعتزال والتجسيم، وإلا فجمهورها على الحق يقرون عقيدة أبي جعفر الطحاوي التي تلقاها العلماء سلفًا وخلفًا بالقبول ويدينون الله برأي شيخ السنة أبي الحسن الأشعري الذي لا يعارضه إلا مبتدع»[2].اهـ

قلت فهذه هي مكانة هذه العقيدة عند أهل السنة والجماعة، وقد شرحها جمع من علماء الأمة وأئمة عقيدة أهل السنة والجماعة، ولكن هذه الشروح قل المطبوع منها وكثير منها ظل حبيس المخطوطات، وهذا ما جعل هؤلاء الوهابية يحتضنون هذه العقيدة ويشرحونها حسب وحيهم المزاجي ويحملون ألفاظها معانٍ لا علاقة لها بها، وبهذا شوهوا هذه العقيدة السنية حتى صار كثير من أهل السنة يعتقدون أنها من قبيل كتب أهل التشبيه والتجسيم خاصة من قرأ شرح ابن أبي العز عليها، أو من قرأ الشرح المسمى: (جامع الشروح والتعليقات العلمية على العقيدة الطحاوية) لطائفة من المعاصرين الوهابية.

ولهذا أقول لطلاب العلم إن شرح ابن أبي العز للعقيدة الطحاوية ليس شرحًا لهذه العقيدة؛ وإنما هو عبارة عن مجموع عقائد وأفكار صدرت ممن يسمون بالمشبهة جمعها ابن أبي العز ثم ألصقها بمتن العقيدة الطحاوية لتروج

---

(1) طبقات الشافعية الكبرى: [٢/٢٦١].

(2) معيد النعم: [٢٨-٢٩].

هذه الأفكار والعقائد وتنشر بين أبناء الأمة من خلال قراءتهم لمتن الطحاوية، وكذلك الشروح المعاصرة على هذه العقيدة والتعليقات عليها من أئمة الوهابية، فمتن العقيدة الطحاوية هو من أحسن كتب أهل السنة والجماعة كما مر في كلمة الإمام السبكي الكبير وولده تاج الدين صاحب جمع الجوامع في أصول الفقه.

أما تلك الشروح والتعليقات التي ذكرناها فهي أجنبية عن هذا الكتاب، فالإمام الطحاوي رحمه الله تعالى يقول بصراحة ووضوح: «**ومن لم يتوق النفي والتشبيه زلّ ولم يصب التنزيه فإن ربنا جل وعلا موصوف بصفات الوحدانية منعوت بنعوت الفردانية ليس بمعناه أحد في البرية تعالى الله عن الحدود والغايات والأركان والأدوات لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات**».اهـ وهناك فقرات أخرى من الكتاب أفصح فيها الإمام الطحاوي عن مثل هذه الكلمات، وابن أبي العز والذين اقتدوا به يقررون عكس ما يقوله الإمام الطحاوي، فتراهم في تلك الشروح والتعليقات يثبتون لله تعالى الحدود والغايات والأدوات والجهة وقدم العالم بالنوع ويردون على الإمام الطحاوي رحمه الله تعالى بقولهم: ليته لم يذكر هذا الكلام ونحو هذا من عباراتهم التي يعبرون بها عن عدم رضاهم بما ذكره الإمام الطحاوي رحمه الله تعالى من ألفاظ التنزيه، وتارة يردون عليه بقولهم: لو أراد بهذا الكلام كذا -يعني ما يوافق ما هم عليه- فهو حق، ولو أراد به كذا -يعني ما يخالف نحلتهم- فهو باطل.

وهذا الصنيع الذي فعلوه بعقيدة الإمام الطحاوي هو ما يفعلونه الآن بجميع كتب الأئمة الذين يخالفونهم في العقيدة، فتراهم يعلقون على تلك الكتب بما تمليه عليهم توجيهاتهم العقدية ويردون بها على أئمة الإسلام لما يذكرونه في كتبهم من عقيدة أهل السنة والجماعة، فالأئمة ينزهون الله تعالى عن الحدود والمكان والجهة وغير ذلك من صفات المماثلة، وهؤلاء المعلقون على هذه الكتب يثبتون هذه الأشياء كلها، فكن أيها الحريص على سلامة عقيدتك على حذر من هذه التعليقات. والله الموفق.

الثانية: قال الحافظ أبو بكر بن العربي رحمه الله تعالى في العوصم من القواصم: «والأحاديث في هذا الباب -يعني في باب الصفات- على ثلاثة مراتب:

المرتبة الأولى: ما ورد من الألفاظ وهو كمال محض ليس للنقائص والآفات فيه حظ، فهذا يجب اعتقاده.

الثانية: ما ورد وهو نقص محض فهذا ليس لله فيه نصيب فلا يضاف إليه إلا وهو محجوب عنه في المعنى ضرورة كقوله: «**عبدي مرضت فلم تعدني...**» وما أشبهه.

الثالثة: ما يكون كمالاً ولكنه يوهم تشبيهًا، فأما الذي ورد كمالاً محضًا كـ(الوحدانية والعلم والقدرة والإرادة والحياة والسمع والبصر والإحاطة والتقدير والتدبير وعدم المثل والنظير) فلا كلام فيه ولا توقف.

وأما الذي ورد بالآفات المحضة والنقائص كقوله: «**جعت فلم تطعمني، وعطشت ...**»، فقد علم المحفوظون والملفوظون والعالم والجاهل أن ذلك كناية عمن تتعلق به هذه النقائص، ولكنه أضافها إلى نفسه الكريمة المقدسة تكرمة لوليه وتشريفًا واستلطافًا للقلوب وتليينها، وإذا جاءت الألفاظ المحتملة التي تكون للكمال بوجه وللنقصان بوجه وجب على كل مؤمن حصيف أن يجعلها كناية عن المعاني التي تجوز عليه وينفي ما لا يجوز عليه، فقوله في اليد والساعد والكف والإصبع، عبارات بديعة تدل على معانٍ شريفة، فإن الساعد عند العرب عليه كانت تعول في القوة والبطش والشدة فأضاف الساعد إلى الله لأن الأمر كله لله، كذلك قوله: «**إن الصدقة تقع في يد الرحمن**» عبر بها عن كف المسكين تكرمة له، وما يقلب بالأصابع يكون أيسر وأهون ويكون اسرع، وأراد في جعل القلب بين أصبعين الإشارة بذلك إلى سرعة تقليبه وحقارته وهو والمخلوقات سواء في هوان ذلك عنده وحقارته بالإضافة إلى قدرته»[1]. اهـ

الثالثة: زعم الشيخ محمد صالح العثيمين: أن اختلاف المخلوقات في أشكالها وأعراضها يجعلها متباينة وليست متماثلة؛ فالمخلوقات لها أيد ولها أرجل ولها أعين ...الخ ولا يلزم من هذا الاتفاق على الأعين والأيد والأرجل أن تكون أيديها وأرجلها وأعينها متماثلة، وبناءً على هذا إذا وصف الله تعالى

(1) العوصم من القواصم: [٢٢٩] فما بعدها.

بعينين حقيقتين ورجلين حقيقتين ويدين حقيقتين على الدلالة اللغوية، أو بأنه له صورة أو أنه مستقر على العرش بذاته لا يلزم من ذلك أنه ماثل خلقه، والسبب في ذلك هو أن المخلوقات نفسها متباينة في هذه الأشياء، فرجل النملة مثلاً ليست كرجل الإنسان ورجل البقرة ليست كرجل الفرس، وعين النملة تختلف مع سائر أعين الأشياء الأخرى وهكذا قس، فإذا كانت الحادثات غير متماثلة في هذه الأمور، فالتباين بينه سبحانه وتعالى وبين خلقه في هذه الأشياء من باب أولى، وإليك نص كلامه في رده على من زعمهم معطلة:

الشيخ ابن عثيمين:

قال: «الثاني: أنه لا يلزم من اتفاق الشيئين في اسم أو صفة أن يكونا متماثلين، فأنت ترى الشخصين يتفقان في أن كلاً منهما إنسان سميع بصير متكلم، ولا يلزم من ذلك أن يتماثلا في المعاني الإنسانية والسمع والبصر والكلام وترى الحيوانات لها أيد وأرجل وأعين، ولا يلزم من اتفاقها هذا أن يكون أيديها وأرجلها وأعينها متماثلة، فإذا ظهر التباين بين المخلوقات فيما تتفق فيه من أسماء أو صفات فالتباين بين الخالق والمخلوق أبين وأعظم، وإذا أخبر الله تعالى عن نفسه أنه استوى على عرشه فإن الاستواء من حيث أصل المعنى معلوم لكن حقيقة الاستواء التي هو عليه غير معلومة بالنسبة إلى استواء الله على عرشه، لأن حقيقة الاستواء تتباين في حق المخلوق فليس الاستواء

على كرسي مستقر كالاستواء على رحل بعير صعب نفور[1]، فإذا تباينت في حق المخلوق فالتباين فيها بين الخالق والمخلوق أبين وأعظم»[2].اهـ

قلت: ولرد هذا الكلام العجيب والغريب يجب بيان حقيقة المثلين:

حقيقة المثلين:

قال الإمام السبكي رحمه الله تعالى في الإبهاج عند قول المنهاج: «وتنزه من تفرد بالقدم والكمال عن مناسبة الأشباه والأمثال».اهـ

الإمام السبكي:

(1) هذا كلام عجيب في حد ذاته والأعجب أن يصدر من عالم يعرف ما يقول، هل بين الاستواء على الكرسي والاستواء على رحل البعير الصعب غير المذلل تباين يجعل هذا الاستواء مختلفًا في حقيقته وماهيته؟ ألم يكن الاستقرار على الكرسي هو نفس الاستقرار على ظهر البعير؟ فهذا لاصق بظهر البعير ومماس له وهذا لاصق بالكرسي مماس له فالحقيقة واحدة وهي الجلوس على الكرسي والرحل، أما كون هذا مستقر غير متحرك والجالس على رحل البعير قد يتحرك ويضطرب لنفور البعير فهذا لا يجعل الاستوائين غير متماثلين بل هما متماثلان، فالتماثل موجود ومتحقق بينهما في الجلوس والمماساة لكل من رحل البعير والكرسي في المثال، أما اختلاف الأعراض فهو لا ينفي التماثل طالما حصل الاتحاد في الذات، فإذا فسرنا الاستواء في حق الله بالاستقرار والجلوس على العرش غير أننا لا نعرف حقيقة ذلك الاستقرار والجلوس، فهذا عين التشبيه لأن التماثل بينه تعالى وبين خلقه على هذا الاعتقاد متحقق في الاستقرار كما قلنا، أما جهل الحقيقة المزعوم فلا يفيد صاحبه شيئًا.

ولهذا قال الإمام السبكي: ((ومن أطلق القعود وقال: إنه لم يرد صفات الأجسام، قال شيئًا لم تشهد له به اللغة فيكون باطلاً، وهو كالمقر بالتجسيم المنكر له فيؤاخذ بإقراره ولا يفيده إنكاره)).اهـ اتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين: [١٧٤/٢].

(2) شرح أصول الإيمان: [٢٣] فما بعدها.

قال: «والمناسبة المشاكلة والشِّبه والشَّبه والشبيه بمعنى واحد، وهو ما يشبه الشيء وبينهما شبه بالتحريك وكل منهما يجمع على أشباه، والمِثل والمَثل كالشبه والشبه وهو ما يساوي الشيء ويقوم كل منهما مقام الآخر في حقيقته وماهيته كالأجسام متساوية في الجسمية وإن اختلفت بالألوان والأشكال وغيرها من الأعراض واختلافها بذلك لا يخرجها عن التماثل في الحقيقة، هذا حقيقة المثلين وبه تزول شبهات كثيرة يوردها المجسمة وكثير ممن وقع في التشبيه ظانًا أنه سالم منه»(1).اهـ

قلت: فقد ظهر بهذا التحقيق العلمي أن اختلاف الأشياء في أشكالها وأعراضها لا يخرجها عن التماثل في نفس الماهية والحقيقة فاختلاف الوجوه مثلاً والأيد والأعين بين المخلوقات لا يجعلها غير متماثلة في الماهية لأن الاختلاف إنما هو في الأعراض والأشكال القائمة بهذه الأعضاء والجوارح وذلك لا يجعلها غير متماثلة، فيد زيد مثلاً مساوية ليد عمرو وليد أي واحد من الناس بل وليد النملة، أما كون هذه غليظة وهذه عكسها أو هذه طويلة وهذه عكسها وهكذا، فهذه أعراض وأشكال لا تنافي التماثل في الماهية وهي الجارحة في كل وهذا عضوٌ، وهذا عضوٌ. فالقياس الذي قرره الشيخ ابن عثيمين وهو أن تكون لله يد حقيقية وعين كذلك لكن هذه اليد والعين ... الخ تخالف أيد المخلوقات قياس فاسد.

---

(1) الإبهاج في شرح المنهاج: [٢/٢٩] فما بعدها.

ولتوضيح حقيقة المثلين زيادة على ما تقدم أسوق ما ردّ به الإمام فخر الدين الرازي على ما كتبه الإمام ابن خزيمة:

الإمام فخر الدين الرازي:

قال: «واعلم أن محمد بن إسحاق بن خزيمة أورد استدلال أصحابنا بهذه الآية في الكتاب الذي سماه بالتوحيد، وهو في الحقيقة كتاب الشرك، واعترض عليها، وأنا اذكر حاصل كلامه بعد حذف التطويلات، **لأنه كان رجلا مضطرب الكلام، قليل الفهم، ناقص العقل**، فقال: ونحن نثبت لله وجهًا ونقول: "إن لوجه ربنا من النور والضياء والبهاء ما لو كشف حجابه لأحرقت سبحات وجهه كل شيء أدركه بصره، ووجه ربنا منفي عنه الهلاك والفناء، ونقول: إن لبني آدم وجوهًا كتب الله عليها الهلاك والفناء، ونفى عنها الجلال والإكرام، غير موصوفة بالنور والضياء والبهاء، ولو كان مجرد إثبات الوجه لله يقتضي التشبيه لكان من قال: إن لبني آدم وجوهًا وللخنازير والقردة والكلاب وجوهًا، لكان قد شبه وجوه بني آدم بوجوه الخنازير والقردة والكلاب، ثم قال: ولا شك أنه اعتقاد الجهمية لأنه لو قيل: وجهك يشبه وجه الخنازير والقردة لغضب ولشافهه بالسوء، فعلمنا أنه لا يلزم من إثبات الوجه واليدين إثبات التشبيه بين الله وبين خلقه".

وذكر في فصل آخر من هذا الكتاب: "أن القرآن دل على وقوع التسوية بين ذات الله تعالى وبين خلقه في صفات كثيرة، ولم يلزم منها أن يكون القائل مشبهًا فكذا ههنا". ونحن نعد الصور التي ذكرها على الاستقصاء: فالأول: أنه

تعالى قال في هذه الآية: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[1]، وقال في حق الإنسان: ﴿فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾[2]، الثاني: قال: ﴿وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ﴾ وقال في حق المخلوقين: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ مُسَخَّرَاتٍ فِي جَوِّ السَّمَاءِ﴾، الثالث: قال: ﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا، وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾، وقال في حق المخلوقين: ﴿تَرَى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ﴾، الرابع: قال لإبليس: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ وقال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ وقال في حق المخلوقين: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ﴾، ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾، ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللهَ يَدُ اللهِ فَوقَ أَيْدِيهِمْ﴾، الخامس: قال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[3]، وقال في الذين يركبون الدواب: ﴿لِتَسْتَوُواْ عَلَى ظُهُورِهِ﴾ وقال في سفينة نوح: وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ ﴾[4]، السادس: سمى نفسه عزيزًا فقال: ﴿الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ﴾ ثم ذكر هذا الاسم في حق المخلوقين بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا ، يَا أَيَّا الْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلَنَا الضُّرُّ﴾، السابع: سمى نفسه بالملك وسمى بعض عبيده أيضًا بالملك فقال: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ﴾، وسمى نفسه بالعظيم ثم أوقع هذا الاسم على المخلوق فقال: ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللهُ عَلَى قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ ثم طول في ضرب الأمثلة من هذا الجنس، وقال ومن وقف على

---

(1) سورة الشورى آية:[١٢] .

(2) سورة الإنسان آية:[٢] .

(3) سورة طه آية : (٥) .

(٤) هود آية : (٤٤) .

الأمثلة التي ذكرناها أمكنه الإكثار منها. فهذا ما أورده هذا الرجل في هذا الكتاب.

وأقول: هذا المسكين الجاهل إنما وقع في أمثال هذه الخرافات **لأنه لم يعرف حقيقة المثلين**، وعلماء التوحيد حققوا الكلام في المثلين ثم فرعوا عليه الاستدلال بهذه الآية، فنقول: المثلان هما اللذان يقوم كل واحد منهما مقام الآخر في حقيقته وماهيته، وتحقيق الكلام فيه مسبوق بمقدمة أخرى فنقول: المعتبر في كل شيء، إما تمام ماهيته وإما جزء من أجزاء ماهيته وإما أمر خارج عن ماهيته، ولكن من لوازم تلك الماهية ، وإما أمر خارج عن ماهيته ولكنه ليس من لوازم تلك الماهية، وهذا التقسيم مبني على الفرق بين ذات الشيء وبين الصفات القائمة به وذلك معلوم بالبديهة، فإنا نرى الحبة من الحصرم كانت في غاية الخضرة والحموضة ثم صارت في غاية السواد والحلاوة، فالذات باقية والصفات مختلفة والذات الباقية مغايرة للصفات المختلفة، وأيضًا نرى الشعر قد كان في غاية السواد ثم صار في غاية البياض، فالذات باقية والصفات متبدلة والباقي غير المتبدل، فظهر بما ذكرنا أن الذوات مغايرة للصفات. إذا عرفت هذا فنقول: اختلاف الصفات لا يوجب اختلاف الذوات البتة، لأنا نرى الجسم الواحد كان ساكنا ثم يصير متحركًا، ثم يسكن بعد ذلك، فالذوات في الأحوال كلها على نهج واحد ونسق واحد، والصفات متعاقبة متزايلة، فثبت بهذا أن اختلاف الصفات والأعراض لا يوجب اختلاف الذوات، إذا عرفت هذا فنقول: الأجسام التي منها تألف وجه الكلب والقرد مساوية للأجسام التي تألف منها وجه الإنسان والفرس وإنما حصل الاختلاف

بسبب الأعراض القائمة وهي الألوان والأشكال والخشونة والملاسة وحصول الشعور وعدم حصولها، فالاختلاف إنما وقع بسبب الاختلاف في الصفات والأعراض، فأما ذوات الأجسام فهي متماثلة إلا أن العوام لا يعرفون الفرق بين الذوات وبين الصفات، فلا جرم يقولون: إن وجه الإنسان مخالف لوجه الحمار، ولقد صدقوا فإنه حصلت تلك بسبب الشكل واللون وسائر الصفات، فأما الأجسام من حيث إنها أجسام فهي متماثلة متساوية، فثبت أن الكلام الذي أورده إنما ذكره لأجل أنه كان من العوام وما كان يعرف أن المعتبر في التماثل والاختلاف حقائق الأشياء وماهيتها لا الأعراض والصفات القائمة بها، بقي ههنا أن يقال: فما الدليل على أن الأجسام كلها متماثلة؟ فنقول: لنا ههنا مقامان:

المقام الأول: أن نقول: هذه المقدمة إما أن تكون مسلمة أو لا تكون مسلمة، فإن كانت مسلمة فقد حصل المقصود، وإن كانت ممنوعة، فنقول: فلم لا يجوز أن يقال: إله العالم هو الشمس أو القمر أو الفلك أو العرش أو الكرسي، ويكون ذلك الجسم مخالفا لماهية سائر الأجسام فكان هو قديمًا أزليًا واجب الوجود وسائر الأجسام محدثة مخلوقة، ولو أن الأولين والآخرين اجتمعوا على أن يسقطوا هذا الإلزام عن المجسمة لا يقدرون عليه، فإن قالوا: هذا باطل لأن القرآن دل على أن الشمس والقمر والأفلاك كلها محدثة مخلوقة فيقال: هذا من باب الحماقة المفرطة لأن صحة القرآن وصحة نبوة الأنبياء مفرعة على معرفة الإله، فإن معرفة الإله بالقرآن وقول النبي لا يقوله عاقل يفهم ما يتكلم به.

والمقام الثاني: أن علماء الأصول أقاموا البرهان القاطع على تماثل الأجسام في الذوات والحقيقة، وإذا ثبت هذا ظهر أنه لو كان إله العالم جسمًا لكانت ذاته مساوية لذوات الأجسام إلا أن هذا باطل بالعقل والنقل، أما العقل، فلأن ذاته إذا كانت مساوية لذوات سائر الأجسام وجب ما يصح عليه ما يصح على سائر الأجسام، فيلزم كونه محدثًا مخلوقًا قابلاً للعدم والفناء قابلاً للتفرق والتمزق، وأما النقل فقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[1] فهذا تمام الكلام في تقرير هذا الدليل، وعند هذا ظهر أنا لا نقول: بأنه متى حصل الاستواء في الصفة لزم حصول الاستواء في تمام الحقيقة إلا أنا نقول: لما ثبت أن الأجسام متماثلة في تمام الماهية، فلو كانت ذاته جسمًا لكان ذلك الجسم مساويًا لسائر الأجسام في تمام الماهية، وحينئذ يلزم أن يكون كل جسم مثلاً له، لما بينا أن المعتبر في حصول المماثلة اعتبار الحقائق من حيث هي هي، لا اعتبار الصفات القائمة بها فظهر بالتقرير الذي ذكرناه أن حجة أهل التوحيد في غاية القوة، وأن هذه الكلمات التي أوردها هذا الإنسان إنما أوردها لأنه كان بعيدًا عن معرفة الحقائق، فجرى على منهج كلمات العوام فاغتر بتلك الكلمات التي ذكرها ونسأل الله تعالى حسن الخاتمة»[2].اهـ

(1) سورة الشورى آية:[١٢] .

(2) تفسير الفخر الرازي: [١٤/١٥١-١٥٣].

قلت: وبهذا يتبين بطلان ذلك التصور الذي يصوره لنا صاحب ذلك القياس وهو أن (اليد) الواردة في القرآن معلومة المعنى مجهولة الكيف وهكذا (العين والرجل والأصبع والاستواء على العرش)، كلها معلومة المعنى مجهولة الكيف.

ومعنى هذا الكلام بوضوح: أن هذه الألفاظ معلومة المعاني عندهم على الحقيقة اللغوية فـ(اليد) مثلاً في قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾[1] وغيرها من آي القرآن هي اليد المعلومة والمعروفة في لغة العرب على المعنى الحقيقي وهي العضو لأنه المعنى الحقيقي للفظ اليد في لغة العرب، لكن كيفية هذه اليد غير معلومة عندهم! وهكذا لفظ (العين) هي عين حقيقية معلومة المعنى مجهولة الكيف أي هي العين المعروفة في لغة العرب وهي الحدقة لأنه المعنى الحقيق للفظ العين في لغة العرب، لكن كيفية تلك الحدقة مجهولة! وهكذا (الرجل) هي رجل حقيقية معلومة المعنى مجهولة الكيف أي هي الرجل المعلومة في لغة العرب، لكن كيفية تلك الرجل مجهولة! و(الاستواء) هو استواء حقيقي معلوم المعنى مجهول الكيف، ومعنى معلوم المعنى أنه جالس على العرش ومستقر عليه بذاته لأنه المعنى الحقيقي للفظ استوى في لغة العرب، لكن كيفية هذا الجلوس والاستقرار مجهولة عندهم! فجهل الكيفية عندهم يكفي في عدم المماثلة قياسًا على صفات المخلوقات التي تباينت صفاتها في الكيفية فجعلها غير مماثلة، فذلك في حق الله تعالى يكون أبين وأوضح! ! !

(1) سورة الفتح: (١٠) .

هذا معنى ما قرره الشيخ ابن عثيمين وغيره، ويزيد ابن عثيمين هذا المعنى وضوحًا في شرح الواسطية حيث يقول:

«فإذا قال قائل: أنتم تثبتون أن لله يدًا حقيقية، ونحن لا نعلم من الأيدي إلا أيادي المخلوقين فيلزم من كلامكم تشبيه الخالق بالمخلوق، فالجواب[1]: لا يلزم من إثبات اليد لله تعالى أن نمثل الخالق بالمخلوقين لأن إثبات اليد جاء في القرآن والسنة وإجماع السلف ونفي مماثلة الخالق للمخلوقين يدل عليه الشرع والعقل والحس، أما الشرع فقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[2] وأما العقل: فلا يمكن أن يماثل الخالق المخلوق في صفاته لأن هذا يعد عيبًا في الخالق، **وأما الحس فكل إنسان يشاهد أيدي المخلوقات متفاوتة ومتباينة من كبير وصغير وضخم ودقيق** ...الخ، فيلزم من تباين أيدي

(1) هذا الجواب غير صحيح لأنه مخالف للواقع الذي قرر به الشيخ ابن عثيمين معنى اليد، وذلك أن معنى اليد عنده كما هو ظاهر من كلامه هي اليد المشتملة على الأصابع والكف والقبض والبسط ...الخ إذن عنده هي اليد المعروفة والمعهودة ذات الأصابع والكف والقبض والبسط ...الخ ولكن كيفيتها هل هي طويلة أم قصيرة هل غليظة أم دقيقة مجهولة لأن هذا الاختلاف العرضي موجود في أيدي المخلوقين كما هو مشاهد، فهو في حق الله أولى.

أقول: فهل من يقرر مثل هذا التقرير في صفات الله رب العالمين ينفعه الاستدلال بمثل تلك الأدلة؟ كلا وألف كلا، لو استنهض كل آي القرآن وسنة حبيب الرحمن لتصدق له هذا الاعتقاد لما وجد إلى ذلك سبيلا، لأن أصل هذا الاعتقاد الذي ساقه الشيخ بتلك المقارنة غير صحيح وأنى لآيات الله الباهرة أن تدل إلا على الحق المنير.

(2) سورة الشورى آية:[١٢] .

المخلوقين وتفاوتهم مباينة يد الله تعالى لأيدي المخلوقين وعدم مماثلته لهم سبحانه من باب أولى» [1].اهـ

وفي صفحة: [١٨٣] من نفس الكتاب يزيد كلامه وضوحًا وشرحا لا لبس فيه بقوله: «إن هذه اليد التي أثبتنا لله جاءت على وجوه متنوعة يمتنع أن يراد بها النعمة أو القوة فجاء فيها الأصابع [2] والقبض والبسط والكف واليمين، وكل هذا يمتنع أن يراد بها القوة لأن القوة لا توصف بهذه الأوصاف».اهـ

ويقول في كتاب آخر له: «أننا نشاهد في المخلوقات ما يتفق في الأسماء ويختلف في الحقيقة والكيفية، فنشاهد أن للإنسان يدًا ليست كيد الفيل، وله قوة ليست كقوة الجمل، مع الاتفاق في الأسماء فهذه يد وهذه يد، فهذه قوة وهذه قوة، وبينهما تباين في الكيفية والوصف، فعلم بذلك أن الاتفاق في الاسم لا يلزم الاتفاق في الحقيقة» [3].اهـ

(1) شرح العقيدة الواسطية: [١٨١].

(2) لم يأت لفظ الأصابع مع ذكر اليد وكذلك لفظ الكف بل جاءت مستقلة فسياقها بهذه الصورة التي ساقها ابن عثيمين لا يجوز، فإن الأئمة قالوا لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع، ولقد بين الأئمة معاني هذه الألفاظ المتفرقة أيما بيان وطردوا كل إشكال فيها، فبينوا معنى اليد ومعنى الأصابع ومعنى استوى، سواء على طريقة السلف أو غيرها بطرقة لا لبس فيها، وكتبهم مليئة بذلك فلو جرى الشيخ ابن عثيمين على طريق السلف لفوض الأمر إلى الله تعالى في معاني تلك النصوص ونزه الله تعالى عما لا يليق به ولكنه أبى إلا أن يسوقها على هذه الطريقة، وهي طريقة لم يسلكها أحد من السلف الصالح قط.

(3) القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، الشيخ ابن عثيمين: [٩٠] مكتبة الصفا.

قلت: إثبات اليد جاء في القرآن لا نزاع فيه ونفي المماثلة بين الخالق والمخلوق يدل عليه العقل والشرع لا نزاع فيه أيضًا، وإنما النزاع في تصويرك لصفات الخالق بهذه الطريقة، فلو أنك قلت: لفظ (يد) المضاف إلى لفظ الجلالة ليست كيد المخلوقين والاستواء في حقه ليس كاستواء المخلوقين لما اعترض عليك أحد ولكنت على منهج السلف، ولكن عندما تقول ضاربًا المثل: (**فكل إنسان يشاهد أيدي المخلوقات متفاوتة ومتباينة؛ من صغير، وكبير، وضخم، ودقيق، فيلزم من تبين أيدي المخلوقين وتفاوهم مباينة يد الله تعالى لأيدي المخلوقين، وعدم مماثلته لهم سبحانه من باب أولى**)، وتقول أيضًا: (**للإنسان يد وللفيل يد ولله تعالى يد فهذه يد وهذه يد، ولكن كما اختلفت يد الفيل عن يد الإنسان فمن باب أولى أن تختلف يد الله عن يد غيره**).

فهنا يأتي الاعتراض والنزاع، لأن يد الإنسان ويد الفيل مثلاً متفقان في الحقيقة فهذا عضو وجارحة وهذا أيضًا، وإنما الاختلاف في الأعراض كالطول والقصر والغلظة والرقة، وهذه لأعراض لا تنفي التماثل في أصل العضوية، فعلى كلام ابن عثيمين رحمه الله اليد المضافة إلى الله أيضًا عضوٌ ولكنها تختلف عن الأيدي كما اختلفت يد الفيل عن يد الإنسان.

فابن عثيمين ومن دان بمذهبه يعتقدون أن لفظ (يد) المضاف إلى الاسم الكريم هي اليد المعروفة في اللغة العربية؛ ذات الأصابع والساعد والكف

والقبض والبسط، كما قدمناه عنه، لأن هذه هي اليد التي دلت عليها اللغة العربية على جهة الحقيقية، وما عداها معانٍ مجازية، وإنما جهلوا كيفيتها.

وهذه الكيفية المجهولة هي: هل هذه اليد طويلة أم قصيرة؟ غليظة أم غير ذلك؟ هذا صريح كلام ابن عثيمين الذي أخذه من كلام ابن تيمية، بل ربما باح بكلام أصرح من هذا فيما يتعلق بالكيف الذي يعتقده في حق الله سبحانه وتعالى وصفاته حيث قال في شرح الواسطية: «**إن معنى قولنا بدون تكييف: ليس معناها أن لا نعتقد لها كيفية، بل نعتقد لها كيفية لكن المنفي علمنا بالكيفية، لأن استواء الله على العرش لا شك أن له كيفية، لكن لا تعلم، نزوله إلى السماء الدنيا له كيفية، لكن لا تعلم، لأنه ما من موجود إلا وله كيفية، لكنها قد تكون معلومة وقد تكون مجهولة**»[1]. اهـ

فاليد عند هؤلاء الناس هي الجارحة المعروفة وكيفيتها أيضًا محققة، ولكنهم لا يعرفون هذه الكيفية، فالمنفي هو علمهم بالكيفية لا الكيفية نفسها، والاستواء عندهم هو الجلوس والاستقرار المعروف في اللغة، وله كيفية محققة عندهم، ولكن المنفي هو علمهم بتلك الكيفية، والنزول عندهم هو الهبوط من أعلى إلى أسفل بحركة وانتقال؛ لأن هذا هو معنى النزول الذي دلت عليه اللغة العربية، ولكن كيفية تلك الحركة والانتقال هي المجهولة، مع أنها محققة وثابتة عندهم.

---

(1) شرح العقيدة الواسطية: [٦٣].

وبهذا التقرير استبان معنى اليد عند هذا الشيخ ومن هم على شاكلته، وهكذا جميع النصوص المتشابهة محمولة عندهم على هذا المحمل الحقيقي في لغة العرب، بيد أنهم يعتمدون على عدم المماثلة ونفي المشابهة على هذا القياس وتلك المقارنة، ولكن من بيان حقيقة المثلين بما قاله الإمامان ووضحاه تبين فساد ذلك القياس كما قلناه سابقًا لأنه قياس لا برهان عليه البتة إذ لا علة جامعة بين الأصل والفرع بل العقل يوجب اختلاف واجب الوجود سبحانه وتعالى عن الممكنات في الذات والصفات والأفعال، فالقائل بمثل هذا الكلام متورط في أوحال التشبيه ولا ينجيه منه مقولته: (لا كما نعقل) ونحوها بل يكون الحال كما قال تقي الدين الحصني في دفع شبه من شبه وتمرد ونسب ذلك إلى الإمام أحمد

تقي الدين الحصني:

حيث قال ما نصه: «وفي مواضع أغراضهم الفاسدة يجرون الأحاديث على مقتضى العرف والحس ويقولون ينزل بذاته وينتقل ويتحرك ويجلس على العرش بذاته ثم يقولون: لا كما نعقل يغالطون بذلك من يسمع من عامي وسيء الفهم وذلك عين التناقض ومكابرة للحس والعقل لأنه كلام متهافت يدفع آخره أوله وأوله آخره»[1].اهـ

(1) دفع شبه من شبه وتمرد: [٧].

طريقتي في النقد :

اعلم أنني لم أتناول بالنقض كل ما اعترض به الشيخ ابن باز على الحافظ رحمه الله تعالى، وإنما تناولت ما رأيته جديرًا بالنقض لا سيما ما يتعلق بالعقيدة، وسلكت طريق الاختصار في النقد إلا ما دعت إليه الضرورة واقتضاه المقام فحينئذ يأتي التطويل.

ولقد أكثرت من النقول عن الأئمة خاصة فيما يتعلق بالتأويل والتفويض والمحكم والمتشابه، ليتبين لكل منصف أن إنكار هؤلاء الوهابين لهذه الأمور -أي التفويض والتاويل، وكون آيات الصفات وأحاديثها من المتشابه- ما هو إلا شذوذ عن الطريق والنهج الذي اختاره أئمة المسلمين وقادة الأمة سلفًا وخلفًا، لفهم عقيدة الإسلام من كتاب الله تعالى وسنة نبيه المصطفى ﷺ.

والذي شدني على ذلك هو أنني لم أجد من تناول اعتراضات ابن باز على الحافظ بالكلام عليها بما يليق بالمقام رغم انتشارها مع طبعات الكتاب المتعددة، حتى صارت كأنها مسلمة من الحيف والحيد، والواقع بخلاف ذلك كما تراه إن شاء الله تعالى.

هذا ، وإنني إن أشرت إلى هؤلاء الإخوة الذين ينتمي إليهم الشيخ ابن باز رحمه الله تعالى وينتمون إليه مذهبًا، فإنما أشير إليهم بلفظ **الوهابية** نسبة إلى إمامهم **محمد بن عبد الوهاب** مؤسس الحركة المعروفة في التاريخ بالحركة **الوهابية** كما هو مدون في كتب التاريخ، ولا ضير في ذلك لا سيما وقد اعترف بها كبار أئمتهم !

وبالله التوفيق

والآن أبدأ رحلتي مع الشيخ رحمه الله فأقول :



التعليق الأول:

في قوله أنه وجد أخطاءً للحافظ لا يحسن السكوت عنها

قال الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز وهو يتحدث عن خطته لتحقيق الكتاب: "وقد وجدنا للشارح أخطاءً لا يحسن السكوت عنها، فكتبنا عليها تعليقًا يتضمن تنبيه القارئ على الصواب وتحذيره من الخطأ".اهـ

أقول: الحافظ ابن حجر من أئمة القرن الثامن والتاسع، وألف كتابه فتح الباري في ذلك الوقت الذي كان من أحفل الفترات بالعلماء على اختلاف طبقاهم، وليس بينهم خلاف في أن فتح الباري من أحسن ما شرح به صحيح أبي عبد الله البخاري، ولم يعثر عن أحد منهم أنه قال: لقد وجدت للحافظ بن حجر أخطاءً وقعت في كتابه فتح الباري، بل كلهم يشيدون بالكتاب وصاحبه، حتى صارت كلمة (الحافظ) لا تنصرف عند الإطلاق إلا إليه، من عصره وإلى اليوم، ولو كانت ثمت أخطاءٌ لا يحسن السكوت عنها لا سيما فيما يتعلق بالعقيدة، لقام أولئك الجهابذة الحفاظ المعاصرون للحافظ فمن بعدهم بنقدها وتزييفها، ولم يسكتوا عنها طيلة هذه المدة التي تقدر بنحو ستمائة سنة من تاريخ اليوم، حتى يأتي الشيخ عبد العزيز من باز رحمه الله ويقول: إنه عثر على أخطاءٍ لا يحسن السكوت عنها، هذا أقل ما يقال فيه: أنه بعيد عن الصواب والواقع، وفتح به صاحبه بابًا من أبواب الشر كما قاله

بعض الكتاب من العلماء. وسيتبين مما يأتي من أقوال الأئمة أن الصواب في جميع ما تعقب به الحافظ، هو مع الحافظ رحمه الله تعالى.

ولقد تكلم الحافظ رحمه الله في هذا المجال – أعني مجال العقيدة- بكلام متين واضح لا لبس فيه، ككلامه الذي أثار ثائرة ابن باز وأتباعه، وهو قوله في الرد على معتقد الجهة والمكان لله تعالى: "**وفيه الرد على من زعم أن الله على العرش بذاته...**" الخ كلامه، وسيأتي بتمامه إن شاء الله تعالى، وكتلك القاعدة التي قعدها بقوله: "**ولا يلزم من كون جهتي العلو والسفلي محال على الله ألا يوصف بالعلو، لأن وصفه بالعلو من جهة المعنى والمستحيل كون ذلك من جهة الحس**" وهي كلمة جليلة قالها هذا الحافظ الكبير، كلمة حكيمة برزت من إمام حكيم، ينبغي ان تسطر بمداد من ذهب على صفحات من نور، وكم لهذا الإمام الحافظ من كلمات من هذا القبيل في كتابه العظيم فتح الباري بشرح صحيح البخاري.

رحمه الله رحمة واسعة، ورحم الله جميع الأئمة فيما قاموا به من المحافظة على الإسلام وأهله.

التعليق الثاني :

اعتراضه على الحافظ في تأويل معنى المحبة من الله

حديث البخاري:

قال عليه الصلاة والسلام: «أحب الدين إليه ما دام صاحبه عليه»

شرح الحافظ بن حجر العسقلاني:

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: «قوله : (أحب) قال القاضي أبو بكر بن العربي رحمه الله تعالى: معني المحبة من الله تعالى : تعلق الإرادة بالثواب أي أكثر الأعمال ثوابا أد ومها».اهـ

تعليق الشيخ عبد العزيز بن باز:

هذا التأويل لم يعجب الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله تعالى فقال معترضا: هذا من التأويل الباطل،والحق الذي عليه أهل السنة:أن معني المحبة غير معني الإرادة، والله سبحانه موصوف بها علي الوجه الذي يليق بجلاله،ومحبته لا تشابه محبة خلقه كما أن إرادته لا تشابه إرادة خلقه ، وهكذا سائر صفاته، كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[1] اهـ كلام ابن باز ، فتح الباري مجلد الأول : [١] ص [١٤٢].

(١) سورة الشورى آية:[١٢] .

نقض التعليق :

أقول: لم يُقم ابن باز عليه رحمه الله تعالى : أيَّ دليل فيما ذهب إليه من الإنكار علي هؤلاء الأئمة الحفاظ فيما ذهبوا إليه من إبداء هذا التأويل غير قوله : **(هذا من التأويل الباطل)** ولكن هذا وحده لا يصلح حجة للرد علي المخالف كما لا يخفي، لخلو دعوته عن البرهان المصاحب لإبطال دعوة خصمه، وذلك أن أيّ دعوة لا بد لها من برهان يؤيدها، و برهان يدل علي إبطال دعوة الخصم ، إن كان هناك خصم ، وإلا تعتبر من قبيل قول الإمام رحمه الله تعالى :

والدعاوي ما لم تقيموا عليها بينات أبنائها أدعياء

وهذا هو ما وقع فيه الشيخ ابن باز رحمه الله تعالى، وما هو إلا مصادرة علي المطلوب ، وليس فيه إبطال لما ذكره الحافظ رحمه الله تعالى، ذلك أن قوله: **هذا من التأويل الباطل والحق الذي عليه أهل السنة أن معني المحبة غير معني الإرادة؛؛؛**الخ كلامه، ما هو إلا مجرد دعوة جاءت حاملة نقيض ما ذكره الحافظ بن حجر رحمه الله تعالى عن الحافظ ابن العربي ، ومعهما في ذلك بدون شك جميع أئمة أهل السنة والجماعة ، ومثل هذا في المعاجم العلمية ليس فيه سوي التأكيد لموضوع النزاع الذي هو نفسه يحتاج إلى دليل ، كما هو

شأن المصادرة ، إذ هي أن يجادلك الخصم في صحة دعواك بطرح نقيضها ، وهذا تمامًا ما فعله الشيخ .

فبان أن ما ساقه هذا المنكر من النكير عقيم لا ينتج له ما أراد من إبطال ما ساقه الحافظ عن الإمام ابن العربي ، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخري أن إنكاره للتأويل مطلقًا مخالفٌ للنصوص التي علمتنا اللجوء إلى التأويل عند الحاجة، كقوله ﷺ فيما يرويه عن ربه سبحانه وتعالى وهو في صحيح مسلم: **«يا ابن آدم مرضت فلم تعدني، قال يا رب كيف أعودك وأنت رب العالمين؟ قال: أما علمت أن عبدي فلانًا مرض فلم تعده، أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده»**.

فهذا الحديث فيه تشريع واضح لنا بأن التأويل عند الحاجة إليه أمر ضروري، تامل ألفاظ هذا الحديث: **«يا ابن آدم مرضت فلم فلم تعدني، قال يا رب كيف أعودك وأنت رب العالمين؟ قال: أما علمت أن عبدي فلانًا مرض فلم تعده، أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده»**.

لما كان هذا الظاهر يستحيل في حقه سبحانه وتعالى، قال العبد لربه: **يا رب كيف أعودك وأنت رب العالمين؟** وحينئذ جاء التعليم من الله تعالى بأن هذا الظاهر ليس مرادًا بل المراد شيء آخر.

ثم علمه لعبده بقوله: **«أما علمت أن عبدي فلانًا مرض فلم تعده، أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده»**.

فهذا بدون ريب تعليم من الله تعالى لعباده بأنه إذا أشكل عليهم أمر مما نزل إليهم يتعين عليهم حمله على ما يليق، وما أظن أن يختلف في هذا اثنان.

أما معنى الحديث: فقال الإمام النووي في شرحه على مسلم: «قال العلماء إنما أضاف المرض إليه سبحانه وتعالى والمراد العبد، تشريفًا للعبد وتقريبًا له، قالوا: ومعنى: وجدتني عنده أي ثوابي وكرامتي».

ومن جهة أخرى أن إنكاره للتأويل مخالف -أيضًا-لما ذهب إليه أكثر الأئمة، إذ جلهم يقولون بالتأويل إن لم نقل كلهم[1] وسواء في ذلك السلف والخلف، وإن كان السلف أجملوا في تأويلهم والخلف فصلوا فيه ، فلا خلاف بين الفريقين في نماية المقصد، وهو صرف النص المتشابه عن ظاهره الموهم إلي معني آخر لدليل كما سيأتي تقريره .

وليس في تأويل هؤلاء الأئمة الحفاظ لهذا الحديث وغيره من النصوص المتشابهة إبطال وتعطيل لمعني النص[2] كما توهمه هذا الرجل والذين يشايعونه، بل فيه بيان لما دل عليه النص من المعني وتقريبه من أذهان الطلاب وهذا ما درج عليه جميع من شرح هذا الحديث وأمثاله؟؟؟

وإليك بعض أقوالهم في ذلك :

(1) بل كلهم كما سيأتي التصريح به عن أئمة الهدي .

(2) يري أفراد هذه الطائفة الوهابية الذين يدافع عنهم الشيخ ابن باز رحمه الله تعالى: أن من أول نصًا فقد أبطل معناه وأخرجه من مدلوله فيكون معطّلاً، ولهذا يصفون أئمة المسلمين الذين يؤولون بـ(**المعطلة**) ، ومن هنا بني الشيخ ابن باز رحمه الله رده البائس علي الحافظ بن حجر، **وسيأتي كشف هذه الأوضار وإسقاطها خلال رحلتنا هذه إن شاء الله تعالى.**

الإمام الحافظ أبو العباس القرطبي:

قال الإمام الحافظ أبو العباس القرطبي صاحب المفهم في شرح حديث «**من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما**»: «فيه دليل على جواز إضافة المحبة لله تعالى وإطلاقها عليه ولا خلاف في أن إطلاق ذلك عليه صحيح محبا ومحبوبًا كما قال تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾(1) وهو في السنة كثير، **ولا يختلف النظار من أهل السنة وغيرهم أنها مؤولة في حق الله تعالى**، لأن المحبة المتعارفة في حقنا إنما هي ميل لما فيه غرض، يستكمل به الإنسان ما نقصه وسكون لما تلتذ به النفس، وتكمل بحصوله، والله تعالى منزه عن ذلك، وقد اختلف أئمتنا في تأويلها في حق الله تعالى، فمنهم من صرفها إلى إرادته تعالى إنعاما مخصوصًا على من أخبر أنه يحبه من عباده، وعلى هذا ترجع إلى صفة ذاته، ومنهم من صرفها إلى نفس الإنعام والإكرام، وعلى هذا فتكون من صفات الفعل، وعلى هذا المنهاج يتمشى القول في الرحمة والنعمة والرضى والغضب والسخط، وما كان في معناها ...» الخ ما قال من كلام نفيس جدًا أنظره تستفد(2).

وقال هذا الحافظ أيضًا: «ومحبة الله تعالى للخلق تقريبه لمحبوبه وإكرامه له، وليست بميل ولا عرض كما هي منّا، وليست المحبة في حقوقنا هي الإرادة بل هي شيء زائد عليها، فإن الإنسان يجد من نفسه أنه يحب مالا يقدر على

(1) المائدة: [54].

(2) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: [1/131].

اكتسابه ولا على تخصيصه به ، والإرادة هي التي تخصص الفعل ببعض وجوهه الجائزة ...» الخ ما قال رحمه الله تعالى ، أنظر تمام كلامه هناك[1] .

العلامة المحدث علي القاري:

وقال العلامة **المحدث علي القاري** رحمه الله تعالى في شرح قوله ﷺ: «**إن الله إذا أحب عبدا دعا جبريل إني أحب فلانا فأحبه؛؛؛**» الحديث: «أي إذا أراد إظهار محبته لعبد من عباده، وهي إما من صفات الذات فمعناها إرادة الخير، أو من صفات الأفعال فهي بمعني إكرامه له وإحسانه به وإنعامه عليه»[2].اهـ

الإمام النووي:

وقال أيضا ناقلا عن الإمام النووي الحافظ رحمه الله تعالى، أنه قال : «محبة الله تعالى العبد هي إرادة الخير له وهدايته وإنعامه عليه ورحمته، وبغضه إرادة عقوبته وشقاوته ونحو ذلك، وحب جبريل والملائكة يحتمل وجهين: أحدهما: استغفارهم له وثنائهم عليه ودعاءهم له، وثانيهما: أن محبتهم على ظاهرها المعروف من المخلوقين، وهو ميل القلب إليه واشتياقه إلي لقائه. قلت ـ القائل علي القاري - : هذا هو الأظهر لأنه متى صح حمل اللفظ علي معناه الحقيقي فلا وجه للعدول عنه إلي المجاز». اهـ المصدر نفسه ص [١٠] وانظر

(1) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح مجلد: [٩] ص: [٢٠٩] .

(2) نفس المصدر : [٣٥٥/٢] فما بعدها .

علي سبيل المثال شرح النووي علي مسلم المجلـــد : [٩] ص : [١٠] الجـــزء الأول منه.

الحافظ البيهقي:

وقال **الحافظ البيهقي** : «ومحبة الله عباده إرادته **رحمتـــهم ومـــدحهم** ، فيرجع معناه إلي صفة الإرادة، وقد يكون بمعني **إنعامه عليهم**، ومـــن إنعامـــه عليهم أن يوددهم إلي خلقه، وهو علي هذا المعني من صفات فعله»[1].اهـــ

(1) الاعتقاد والهداية إلي سبيل الرشاد، للحافظ البيهقي، ص : [٤٨] .

الإمام المأزري:

وقال الإمام **المأزري** : «محبة الله لعباده : **إرادته ثوابهم و تنعيمهم**. وقيل : هي نفس الإثابة والتنعيم». [1]اهـ

سفيان بن عيينة:

وممن أول المحبة الإلهية سفيان بن عيينة فقد أخرج ابن أبي حاتم في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ لاَ يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾، قال: لا يقرب.اهـ

هذا، ولو تتبعنا كلام الأئمة في هذا لطال هذا المختصر وليس الآن مقصودا، وإنما المقصود أن نلفت نظر الطلاب إلي بطلان ما ادعاه ابن باز رحمه الله تعالى من بطلان كلام الحافظ بن حجر وغيره من الأئمة فيما أبدوه من التأويل، وقد تم ذلك ولله الحمد والشكر، وللتطويل يوم إن شاء الله تعالى.

وقد تبين مما قرره هؤلاء الأئمة الحفاظ : أن معني **المحبة** في حقه تعالى بمعني **إرادة الخير** وليس في ذلك ضير لا لغةً ولا عقلاً ولا شرعًا .

أما الأول: فلأن إطلاق المحبة على الإرادة ليس مما ينكره أهل اللسان ، قال الإمام أبو القاسم المعروف بالراغب في (المفردات في غريب القرآن) : والمحبة إرادة ما تراه أو تظنه خيرًا، وربما فسرت المحبة بالإرادة في نحو قوله تعالى : ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْ﴾[2] ، وليس كذلك فإن المحبة أبلغ من

---

(1) فتح الباري المجلد الثالث عشر ص : [٤٣٤].

(2) التوبة : [١٠٨] .

الإرادة ، فكل محبة إرادة ، وليس كل إرادة محبة[1]، وقوله تعالى : ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾[2] ، فمحبة الله تعالى العبد إنعامه عليه ، ومحبة العبد طلب الزلفى إليه ، وقوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾[3] أي يثيبهم وينعم عليهم . اهـ المراد منه ، ص : [١١٢].

أما الثاني: فإطلاق المحبة بمعنى الإرادة ليس مما يستحيل على الله تعالى لا شرعًا ولا عقلاً بخلاف إطلاق المحبة بمعنى الميل ، فإنه مستحيل إطلاقه على الله تعالى شرعًا وعقلاً ، لأنه من نعوت الكائنات كما لا يخفى ، وهذا ما جعل أولئك الأئمة يؤولون الحديث بما أنكره ابن باز .

هذا ، ولك أن تفوض المعنى إلى الله تعالى إن كننت تعرف معنى التفويض مع ألتزام التنزيه ، وفي كلا الطريقين أنت لم تخرج عن الحق بل أنت على سنن الهدى، لأن كلاهما مذهب واحد لا تناقض بينهما لمن وعى وتدبر، وهذا المنهج هو الواجب اتباعه في جميع النصوص المتشابهة كـ**(الاستواء والنزول والمجيء واليد)** وغير ذلك من النصوص التي ظاهرها غير مراد عند أهل الحق ، وهذا هو معنى قول الأئمة :

وكل نص أوهم التشبيها ... أوله أو فوضه ورم تنزيها

---

(1) فيكون بينهما عموم وخصوص مطلقًا .

(2) المائدة : [٥٤] .

(3) البقرة : [٢٢٢] .

قوله: (ورم تنزيها): أي في حالتي التأويل والتفويض اقصد تنزيه الباري سبحانه وتعالى عما لا يليق به.

علمًا بأن الوهابية ينكرون التفويض[1] في المعنى دون الكيف وهو مصير منهم إلى إثبات تلك المعاني المتعارفة في لغة العرب ، وهو ما صرح به أئمتهم كابن عثيمين والفوزان وغيرهم ، فإنهم فسروا الاستواء بالمعنى الحقيقي في لغة العرب وهو الاستقرار[2] ، واليد أيضًا هي يد حقيقية عندهم على ما دلت عليه اللغة ، وليس في لغة العرب يد حقيقية غير الجارحة ، والمخالف

---

(1) بل يقول الشيخ العلامة محمد صالح بن عثيمين رحمه الله تعالى : إن المفوضة لا يعرفون ربهم ، ويقول عن الإمام الحافظ النووي رحمه الله تعالى : إنه جاهل بمذهب السلف في العقيدة ، حيث نقل التفويض عن السلف ، ووصف الحافظ ضمنيًا بأنه مبتدع ، وكذلك نعت الإمام النووي ، أنظر : شرح مقدمة المجموع له من : [٦٨ - ٧٠] .

وأقول : يا لله ويا للمسلمين ، أيقال عن الإمام النووي : إنه جاهل بمذهب السلف ، وهو إمام المحدثين وشيخ الفقهاء وأستاذ العارفين ، ثم أقول : إن كان هؤلاء الأئمة الحفاظ الذين نقلوا إلينا التفويض عن السلف كالحافظ بن حجر والحافظ النووي والحافظ الذهبي والحافظ السبكي والحافظ القرطبي وغيرهم من الأئمة ، أقول : إن كان هؤلاء لا يعرفون ربهم سبحانه وتعالى الذي يعبدونه ويوحدونه ولا يدرون ما يعتقدون وهم حملة الشريعة وحفاظ السنة ، إن كان هؤلاء لا يعرفون ربهم فماذا يكون حال الشيخ محمد بن عثيمين وأمثاله من أقطاب هذه النحلة ؟؟؟ إن هذا لخزي عظيم فإنا لله وإنا إليه راجعون ، لقد ابتلي المسلمون من هؤلاء بمصيبة لا عزاء لها .

(٢) أنظر مثلا شرح العثيمين للمعة الاعتقاد ، ص : [٦٢] ، تحقيق أبي محمد أشرف عبد المقصود ، حيث قال : وهو استواء حقيقي معناه العلو والاستقرار على وجه يليق بالله تعالى . إذًا معنى استوى عند القوم هو : أن الله تعالى عالٍ على العرش بذاته مستقر عليه ، فارحوا أن يفسروا لنا معنى الاستقرار في لغة من نزل القرآن بلغتهم ، وأن يبينوا لأتباعهم معنى الاستقرار الحقيقي الذي يصفون الله تعالى به بكلام مقبول عقلاً وشرعًا .

عليه البيان ، وفسروا المجيء في لآية والحديث بالمعنى الحقيقي في لغة العرب وليس له في لغة العرب معنى حقيقي غير الانتقال والحركة من مكان إلى مكان ، والمخالف عليه البيان بل صرح بعض أئمتهم بذلك ، فقالوا إن الله تعالى يقوم ويجلس ويتحرك(١) ، وفي بعض كتبهم قد صرحوا بأن الله تعالى جالس(٢) على العرش بل ذهبوا إلى أبعد من هذا ، فقالوا : لو شاء الله لاستقر على ظهر بعوضة فاستقلت به(٣) ... الخ ما قالوه ، ولهم كلمات من هذا القبيل لا يستطيع الإنسان ذكرها فضلاً عن كتابتها، وبعد أن يثبتوا ما يشاءون من

---

(١) ففي كتاب الدارمي الذي طبعه أنصار السنة بمصر ما نصه : الحي القيوم يفعل ما يشاء ويتحرك إذا شاء وينـزل ويرتفع إذا شاء ويقبض ويبسط ويقوم ويجلس إذا شاء ، لأن أمارة ما بين الحي والميت التحرك ، كل حي متحرك لا محالة وكل ميت غير متحرك لا محالة . اهـ ، ط الأولى ، تحقيق محمد حامد الفقي ، وأقول سائلاً الإخوة أقطاب العقيدة السلفية المعاصرة : كيف يتفق هذا الكلام مع أصول الإسلام المشار إليها بقوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ الشورى١١ وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾ الإخلاص٤ ؟ وإنا لمنتظرون الجواب .

(٢) وذلك في كتاب السنة لعبد الله بن أحمد ، ص : [٧٩] بلفظ الكرسي ، وفي بعض نسخ النونية لابن القيم تصريح بالجلوس كما نص عليه بعض الأئمة . ولأبي محمد محمود ابن أبي القاسم ابن بدران الدشتي :كتاب إثبات الحد لله وأنه قاعد وجالس على العرش.

(٣) وذلك في كتاب الدارمي الذي طبعه أنصار السنة بمصر جاء فيه ما نصه : ولو قد شاء لاستقر على ظهر بعوضة فاستقلت به بقدرته ولطف ربوبيته فكيف على عرش عظيم أكبر من السموات السبع والأرضين السبع . اهـ ص : [٨٥] ، وفيه أيضا : فكيف تنكر أيها النفاج أن عرشه يقلـه والعرش أكبر من السموات السبع والأرضين السبع . اهـ ، نفس الموضع ، هكذا يرى الدارمي ومن صار على دربه جواز استقرار الحق سبحانه وتعالى : على ظهر بعوضة أمرًا مفروغًا منه ، واستدل بهذا الجواز على استقراره الحسي على العرش العظيم بطريق الأولوية ، وهنا أسأل العلماء عن حكم من يعتقد في الله هذا المعتقد ويدعوا الناس إليه .

المعاني المنافية للتنـــزيه، يقولون لأتباعهم من العامة: لا كما نعقل، وهو كلام لو حلف الإنسان بين الركن والمقام بأنه كلام فاسد لكان بارًا في يمينه ، إذ كيف يكون لا كما نعقل وهذه الأمور المذكورة محمولة عندهم على ما دلت عليه اللغة العربية[1] ، ودلالة الألفاظ العربية على معانيها يعقلها كل العقلاء ، فالاستقرار ليس له معنى حقيقي غير الجلوس في لغة العرب ، والجلوس لا يجهله إنسان ، فكلمة (لا كما نعقل) أو (كما يليق بجلاله) بعد إثباته لا معنى لها البتة ، فكأنما ضرب من الهذيان.

هذا ، وكان الواجب علي ابن باز رحمه الله تعالى أن يوضح ذلك المعـــني الذي أومئ إليه بقوله: أن معني المحبة غير معني الإرادة؛؛؛الخ، إن كان حقا هو يعلم أن معني المحبة مخالف لما قرره هؤلاء الأئمة، ولكنه لم يفعل.

وأما قوله: **علي الوجه الذي يليق به ؛؛؛** الخ، فهو ليس بيانًا لمعني المحبـــة، وإنما هو إشارة إلي تنـــزيهه عما لا يليق به سبحانه وتعالي.

فغاية ما هنالك هو أجمل وهم فصلوا، فليس من حقه أن يـــنص علـــي بطلان كلامهم مع عجزه عن بيان حجته.

(١) كما نص على ذلك الشيخ صالح بن فوزان في كتابه البيان لأخطـــاء بعـــض الكتـــاب ، ص : [١٠٢] .

أهل السنة والجماعة عند الشيخ ابن باز ومن هم علي شاكلته :

واعلم أن أهل السنة الذين يعنيهم ابن باز رحمه الله تعالى حيث وقع ذكرهم في كلامه هم : (**ابن تيمية، وابن القيم الجوزية الملقب بابن زفيل، والبربهاري، وابن بطة، والخلال، والد ارمي صاحب النقض علي بشر**) ، وغيرهم ممن جمعوا تلك النصوص المتشابهة وحملوها علي ظاهرها منكرين للتأويل جملة وتفصيلا .

فاعلم هذا ولا يختلط عليك بأهل السنة الذين يمثلهم الأشعرية والماتريدية[1] وبالله التوفيق.

([1]) قال في نظم الكبرى معرفًا بالإمامين الأشعري والماتريدي ومبينًا عدم الخلاف بينهما إلا في مسائل يسيرة حل الخلاف فيها لفظي والمعنوي منها لا يتعلق بالأصول فلا يضر، قال :

أخرجه لنا الإمام الأشعر والماتريدي ذو الوفاق الأشهر
كلاهما علي هدي وسنه مع حجج أمضي من الأسنه
إمام حق ظاهر البرهان موافق السنة والقرآن
وكل من علي عقيدتيهما سقط عنه عهدة إن جزما
ما اختلفا في قول أهل الحفظ إلا بسبع جلها في اللفظ
وكلها ليست في الأمهات حتى تؤدي للمناقضات

ثم سرد رحمه الله تلك المسائل المختلف فيها، فانظره، وكذا فصلها الإمام الحافظ السبكي في الطبقات في ترجمة الإمام الأشعري، ثم قال الناظم :

والأشعري مجددا قد قاما بعد ثلاث مائة أعواما
يبطل رأي الإعتزال مثبتا موارد السنة حتى ألبتا

تنبيه: جاء في هذا الحديث «**عليكم بما تطيقون فوالله لا يمل الله حتى تملوا**» قال الحافظ رحمه الله تعالى: هو بفتح الميم في الموضعين، والملال استثقال الشيء ونفور النفس عنه بعد محبته وهو محال علي الله تعالى باتفاق .

الإسماعيلي:

قال الإسماعيلي وجماعة من المحققين: إنما أطلق هذا علي وجه المقابلة اللفظية مجازا.قال القرطبي:وجه مجازه أنه تعالى لما كان يقطع ثوابه عمن يقطع العمل ملالاً عبر عن ذلك بالملال من باب تسمية الشيء باسم سببه؛؛؛الخ ما قال الحافظ من التأويلات.

وقد سكت ابن باز رحمه الله تعالى: هنا و لم يعترض علي الحافظ في شيء من هذه التأويلات،فلا أدري ما هو السر في هذا الإعراض عن الاعتراض، هل ابن باز لا يري وصف الله تعالى بهذه الصفة أم إن الأمر اشتبه عليه فلا يدري ما يقول؟؟؛؛وأيّا كان الأمر فقد اعترض بعض أتباع هذا الفكر

أتباعه طريقهم مشاعه بمذهب السنة والجماعه
بأكثر الأقطار للإسلام من العراق لبلاد الشام
والماتريدي ورا إثلة بماتريد أصله محلة
من سمرقند قام فيها مظهرا عقائد السنة حتى اشتهرا
بمذهب السنة والجماعه هناك كل من نوى اتباعه

الذي يتبناه الشيخ ابن باز ويدعو إليه، وهو علاء إبراهيم الأزهري في تعليقه علي التوشيح للحافظ السيوطي.

تقرير الحافظ السيوطي:

قال الحافظ السيوطي: «الملال استثقال الشيء ونفور النفس عنه بعد محبته وهو محال علي الله تعالى فإطلاقه عليه من باب المشاكلة»[1].اهـ

اعتراض علاء إبراهيم على السيوطي:

قال علاء إبراهيم معلقا علي كلام الحافظ السيوطي : «هذا أول موضع يشير فيه المصنف غفر الله له إلي صفة الله تعالى فتجدر الإشارة هنا إلي مذهب أهل السنة[2] والجماعة ليكون نورا يهتدي به في أمثاله فأقول: أهل السنة والجماعة يثبتون صفات الله تعالى كما أخبر الله تعالى بها وأخبر رسوله صلي الله عليه وسلم من غيرتشبيه ولا تمثيل ولا تكييف ولا تعطيل، فيقولون في قول رسول الله ﷺ: «**فو الله لا يمل الله حتى تملوا**» : نمرها كما جاءت مع إثبات المعني لها بغير تكييف ولا تمثيل ولا تشبيه ولا تعطيل».اهـ كلام علاء إبراهيم

(١) التوشيح شرح الجامع الصحيح مجلد:[١] ص: [١٢١].

(٢) يعني ابن تيمية وأضرابه فلا تغفل!؟؟؟

قلت : فالقوم كما تري يثبتون الملل علي حقيقته ويصفون الله تعالى به علي الحقيقة[1] مع أن في الحديث أن الملل يوجد إذا ملّ الإنسان عن العمل الصالح وإذا لم يمل فلا يوجد هذا الملل، ومعني هذا أن هذا الوصف يوجد تارة وتارة لا يوجد، ومعني ذلك أن الوهابية يقولون:أن الله تعالى يتصف بهذه الصفة ما دام العبد يتصف بالملل، فإذا زال ملل العبد زالت هذه الصفة و لم يتصف الله بها، ومن المعروف أن الشيء الذي يوجد تارة ويعدم أخري هو حادث وصفات الله تعالى كلها قديمة[2]، كما قال الإمام إبراهيم اللقاني رحمه الله تعالى :

وعندنا أسمائه العظيمة   كذا صفات ذاته قديمة

ولهذه اللوازم وغيرها ترى هؤلاء الأئمة رحمهم الله اجتهدوا في تفسير هذا الحديث وغيره وبالغوا في التوضيح حرصًا على سلامة العامة من الوقوع في أوحال التشبيه، أما هؤلاء الوهابية فإنهم لم يراعوا هذه اللوازم و لم يرفعوا بذلك رأسًا فتراهم يثبتون الملل على حقيقته اللغوية، وهكذا سائر الأخبار الأخرى التي يسميها العلماء بالمتشابهات هي عندهم من قبيل المحكمات

---

(1) لا سيما وهم يقولون هذه النصوص تحمل علي ما دلت عليه اللغة، وقد علمت أيها الطالب معني الملل في لغة العرب وهو استثقال الشيء؛؛؛الخ، فهل يعد من يحمل هذا في حق الله تعالى علي حقيقته اللغوية ثم يقول من غير تشبيه ولا تعطيل؛؛؛الخ، أقول هل يعد من يقول هذا من دعاةالحق ؟؛؛؛

(2) خلافًا لابن تيمة القائل بجواز قيام الحوادث بالذات المقدسة، كما نقله عنه غير واحد من الأئمة، تعالى الله عن ذلك .

والقطعيات كما جاء في عبارة الشيخ عبد العزيز بن باز وغيره، فيثبتون لله تعالى بها صفات حقيقية على الدلالة اللغوية، وهو شيء لم يجنح إليه أحد من أئمة الإسلام بل اشتد نكيرهم على من اعتقد ذلك.

الحافظ ابن الجوزي:

وفي مثل هذا يقول الحافظ ابن الجوزي رحمه الله تعالى في كتابه القيم دفع شبه التشبيه بأكف التتريه ما نصه: «رأيت بعض أصحابنا من تكلم في الأصول بما لا يصلح فصنفوا كتبًا شانوا بها المذهب ورأيتهم قد نزلوا إلى مرتبة العوام فحملوا الصفات على مقتضى الحس، فسمعوا أن الله خلق آدم على صورته فأثبتوا له صورة ووجها زائدًا على الذات وفمًا ولهوات وأضراسًا وأضواء لوجهه ويدين وأصبعين وكفًا وخنصرًا وإبهامًا وصدرًا وفخذًا وساقين، وقالوا ما سمعنا بذكر الرأس، وقد أخذوا بالظاهر في الأسماء والصفات فسموها بالصفات تسمية مبتدعة ولا دليل لهم في ذلك من النقل ولا من العقل و لم يلتفتوا إلى النصوص الصارفة عن الظواهر إلى المعاني الواجبة لله تعالى وإلغاء ما توجبه الظواهر من صفات الحدوث و لم يقنعوا أن يقولوا صفة فعل حتى قالوا صفة ذات، ثم لما أثبتوا أنها صفات قالوا: لا نحملها على توجيه اللغة مثل يد على نعمة وقدرة ولا مجيء وإتيان على معنى بر ولطف ولا ساق على شدة، بل قالوا نحملها على ظواهرها المتعارفة والظاهر هو المعهود من نعوت الآدميين، والشيء إنما يحمل على حقيقته إن أمكن فإن صرف صارف حمل على المجاز، ثم يتحرجون من التشبيه ويأنفون من إضافته إليهم ويقولون نحن أهل السنة وكلامهم صريح في التشبيه وقد تبعهم خلق من العوام، وقد

نصحت التابع والمتبوع وقلت: يا أصحابنا أنتم أصحاب نقل واتباع وإمامكم الأكبر أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى يقول: وهو تحت السياط كيف أقول ما لم يقل، فإياكم أن تبتدعوا في مذهبه ما ليس فيه، ثم قلتم في الأحاديث: تحمل على ظاهرها، فظاهر القدم الجارحة ومن قال: استوى بذاته فقد أجراه مجرى الحسيات، وينبغي أن لا نهمل ما يثبت به الأصل وهو العقل فإنا به عرفنا الله تعالى وحكمنا له بالقدم بكسر القاف، فلو أنكم قلتم نقرأ الأحاديث ونسكت ما أنكر عليكم أحد وإنما حملكم إياها على الظاهر قبيح».اهـ ما أردنا نقله وانظر بقيته هناك تستفد فإنه نفيس جدًا.

وقال هذا الحافظ أيضًا في كتابه صيد الخاطر وهو يعدد معايب هؤلاء القوم ويذم جمودهم على الظاهر قال: «وجاء آخرون فلم يقفوا على ما حده الشرع بل عملوا فيه بآرائهم فقالوا: الله على العرش ولم يقنعوا بقوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾[1] ودفن لهم أقوام من سلفهم دفائن ووضعت لهم الملاحدة أحاديث فلم يعلموا ما يجوز عليه مما لا يجوز، فأثبتوا بها صفات جمهور الصحيح منها آت على توسع العرب فأخذوه هم على الظاهر فكانوا في ضرب المثل كجحا[2]؛ فإن أمه قالت له: احفظ الباب، فقلعه ومشى به فأخذ ما في الدار فلامته أمه، فقال: إنما قلتِ: احفظ الباب وما قلت: احفظ

(١) الأعراف : (٥٤) .

(٢) فهم جامدون على التمسك بالظاهر كجمود جحا في حفظ الباب دون الدار تمسكًا بظاهر قول أمه فضيع كل شيء بسبب هذا الفهم الفاسد.

الدار، ولما تخايلوا صورة عظيمة على العرش أخذوا يتأولون ما ينافي وجودها على العرش مثل قوله: «**ومن أتاني يمشي أتيته هرولة**» فقالوا: ليس المراد به دنو الاقتراب وإنما المراد قرب المترل والحظ، وقالوا في قوله تعالى: ﴿إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللهُ فِي ظُلَلٍ﴾، هو محمول على ظاهره في مجيء الذات، فهم يحلونه[1] عامًا ويحرمونه عامًا، وقالوا في قوله ﷺ: «**الرحم شجنة من الرحمن تتعلق بحقو الرحمن**»، فقالوا: الحقو صفة ذات، وذكروا أحاديث لو رويت في نقض الوضوء ما قبلت، وعمومها وضعته الملاحدة كما يروى عن عبد الله بن عمرو قال: «**خلق الله الملائكة من نور الذراعين والصدر**» فقالوا: نثبت هذا على ظاهره ثم أرضوا العوام بقولهم: ولا نثبت جوارح، فكأنهم يقولون فلان قائم وما هو قائم، فاختلف قولهم: هل يطلق على الله عز وجل أنه جالس أو قائم كقوله تعالى: ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ وهؤلاء أخس فهما من جحا لأن قوله قائمًا بالقسط لا يراد به القيام وإنما هو كما يقال: الأمير قائم بالعدل، وإنما ذكرت بعض أقوالهم لئلا يسكن إلى شيء منها، فالحذر من هؤلاء فما لهم فقه ولا عبادة»[2].اهـ ما أردنا نقله

قلت: والحال في زماننا كما قال الحافظ ابن الجوزي بل أشد، فإن أهل زماننا صنفوا كتبًا شحنوا فيها كلما حذر الشرع من اتباعه استقلالاً فجمعوا آيات من كتاب الله المجيد نص الأئمة الأعلام أنها من قبيل المتشابه فجعلوها

[1] يعني التأويل.

[2] صيد الخاطر: [٩١] فما بعدها.

من المحكمات، واستخرجوا منها حسب تصوراتهم ما الله به عليم، ووصفوا الله تعالى بناءً على ذلك بصفات لا تليق به سبحانه وتعالى، فجوزوا عليه الجلوس والنزول الحسيين والأبعاض الحسية كالوجه والعين واليد والرجل وغير ذلك، ونسبوا إليه المكان والجهة والحدود والمماساة والاستقرار والحركة والسكون والقيام والجلوس والهرولة وغير ذلك تمسكًا بتلك الآيات التي لم يفهموا معانيها على الوجه المطلوب، وتمسكًا بظواهر أحاديث كثير منها لا يصح الاحتجاج به بل كثير منها من قبيل الواهي والموضوع الذي لا يعمل به حتى في فضائل الأعمال، جعلوه عمدة في معرفة العقائد التي لا يقبل فيها إلا ما صح وكان متواترًا، وقاموا بنشر كتب كانت مقبورة تحمل في طياتها تشبيهًا قحا لا يمتري فيه عاقل، مثل: كتاب الدارمي الذي يقول فيه: «**إن الحي القيوم يفعل ما يشاء ويتحرك إذا شاء وينزل ويرتفع إذا شاء ويقبض ويبسط ويقوم ويجلس إذا شاء لأن أمارة ما بين الحي والميت التحرك، كل حي متحرك لا محالة وكل ميت غير متحرك لا محالة... ويقول: ... لو شاء لا استقر على ظهر بعوضة فاستقلت به بقدرته ولطف ربوبيته فكيف على عرش عظيم أكبر من السموات السبع والأرضين السبع**».اهـ

وهناك نصوص أخرى من كلامه يعجب منها القارئ، ومثل كتاب أبي محمد محمود ابن أبي القاسم الدشتي الذي سماه: (**إثبات الحد لله وبأنه قاعد وجالس على العرش**)، هذا هو اسم الكتاب وما بداخله حدّث ولا حرج، طبعوه ونشروه لتعتقد الأمة ما يحمله من تلك العقائد، ونشروا غيرهما من الكتب التي تحمل من عقائد التشبيه ما تحمل، حتى إن بعضهم ألف كتابًا سماه:

(عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن)، فعندهم هذا الحديث محمول على ظاهره في أن لله صورة خلق آدم أبا البشر عليها، وكأنهم يقولون: من يريد معرفة خالقه فلينظر إلى صورة آدم، تعالى الله عن هذا الهراء علوًا كبيرًا، وهذا ما صرح به بعض أئمتهم قديمًا ففي العواصم من القواصم للحافظ ابن العربي رحمه الله تعالى:

الحافظ ابن العربي:

قال: «أخبرني من أثق به من مشيختي أن القاضي أبا يعلى الحنبلي كان إذا ذكر الله تعالى يقول فيما ورد من الظواهر في صفات الله تعالى: **(ألزموني ما شئتم فإني ألتزمه إلا اللحية والعورة)**، قال بعض أئمة أهل الحق: وهذا كفر قبيح واستهزاء بالله تعالى وقائله جاهل به تعالى لا يقتدى به ولا يلتفت إليه ولا متبع لإمامه الذي ينتسب إليه ويتستر به بل هو شريك للمشركين في عبادة الأصنام فإنه ما عبد الله ولا عرفه وإنما صور صنمًا في نفسه، تعالى الله عما يقول الملحدون والجاحدون علوًا كبيرًا»[1]. اهـ

ثم يرضون العوام كما قال الحافظ ابن الجوزي بقولهم: من غير تشبيه ولا تعطيل ؟؟؟ الخ،ما يذكرونه تعالى الله عن مثل هذا علوا كبيرا.

فحاذر أيها الحريص على سلامة عقيدته من الانزلاق في صراط هؤلاء القوم فإنه السم الناقع، نسأل الله تعالى السلامة والعافية.

[1] العوصم من القواصم: [٢٨٣/٢] فما بعدها.

والشيء الذي يجب أن يستفاد هنا هو : **أن إنكار التأويل** مطلقًا ضلال وشرود عن الجادة، كما أن القول به مطلقًا كذالك، فالحق الذي لا محيد عنه هو: ما قاله الإمام الحافظ الحجة سيف الله المسلول علي المبتدعة وناصر السنة وأحد المجددين للدين علي رأس المائة السابعة، تقي الدين محمد بن علي القشيري المعروف بـ((**ابن دقيق العيد**) **فإنه قوله في** هذه المسألة هو الفيصل الفاصل بين الحق والباطل:

كلام ابن دقيق العيد:

حيث قال: ((إن كان **التأويل** من المجاز الشائع فالحق سلوكه من غير توقف، وإن كان من المجاز البعيد الشاذ فالحق تركه، وإن استوي الأمران، فالاختلاف في جوازه وعدم جوازه مسألة فقهية إجتهادية والأمر فيها ليس بالخطر للفريقين)).اهـ

العلامة العزامي:

قال العلامة العزامي: ((وهذه قائدة تنبئ عن مزيد فضل واضعها، وتضلعه في علم الكتاب والسنة، وتمكنه من أسرار هذه اللغة الفصحى التي نزل بها كتاب الله، فإن القول بالتأويل مطلقًا بلا قيد ولا شرط كما يشاء الهوى هو خروج عن الملة ودخول في الكفر والإلحاد؛؛؛إلي أن قال: وكما أن التأويا

بلا قيد ولا شرط ضلال أي ضلال، فكذلك الجمود على الظاهر وترك التأويل مطلقًا فسق وابتداع ، وربما أفضي إلى صريح الكفر»[1].اهـ

ولا يشغل بالك ما يقوله الإخوة أرباب هذه النحلة الوهابية ، من أن ما يقوله هؤلاء الأئمة ما هو إلا انحراف عن الصراط المستقيم حتى قال أحد أقطابهم في رده على الإمام القرطبي في كلامه السابق : «هذا تفسير باللازم وهو تعطيل لهذه الصفات والذي عليه أهل السنة والجماعة هو إثبات هذه الصفات من غير تشبيه ولا تمثيل ولا تعطيل على الوجه الذي يليق به سبحانه وتعالى فيثبتون المعنى ويفوضون الكيف». اهـ

وأنا أقول: هذا كلام إنسان لا يفهم ما يقول؛ وذلك أن ما فعله الحافظ أبو العباس القرطبي أو غيره من الأئمة ليس تعطيلاً للنص كما أشرنا إليه سابقًا وإنما هو حمل للنص على ما يجوز حمله عليه ، وليقرأ كل من يفهم دلالات الألفاظ هل هذا تعطيل للنص عن مدلوله وإخراج له عن مفهومه أم حمل له على ما يجوز حمله عليه عند أرباب اللسان الذين نزل القرآن بلغتهم ؟ لكن القوم يرومون منا أن نحمل هذه الألفاظ على ما هو متعارف من النعوت كاليد المعروفة في لغة العرب التي هي الجارحة والقدم كذلك والإصبع والاستواء بمعنى الاستقرار والمجيء بمعنى النقلة والحركة ، ثم نأتي بعد ذلك بتلك المقولة التي يلهجون بها ملبسين على العامة من الناس بعدما يثبتون ما يشاءون مما لا

[1] فرقان القرآن، ص:(٤٤– ٤٥). ثم مثل لكل من القسمين فانظره تستفد.

يليق بمولانا سبحانه وتعالى في معتقد أهل الحق وهي قولهم : **نثبت هذه الصفات من جهة المعنى ونفوض الكيف** أي نعلم المعنى ونفوض الكيف أو نقول نثبت هذه الصفات من جهة المعنى لكن من غير تشبيه ولا تعطيل ... الخ ما يقولون ! ومفهوم كلامهم هذا بل صريحه أنهم يزعمون أنهم يعلمون ويدركون المعاني التي دلت عليها هذه الآيات والأحاديث من غير تأويل ، فيعلمون مثلاً معنى **يد** في حقه تعالى التي دلت عليه الآية وذلك أن معنى **(يد)** معروف في لغة العرب لكنهم يجهلون الكيف .

ولقد سألت أحد قادتهم في مكة المكرمة بحضور جمع من الإخوة قلت له : أنتم تقولون تعلمون معنى هذه الآيات والأحاديث على الحقيقة وتفوضون الكيف فقال لي : **نعم** ، **قلت له** : فأرجو منك أن تخبرني عن معنى قوله تعالى : ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾[1] لكن بلا تأويل ولا تفويض ، فقال لي : **يد** معناها **يد** ، فقلت له : لا خلاف بيني وبينك في أن لفظ **يد** ورد في كتاب الله تعالى ولكن أنا أقول : **اليد** هنا ليست جارحة ثم أفوض معنى الآية إليه تعالى وأنت تقول : هذا خطأ والصواب أنك تعلم معنى اليد الواردة في القرآن على الحقيقة ولكنك تجهل الكيف، فأريد منك أن تفهمني هذا المعنى الذي تعلمه من لفظ الآية شريطة أن يكون بلا تأويل ولا تفويض فما استطاع أن يأتي بذلك المعنى الذي زعم أنه يعلمه بلا تأويل ولا تفويض بل ظل يردد **يد معناها يد** ، وكان بجانبه شيخ كبير السن فالتفت إليّ وقال لي : يا بني نقول : يد لا

(1) سورة الفتح: (١٠) .

كأيدينا ، فقلت له : هذا هو التفويض الذي يقول به الأشـــاعرة ، فســـكت الرجل وبدت فيه آثار الغضب الشديد!

والذي جعله يحتار في هذا المقام هو : أنه لو فسر معنى يــد بالقـــدرة أو غيرها فقد أوّل وهو منكر للتأويل ، ولو ردّ علم ذلك إلى الله سبحانه وتعالى فقد فوّض وهو منكر للتفويض ، ولو فسرها باليد المعروفة في اللغة لقنا لـــه : هذا تشبيه ، فاختار الصمت.

وهكذا أيّ فرد من أفراد هذه الطائفة إن سألته هذا السؤال لا يستطيع أن يجيب جوابًا صحيحًا ، ولذا قلت : هم يقولون ما لا يفهمون ، والواقـــع أن هذه العقيدة التي يقول بها هؤلاء الإخوة وهي : أنهم يعلمون المعنى ويجهلـــون الكيف ، لم يقل بها أحد من السلف ولا من الخلف ، فالسلف الصالح مذهبهم معروف في هذه المسألة وهو : أنهم يردون معاني هذه الآيات والأحاديث إلى الله تعالى مع إيمانهم بها إجمالاً وتنـــزيههم له تعالى عما يوهم التشبيه وهذا هو التفويض الذي نقله عنهم الأئمة ولم ينقل عن أحد منهم أنه قال : أنا أعلـــم المعنى وأجهل الكيف . وإنما ابتدع هذا الكلام ابن تيمية رحمه الله تعالى حـــتى كان يقول : التفويض من شر أقوال أهل البدع ، واقتفى أثره في هذه البدعـــة القبيحة من جاء بعده من دعاة السلفية المعاصرة فجعل يقررها ويزيد عليها ما يشاء حتى جاوز بعضهم حدّ المعقول فجعل يقول : المفوض لا يعرف ربـــه ، فحكم على سائر الأئمة الحفاظ حملة الشريعة بأنهم لا يعرفون ربهم ســـبحانه وتعالى ، وهي جرأة لو تأملها هذا القائل بإنصاف لبكى بدل الدموع دمًـــا ،

وإذا كان علماء الشريعة وقادة الأمة بهذه الصفة كيف يقبل قولهم في الـدين وماذا تكون قيمة فتاويهم عند المسلمين ؟

فما أراد هذا القائل بهذا القول إلا أن يقرر عند العوام أنه لا مسلم إلا هو وطائفته كما قال الحافظ السبكي في حق ابن القيم .

هذا ، ولمناسبة المقام ينبغي ذكر حد التأويل بقسميه لغة واصطلاحًا ليستفاد منه فأقول :

حد التأويل لغة:

التأويل مأخوذ من آل الأمر إذا رجع ومنه قوله تعالى : ﴿وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ﴾[1]: أي طلب ما يؤول إليه معناه ومنه قولهم تأول فلان الآية إذا نظر إلى ما يؤول إليه معناها[2].اهـ

ويقول الإمام الراغب : «التأويل من الأوْل أي الرجوع إلى الأصل ومنه الموئل للموضع الذي يرجع إليه وذلك هو رد الشيء إلى الغاية المرادة منه علما كان أو فعلا ففي العلم نحو قوله تعالى : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ آل عمران٧ : وفي الفعل كقول الشاعر :

وللنوى قبل يوم البين تأويل

وقوله تعالى : ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ﴾([3]) ، أي بيانه الـذي هو غايته المقصودة منه»([4]). اهـ

([1]) آل عمران : (٧) .

([2]) رفع النقاب عن تنقيح الشهاب ، لأبي علي حسين بن طلحة : [٣٠١/٤] .

([3]) الأعراف [٥٣] .

([4]) المفردات ، للراغب : [٤٠] .

الإمام القرافي:

وفي التنقيح : «التأويل مأخوذ من المآل إما لأنه يؤول إلى الظهور بسبب الدليل العاضد أو لأن العقل يؤول إلى فهمه بعد فهم الظاهر»[1]. اهـ

قوله : (إما لأنه يؤول إلى الظهور بسبب الدليل العاضد) يعني : أن المؤول سمي مؤولاً لأنه يرجع معناه إلى الظهور والرجحان بسبب الدليل العاضد أي المقوي والمرجح لإرادة ذلك المعنى . قاله في رفع النقاب .

حد التأويل اصطلاحًا:

أما حقيقة التأويل في الاصطلاح : فهو حمل الظاهر على المحتمل المرجوح بدليل يصيره راجحًا ، وهذا ما أشار إليه في المراقي مع بيان الصحيح منه والفاسد بقوله :

حمل لظاهر على المرجوح واقسمه للفاسد والصحيح

صحيحه وهو القريب ما حمل مع قوة الدليل عند المستدل

وغيره الفاسد والبعيد وما خلا فلعبًا يفيد[2]

فتبين بهذا ، أن التأويل لا يتطرق إلى النص وإنما يتطرق إلى الظاهر ، وهو المتردد بين احتمالين فأكثر وهو في أحدهما أرجح ، ولا بد أن يكون ذلك

---

(1) تنقيح القرافي : [٢٧٥] .

(2) نشر البنود : [٢٦٣] .

الحمل بدليل وإلا فهو لعبٌ كما مر في كلام المراقي ، فإن كان ذلك الدليل المعتمد عليه قويًا فهو التأويل الصحيح وإلا فهو الفاسد والبعيد.

وهذا التأويل متعين بل واجب عند فساد الزمان بكثرة المبتدعة المشبهة كما ستأتي نصوص الأئمة في ذلك وهو ضربان:

تأويل إجمالي : وهو المسمى عندهم بالتفويض ، وهو لغة: «التسليم، ويقال فوض أمره إليه إذا ردّه وجعله الحاكم فيه»[1]. واصطلاحًا: صرف اللفظ عن ظاهره إجمالاً ، بأن يقال مثلاً عند تلاوة النص المتشابه : كقوله تعالى : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[2]، نمرها كما جاءت مع اعتقادنا أن الظاهر غير مراد ولا يخاض في التفصيل ، وهذا هو المقصود بقولهم : استواءً يليق بجلاله كما ستعرف ، وهو مذهب جمهور السلف واختاره جمعٌ من أئمة الخلف .

وتفصيلي : وهو الذي مر حده قبل هذا ، وهو الذي اختاره جمهور الخلف وذهب إليه جمعٌ من السلف كما سيأتي بيانه، لكن هذا النوع يحتاج المتكلم به إلى مزيد علم ومعرفة بدلالة الألفاظ كما سيأتي عن الإمام النووي رحمه الله تعالى ، ومن هنا قالوا : مذهب السلف أسلم ومذهب الخلف أعلم أي يحتاج إلى مزيد علم ومعرفة لدلالة الألفاظ، وليس معناه أن الخلف أعلم

(1) لسان العرب: [٧/٢١٠].

(2) سورة طه آية : (٥) .

من السلف[1] كما فهمه بعضهم كذلك فجعل يرعد ويبرق بذلك ، وهذا النوع من التأويل هو المتعين في هذا الزمان كما قلنا ، علمًا بأن الشيخ ابن باز وأتباعه ينكرون التأويلين معًا كما علمت، وهو مذهب لا نعلم أحدًا قال به سوى ابن تيمية وتلاميذه ومقلديه.

أما سائر علماء الأمة سلفًا وخلفًا فلهم مذهبان فقط لا ثالث لهما: التفويض مع التنزيه أو التأويل مع التنزيه أيضًا، وهذا ما أِشار إليه الإمام إبراهيم اللقاني بقوله:

وكل نص أوهم التشبيها ** أوله أو فوض ورم تنزيها

الحافظ السبكي:

وفي بيان هذا يقول الحافظ السبكي: في الطبقات موضحًا مذهب السلف والخلف ومزيفًا ما سواهما ما نصه: «ثم أقول: للأشاعرة قولان مشهوران في إثبات الصفات، هل تمر على ظاهرها مع اعتقاد التنزيه أو تؤول، والقول بالإمرار مع اعتقاد التنزيه هو المعزو إلى السلف وهو اختيار الإمام في الرسالة النظامية وفي مواضع من كلامه، فرجوعه معناه الرجوع عن التأويل إلى التفويض، ولا إنكار في هذا ولا في مقابله، فإنها مسألة احتهادية أعني مسألة التأويل أو التفويض مع اعتقاد التنزيه، **إنما المصيبة الكبرى والداهية الدهياء الإمرار على الظاهر والاعتقاد أنه المراد وأنه لا يستحيل على الباري،**

(1) أنظر حاشية العطار على جمع الجوامع (٢/٤٦١) و حاشية البناني على جمع الجوامع : (٢/٤٠٨) و تشنيف المسامع على جمع الجوامع للزركشي : (٤/٦٧٧) .

فلذلك قول المجسمة عباد الوثن الذين في قلوبهم زيغ يحملهم الزيغ على اتباع المتشابه ابتغاء الفتنة عليهم لعائن الله تترى واحدة بعد أخرى، ما أجراهم على الكذب وأقل فهمهم للحقائق»[1].اهـ

وقال الإمام ابن القشيري في تفسيره كما نقله عنه الزركشي في تشنيف المسامع: «تعلق قوم باختيار الجهل في ذلك، مع دعوى الأخذ بالظاهر، ولا يخفى أن الظاهر التشبيه في كل لفظ أوهم التشبيه، فإن اعترف هؤلاء بأنهم لا يشبهون، فقد تركوا الظاهر بالضرورة، وعند ترك الظاهر فلا مانع من تكلف تأويل ممكن.

وقد احتج ابن عطية للمؤولين بأن الكل أجمعوا على تأويل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾[2]، أن معناه بقدرته وعلمه وإحاطته، قال: وهذه آية أجمعت الأمة على هذا التأويل فيها، وأنها تخرجه عن معنى لفظها المعهود، قال: وتأويلهم هذا حجة عليهم في غيره.

وقال الشيخ عز الدين في بعض فتاويه مرجحًا طريقة التأويل التفصيلي: وطريق التأويل بشرطه أقربهما إلى الحق، لأن الله تعالى إنما خاطب العرب بما يعرفونه، وقد نصب الأدلة على مراده من آيات كتابه، لأنه قال: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾[3]، وقال لرسوله ﷺ: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[1]، وهذا عام في

---

[1] طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين بن تقي الدين السبكي: [٣/٢٦٣-٢٦٤].

[2] سورة الحديد: (٤).

[3] سورة القيامة: (١٩).

جميع آيات القرآن، فمن وقف على الدليل فقد أفهمه الله تعالى مراده من كتابه، وهو أكمل ممن لم يقف على ذلك، إذ لا ﴿يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[2]»[3].اهـ

وبهذ تبين أن المسألة فيها طريقان فقط: طريقة التأويل، وطريقة التفويض، وما يقال: هناك طريق ثالث، وهو ما يسمى بـ(طريق الإثبات)، فهو قول غير صحيح بكل المعايير، وهو افتئات واضح على سلفنا الصالح، نسأل الله السلامة من الزيغ.

قال الإمام حجة الإسلام الغزالي في كتابه القيم (إلجام العوام) شارحًا مذهب السلف الصالح: «فقد سألتني أرشدك الله عن الأخبار الموهمة للتشبيه عند الرعاع والجهال من الحشوية الضلال، حيث اعتقدوا في الله وصفاته ما يتعالى ويتقدس عنه من الصورة واليد والقدم والنزول والانقال والجلوس على العرش والاستقرار، وما يجري مجراه مما أخذوه من ظواهر الأخبار وصورها، وإنهم زعموا أن معتقدهم فيه معتقد السلف، وأردت أن أشرح لك اعتقاد السلف، وأن أبين ما يجب على عموم الخلق أن يعتقدوه في هذه الأخبار وأكشف فيه الغطاء عن الحق وأميز ما يجب البحث عنه عما يجب الإمساك والكف من الخوض فيه، فأجبتك إلى طلبتك متقربًا إلى اله سبحانه وتعالى لإظهار الحق الصريح.

---

(1) سورة النحل: (٤٤).

(2) سورة الزمر: (٩).

(3) تشنيف المسامع، للزركشي: [٦٧٨] فما بعدها.

وها أنا أرتب الكتاب على ثلاثة أبواب: باب في بيان حقيقة مذهب السلف في هذه الأخبار: اعلم أن الحق الصريح الذي لا مراء فيه عند أهل البصائر، هو مذهب السلف أعني مذهب الصحابة والتابعين، وها أنا أورد بيانه وبيان برهانه.

فأقول: حقيقة مذهب السلف وهو الحق عندنا أن كل من بلغه حديث من هذه الأحاديث من عوام الخلق يجب عليه فيه سبعة أمور:

- التقديس.
- التصديق.
- الاعتراف بالعجز.
- السكوت.
- الإمساك.
- الكف.
- التسليم لأهل المعرفة.

■ أما التقديس: فأعني به تنزيه الرب تعالى عن الجسمية وتوابعها.

■ وأما التصديق: فهو الإيمان بما قاله ﷺ ، وأما الاعتراف بالعجز فهو أن يقر بأن معرفة مراده ليست على قدر طاقته وأن ذلك ليس من شأنه وحرفته.

وأما السكوت فأن لا يسأل عن معناه ولا يخوض فيه ويعلم أن سؤاله عنه بدعة وأنه في خوضه فيه مخاطر بدينه وأنه يوشك أن يكفر لو خاض فيه من حيث لا يشعر.

وأما الإمساك فأن لا يتصرف في تلك الألفاظ بالتصريف والتبديل بلغة أخرى والزيادة فيه والنقصان منه والجمع والتفريق بل لا ينطق إلا بذلك اللفظ وعلى ذلك الوجه من الإيراد والإعراب والتصريف والصيغة.

وأما الكف فأن يكف باطنه عن البحث عنه والتفكر فيه.

وأما التسليم لأهله فأن لا يعتقد أن ذلك إن خفي عليه لعجزه فقد خفي على رسول الله ﷺ أو على الأنبياء أو على الصديقين والأولياء، فهذه سبع وظائف اعتقد كافة السلف وجوبها على كل العوام لا ينبغي أن يظن بالسلف الخلاف في شيء منها فلنشرحها وظيفة وظيفة إن شاء الله تعالى.

التقديس:

معناه: أنه إذا سمع اليد والإصبع وقوله ﷺ: **«أن الله خمر طينة آدم بيده»** و**«وأن قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن»**، فينبغي أن يعلم أن اليد تطلق لمعنيين: أحدهما: هو الوضع الأصلي وهو عضو مركب من لحم وعظم وعصب، واللحم والعظم والعصب جسم مخصوص وصفاته مخصوصة، أعني بالجسم عبارة هو عن مقدار له طول وعرض وعمق يمنع غيره من أن يوجد بحيث هو، إلا بأن يتنحى عن ذلك المكان —وقد يستعار هذا اللفظ– أعني اليد لمعنى آخر ليس ذلك المعنى بجسم أصلاً كما يقال: البلدة في يد الأمير ، فإن ذلك مفهوم وإن كان الأمير مقطوع اليد مثلاً، فعلى العامي وغير العامي أن يتحقق قطعًا ويقينًا أن الرسول عليه السلام لم يرد بذلك جسمًا هو عضو مركب من لحم ودم وعظم، وأن ذلك في حق الله تعالى محال وهو عنه مقدس، فإن خطر بباله أن الله جسم مركب من أعضاء فهو عابد صنم...

ومن نفى الجسمية عنه وعن يده وأصبعه فقد نفى العضوية واللحم والعصب، وقدس الرب جل جلاله عما يوجب الحدوث وليعتقد بعده أنه عبارة عن معنى من المعاني ليس بجسم ولا عرض في جسم يليق ذلك المعنى بالله تعالى فإن كان لا يدري ذلك المعنى ولا يفهم كنه حقيقته فليس عليه في ذلك تكليف أصلاً فمعرفة تأويل معناه ليس بواجب عليه بل واجب عليه أن لا يخوض فيه...

مثال آخر إذا سمع الصورة في قوله عليه السلام: «**إن الله خلق آدم على صورته**» و«**رأيت ربي في أحسن صورة**».

فينبغي أن يعلم أن الصورة اسم مشترك قد يطلق ويراد به الهيئة الحاصلة في أجسام مؤلفة مولدة مرتبة ترتيبًا مخصوصًا؛ مثل الأنف والعين والفم والخد التي هي أجسام وهي لحوم وعظام، وقد يطلق ويراد به ليس بجسم ولا هيئة في جسم ولا هو ترتيب في أجسام كقولك: عرف صورته، وما يجري مجراه فليتحقق كل مؤمن أن الصورة في حق الله لم تطلق لإرادة المعنى الأول؛ الذي هو جسم لحمي وعظمي مركب من أنف وفم وخد – فإن جميع ذلك أجسام وهيئات في أجسام وخالق الأجسام والهيئات كلها منزه عن مشابهتها وصفاتها، وإذا علم هذا يقينًا فهو مؤمن فإن خطر له أنه لم يرد هذا المعنى فما الذي أراده فينبغي أن يعلم أن ذلك لم يؤمر به بل أمر بأن لا يخوض فيه، فإنه ليس على قدر طاقته لكن ينبغي أن يعتقد أنه أريد به معنى يليق بجلال الله وعظمته مما ليس بجسم ولا عرض في جسم، مثال آخر إذا قرع سمعه النزول

في قوله ﷺ: **«ينزل الله تعالى في كل ليلة إلى السماء الدنيا»**، فالواجب عليه أن يعلم أن النزول اسم مشترك قد يطلق إطلاقًا يفتقر فيه إلى ثلاثة أجسام: جسم عال هو مكان لساكنه وجسم سافل كذلك، وجسم منتقل من السافل إلى العالي ومن العالي إلى السافل، فإن كان أسفل إلى علو سمي صعودًا وعروجًا ورقيًا، وإن كان من علو إلى أسفل سمي نزولاً وهبوطًا، وقد يطلق على معنى آخر ولا يفتقر فيه إلى تقدير انتقال وحركة في جسم ما، قال الله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنْ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾[1] وما رؤي البعير والبقر نازلاً من السماء بالانتقال بل هي مخلوقة في الأرحام، ولإنزالها معنى لا محالة كما قال الشافعي رضي الله عنه: "دخلت مصر فلم يفهموا كلامي فنزلت ثم نزلت ثم نزلت" فلم يرد به انتقال جسد إلى أسفل، فتحقق المؤمن قطعًا أن النزول في حق الله تعالى ليس بالمعنى الأول، وهو انتقال شخص وجسد من علو إلى أسفل، فإن الشخص والجسد أجسام والرب جل جلاله ليس بجسم، فإن خطر له أنه إن لم يرد هذا فما الذي أراد؟ فيقال له: أنت إذا عجزت عن فهم نزول البعير من السماء فأنت عن فهم نزول الله تعالى أعجز، فليس هذا بعُشِّك فادرجي واشتغل بعبادتك أو حرفتك واسكت، واعلم أنه أريد به معنى من المعاني التي يجوز أن يراد بالنزول في لغة العرب ويليق ذلك المعنى بجلال الله تعالى وعظمته وإن كنت لا تعلم حقيقته وكيفيته.

---

(1) سورة الزمر: (٩).

مثال آخر إذا سمع لفظ الفوق في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾[1] وفي قوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾[2]، فليعلم أن الفوق اسم مشترك يطلق لمعنيين: أحدهما: نسبة جسم إلى جسم بأن يكون أحدهما أعلى والآخر أسفل يعني أن الأعلى من جانب رأس الأسفل، وقد يطلق لفوقية الرتبة، وبهذا المعنى يقال: الخليفة فوق السلطان، والسلطان فوق الوزير، وكما يقال: العلم فوق العلم، والأول يستدعي جسمًا ينسب إلى جسم.

والثاني لا يستدعيه، فليعتقد المؤمن قطعًا أن الأول غير مراد وأنه على الله تعالى محال، فإنه من لوازم الأجسام أو لوازم أعراض الأجسام، وإذا عرف نفي هذا المحال فلا عليه إن لم يعرف أنه لماذا أطلق وماذا أريد فقس على ما ذكرناه ما لم نذكره»[3].اهـ ما أردنا نقله وانظر تمامه هناك، وبهذا اتضح مذهب السلف جليًا في هذه الأخبار، فعض عليه بالنواجذ. والله ولي التوفيق.

* * *

(1) سور الأنعام : (١٨) .

(2) سور النحل : (٥٠) .

(3) إلجام العوام عن علم الكلام: [٢٩] فما بعدها .

التعليق الثالث :

اعتراضه على الحافظ فيما يتعلق بنسبة الصوت إلى الله تعالى

حديث البخاري:

قال البخاري «**ورحل جابر بن عبد الله مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس في حديث واحد...**»الخ.

شرح الحافظ بن حجر:

قال الحافظ رحمه الله تعالى: «وادعي بعض المتأخرين أن هذا ينقض القاعدة المشهورة، أن البخاري حيث يعلق بصيغة الجزم يكون الحديث صحيحًا وحيث يعلق بصيغة التمريض يكون فيه علة، لأنه علقه بالجزم هنا ثم أخرج طرفا من متنه في كتاب التوحيد بصيغة التمريض فقال:ويذكر عن عبد الله بن أنيس قال سمعت النبي ﷺ يقول:«**يحشر الله العباد فيناديهم بصوت؛؛؛**» الحديث.

وهذه الدعوة مردودة والقاعدة بحمد لله غير منتقضة، ونظر البخاري أدق من أن يعترض عليه بمثل هذا، فإنه حيث ذكر الارتحال فقط جزم به لأن الإسناد حسن وقد اعتضد، وحيث ذكر طرفا من المتن لم يجزم به لأن لفظ الصوت مما يتوقف في إطلاق نسبته إلي الرب سبحانه وتعالي، ويحتاج إلي تأويل فلا يكفي فيه مجيء الحديث من طريق مختلف فيها ولو اعتضد، ومن هنا

يظهر شفوف علمه ودقة نظره وحسن تصرفه رحمه الله تعالى».اهـ كلام الحافظ.

وهو كما تري كلام محكم المباني بيد أنه لم يعجب سيد القوم الشيخ ابن باز رحمه الله تعالى؟؟؟!

تعليق الشيخ ابن باز:

فقال معترضا ومعلقا علي كلام الحافظ: «**لأن لفظ الصوت مما يتوقف في إطلاق نسبته إلي الرب؟؟؟**الخ»: «ليس الأمر كذلك بل إطلاق الصوت علي كلام الله تعالى قد ثبت في غير هذا الحديث عند المؤلف وغيره، فالواجب إثبات ذلك علي الوجه اللائق بالله تعالى كسائر الصفات كما هو مذهب أهل السنة».اهـ كلام ابن باز فتح الباري مجلد:[١] ص: [٢٣٥].

نقض التعليق :

وأقول ليس الأمر كما زعم الشيخ ابن باز رحمه الله تعالى من أن إطلاق الصوت قد ثبت في غير هذا الحديث عند الحافظ[١] وغيره بل لم يثبت لا عند الحافظ ولا عند غيره من الأئمة.

الحافظ البيهقي:

فقد قال الحافظ البيهقي رحمه الله تعالى بعد ذكره لحديث جابر عن عبد الله بن أنيس: «اختلف الحفاظ في الاحتجاج بروايات ابن عقيل لسوء حفظه،

(١) هذا إن أراد بالمؤلف الحافظ وإن أراد به البخاري وهو الظاهر فكذلك .

ولم يثبت لفظ الصوت في حديث صحيح عن النبي صلي الله عليه وسلم غير حديثه فإن كان ثابتا فإنه يرجع إلي غيره؟؟؟» إلي آخر كلامه.

فكلام الحافظ البيهقي صريح في أنه لم يثبت لفظ الصوت في حديث صحيح غير مطعون فيه حتى رواية ابن عقيل أعلت بسوء الحفظ، وقد قال الحافظ هنا: إطلاق لفظ الصوت مما يتوقف في إطلاق نسبته إلي الرب سبحانه وتعالي ويحتاج إلي تأويل فلا يكفي فيه مجيء الحديث من طريق مختلف فيها ولو اعتضد ؟؟؟

فأين ما يدعيه ابن باز من أن لفظ الصوت قد ثبت عند المؤلف وغيره، إلا إذا عني ما أشار إليه الحافظ في بعض المواضع بقوله: «وإذا ثبت ذكر الصوت بهذه الأحاديث الصحيحة وجب الإيمان به ثم إما التفويض وإما التأويل وبالله التوفيق؟؟؟» اهـ

غير أن هذا لا يكفي برهانًا بأن لفظ الصوت قد ثبت عند الحافظ بحديث صحيح صريح في المسألة، ولهذا عبر الحافظ بـ(**إذا ثبت**) لأن الحافظ رحمه الله تعالى يعلم قبل غيره أن تلك الأحاديث المشار إليها ليست نصا في إطلاق الصوت علي كلام الله تعالى.

وهذا ما نص عليه الحافظ البيهقي رحمه الله تعالى كما نقله عنه الحافظ نفسه فافهم، وعلي كل حال فالتحدي قائمٌ في ذكر حديث صحيح سالم من العلل نص في المسألة، والله الموفق.

ثم إن الحافظ رحمه الله تعالى يقول بصريح العبارة : «إذا ثبت ذلك وجب الإيمان به إما علي التفويض وإما علي التأويل؟؟؟». وكلاهما مرفوضان عند ابن باز! فالاحتجاج بكلام الحافظ لإثبات مدعاه لا يفيده شيئا، بل يكون كالمستجير من الرمضاء بالنار.

وعلي كل حال فإن مذهبنا أعني أهل السنة والجماعة: أن كلام الله سبحانه وتعالي القديم صفة من صفاته ليس بحرف ولا صوت، كما قال الإمام في الخريدة البهية :

ثم الكلام ليس بالحروف وليس بالترتيب كالمألوف

ويقول الإمام المقري في إضاءته:

والحرف والصوت كذا التلاوة محدثة وغير ذا غباوة

الحافظ أبو بكر بن العربي:

قال الحافظ أبو بكر بن العربي رحمه الله تعالى: «أما قولهم أنه يتكلم بصوت وحرف فهو معني أصلته القدرية لقولها بخلق القرآن وأن الله تعالى خلق في الشجرة كلاما فهمه موسى عليه السلام كما يفهم كلام الإنسان، فجري أولئك علي فصل من البدعة فاسد الأصل معلوم المعني، فلما جاءت هذه الطائفة ووجدت القول بخلق القرآن كفراً أقروا الحرف والصوت وأنكروا الخلق وقضوا بقدم الحرف والصوت فجاءوا بما لا يعقل ولا هو في حد النظر والمجادلة ولهم ظواهر لا أصل لها في الصحة ليس فيها ما يعول عليه ولا تثبت صفة بها أمثلة حديث عبد الله بن أنيس : «**يجمع الله الناس يوم القيامة في**

صعيد واحد فيناديهم بصوت؛؛؛» ذكره البخاري في التراجم مقطوعا ومعناه أن مناديه ذو صوت ليس هو الذي له، الصوت صفة وقد يضاف إلي الباري سبحانه وتعالي ملكه كما تضاف إليه صفته فما جاز عليه حمل الإخبار عنه علي الصفة وما كان غير جائز حمل الإخبار عنه علي الملك وإلا ففي الخبر ينادي بصوت وليس فيه يتكلم بصوت فلم تركتم الظاهر وجعلتم الصوت والكلام واحدًا وهما قد وردا في موطنين وبين الكلام والنداء ما بين السماء والأرض وقد قال في حديث القيامة بعينه فيأتيهم في صورة ثم يأتيهم في صورة أخري، أفيحمل ذلك علي أن الله تعالى يتبدل ويتحول ؟ تعالى الله عن ذلك فكما أن ذكر الصوت محمول علي المعني كذلك النداء بصوت محمول علي معني فإن قالوا بالصورة والتعبير بالحوادث لم يكونوا من أهل القبلة وحكم بخروجهم أصلا وفرعا من الملة، ولم يفهم هذه الحقيقة أحد فهم البخاري رحمه الله تعالى فإنه قال: باب قول الله تعالى:﴿**لا تنفع الشفاعة عنده إلا من أذن له؛؛؛**﴾ ويذكر عن جابر بن عبد الله عن عبد الله بن أنيس أنه قال سمعت النبي صلي الله عليه وسلم يقول: «**يحشر الله العباد فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب أنا الملك أنا الديان؛؛؛**» ثم قال عن أبي سعيد الخدري بالسند الصحيح قال النبي ﷺ : «**يقول الله عز وجل يا آدم يقول لبيك سعديك فينادي بصوت أن الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بعثا إلي النار؛؛؛**» فبين سبحانه أن المنادي عنه غيره لقوله: «**إن الله يأمرك**» والحمد لله».اهـ العواصم من القواصم للحافظ ابن العربي ص:[٢١٧-٢١٩].

موقف سلطان العلماء العز بن عبد السلام من المسألة:

ولقد وقع بين سلطان العلماء الإمام العز بن عبد السلام والحنابلة الذين عاصروه منازعات في هذه المسألة ولما اشتدت المنازعات طلب سلطان العلماء من الحنابلة مناظرة أمام الأمير يشهدها أئمة المالكية والشافعية والحنفية وفضلاء الحنابلة فرفضوا وأبوا أشد الإباء، فألف عقيدته المشهورة وقضى عليهم بالجهل.وعلي كل حال المسألة من الوضوح بمكان بحيث لا يتماري فيه موفق،

وانظر ما يقوله إمام الحرمين في النظامية قال: ثم معتقد أهل الحق أن كلام الله تعالى ليس بحروف منتظمة ولا أصوات منقطعة وإنما هو صفة قائمة بذاته تعالى يدل عليها قراءة القرآن كما يدل قول القائل علي الوجود الأزلي.اهـ ص: [٢٨] .

هذا، ولسنا الآن بصدد الإكثار من النقول عن الأئمة فيما يتعلق بهذه المسألة أكثر من هذا، ولكني سأذكر رسالة سلطان العلماء المشار إليها بنصها كاملة في آخر هذا الجزء لما فيها من الحجج والبراهين في هذه المسألة بل وفي غيرها، ليستفيد منها طالب العلم، والله الهادي إلى سواء السبيل.



التعليق الرابع:

اعتراضه على الحافظ في تنزيه الله سبحانه عن الجهة والمكان

شرح الحافظ بن حجر:

قال الحافظ رحمه الله تعالى: «وفي قصة موسى والخضر من الفوائد أن الله تعالى يفعل في ملكه ما يريد ويحكم في خلقه بما يشاء، مما ينفع ويضر فلا مدخل للعقل في أفعاله ولا معارضة لأحكامه بل يجب علي الخلق الرضي والتسليم، فإن إدراك العقول لأسرار الربوبية قاصر فلا يتوجه علي حكمه لم وكيف كما لا يتوجه عليه في وجوده أين وحيث. اهـ كلام الحافظ نقلا عن الحافظ القرطبي» .

تعليق الشيخ ابن باز:

قال ابن باز رحمه الله معترضا ورادا علي الحافظ : «الصواب عند أهل السنة وصف الله تعالى في جهة العلو وأنه فوق العرش كما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة ويجوز السؤال عنه عند أهل السنة بـ(أين) كما في صحيح مسلم أن النبي صلي الله عليه وسلم قال للجارية: «**أين الله قالت في السماء؟؟؟**» الحديث». اهـ [١/٢٩٨] .

نقض التعليق :

أقول: ما قرره الشيخ ابن باز رحمه الله تعالى هنا محض الباطل وما رده محض الحق، وذلك أن ما قرره من أن الله تعالى في جهة العلو ويعني به ابن باز العلو الحسي الذي يقابل التحت قطعا ترده النصوص المحكمة القطعية كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وأما العلو المعنوي وهو وصفه سبحانه تعالى بالعظمة وعلو الشأن فهذا أهل السنة والجماعة الذين يمثلهم الأشاعرة والماتريدية ومن صار علي دربهم يصفون الله تعالى به، وهو الذي دلت عليه نصوص الكتاب والسنة المحكمة التي يجب اتباعها ورد المتشابهات إليها .

الحافظ بن حجر العسقلاني:

وهذا ما نص عليه الحافظ رحمه الله تعالى بقوله: «ولا يلزم من كون جهتي العلو والسفلي محال علي الله تعالى أن لا يوصف بالعلو لأن وصفه بالعلو من جهة المعني والمستحيل كون ذلك من جهة الحس، ولذلك ورد في صفته العالي والمتعالي و لم يرد ضد ذلك، وإن كان قد أحاط بكل شيء علما جل وعز».اهـ فتح الباري بجد[٦] ص [١٦٦] . قبل باب يكتب للمسافر مثل ما كان يعمل في الإقامة بأسطر .

الإمام الحافظ القرطبي:

ويقول الإمام الحافظ القرطبي : (**والعلي**) ذو العلو وهو الرفعة المعنوية في حقه تعالى لا المكانية . اهـ المفهم مجلد: [١] ص : [٨] .

الإمام الحافظ السبكي:

وخلائق كثروا فلا أحصيهـم — وربوا علي الياقوت والمرجـان

الكـل معتقدون أن إلهنا — متوحـد

فـرد قديـم دان

حـي عليم قادر متكلـم — عالٍ ولا نعني عُلُـوّ

مكـان.اهـ[١]

وانظر ما يقوله شيخ الإسلام الحافظ السبكي في منظومته في العقيدة بعد أن سرد أسماء أئمة الإسلام وقادة الأمة، قال :

فالعلو بهذا المعني هو الوصف الحقيقي اللائق بمولانا سبحانه وتعالي، وقد وردت نصوص كثيرة بهذا الوصف ذكرها الأئمة ربما يأتي بعضها لاحقا إن شاء الله وإن كان وضوح ذلك يفني عن بسط المقال وضرب الأمثال، أما أن تجعل له مكانا وجهة تصفه بها فهو ليس وصفا يفيد مدحا وتقديسا وإنما

(١) طبقات الشافعية الكبري للحافظ عبد الوهاب السبكي مجلد : [٢] ص : [٢٦٤] .

غاية ما في الأمر أنك جعلت له مكانا تتخيله فيه، وأين هذا من ذاك ذلك علو سلطاني وهذا علو مكاني وهل العلو المكاني إلا كمال جسماني عرضي نازل كل النزول عن الكمال الذاتي الأصل تعالى الله عما يخطر في مثل هذه الأذهان

.

العلامة محمد بن محمد بن محمود الرومي:

ولهذا قال العلامة محمد بن محمد بن محمود الرومي شارح العقيدة الطحاوية عند قول الإمام الطحاوي: (**تعالى الله عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات، ولا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات**)، قال الشارح: «لأنه تعالى نفى أن يكون مثلاً لشيء لقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾[1]. وفي إثبات الجهة والتحيز إثبات للمماثلة مع الأجسام، وفي وصفه بالجهات قول بإحاطتها له، وفي القول بالمكان إثبات الحاجة إلى المكان. وفي كل ذلك إيجاب حدوثه. والجهات والأمكنة من أجزاء العالم وهو مستغن عن العالم وأجزائه. ولأن الجهات الست محدثة وهي أوصاف للعالم المحدث، والله قديم، كان ولا مكان ولا حين ولا زمان، كان الله ولم يكن معه شيء.

فالله تعالى في الأزل ما كان في الجهات لعدم الجهات، فلو يصير في الجهات بعد إحداثها لتغير عما كان عليه وانتقل، والتغير والانتقال من أمارات الحدوث، تعالى الله عن ذلك.

---

[1] الشورى: (١١).

وقد تمسك المجسمة بظاهر النصوص:

ومذهب السلف: أن يصدقها ويفوض تأويلها إلى الله تعالى مع التتريه عن التشبيه، ولا نشتغل بتأويلها بل نعتقد أن ما أراد الله تعالى بها حق، وهذه الطريقة اختارها الطحاوي رحمه الله.

ومذهب الخلف: أن نؤلها بما يليق بذات الله تعالى وصفاته، ولا نقطع بأنه مراد الله لعدم دليل يوجب القطع على المراد. وقالوا: المراد بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾[1]، ثبوت ألوهيته فيهما لا ثبوت ذاته، كما يقال: فلان سلطان في العرب والعجم. وبقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾[2] الفوقية من حيث القهر والمكانة لا من حيث العلو والمكان فإنه لا تَمَدُّح فيه، إذ الحارس قد يكون فوق السلطان في المكان»[3].

وقال هذا الإمام أيضًا عند قول الإمام الطحاوي: (**وهو جل وعلا مستغن عن العرش وما دونه، محيط بكل شيء وفوقه، وقد أعجز عن الإحاطة به خلقه**). قال: «وأراد بقوله: (**وفوقه**)[4] الفوقية من حيث المكانة والقهر والغلبة لا من حيث المكان كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾[5]، إذ لا تُمُدُّحَ في غير الفوقية بالقهر، إذ الحارس قد يكون فوق السلطان من حيث المكان.»[6]

---

(١) سورة الزخرف آية: (٨٤).

(٢) سور الأنعام : (١٨) .

(٣) شرح العقيدة الطحاوية، محمد بن محمود الرومي: [٧٥ - ٧٦].

(٤) قلت: قوله: (**وفوقه**)، وفي نسخة: (**محيط بكل شيء وبما فوقه**). وهي واضحة جدًا لا تحتاج إلى تفسير.

(٥) سور الأنعام : (١٨) .

(٦) شرح العقيدة الطحاوية، محمد بن محمود الرومي: [٩٤ - ٩٥].

بدر الدين بن جماعة:

وقال الإمام بدر الدين بن جماعة: «اعلم أن لفظة: (فوق) في كلام العرب تستعمل بمعنى الحيز العالي، وتستعمل بمعنى القدرة، وبمعنى الرتبة العلية. فمن فوقية القدرة: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾[1]، ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾[2]، فإن قرينة ذكر القهر يدل على ذلك، ومن فوقية الرتبة: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾[3]. لم يقل أحد أن المراد فوقية المكان، بل فوقية القهر والقدرة والرتبة.

وإذا بطل بما قدمناه ما سنذكر من إبطال الجهة في حق الرب تعالى تعين أن المراد فوقية القهر والقدرة والرتبة، ولذلك قرنه بذكر القهر كما قدمنا.

ويدل على ما قلناه أن فوقية المكان من حيث هي لا تقتضي فضيلة له، فكم من غلام أو عبد كائن فوق مسكن سيده، ولا يقال الغلام فوق السلطان أو السيد على وجه المدح إذا قصد المكان لم يكن فيه مدحه، بل الفوقية الممدوحة فوقية القهر والغلبة والرتبة، ولذلك قال تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾[4] لأنه إنما يخاف الخائف من هو أعلى منه رتبة ومنزلة وأقدر عليه منه. فمعناه: يخافون ربهم القادر عليهم قهرهم القاهر لهم، وحقيقته: يخافون عذاب ربهم؛ لأن حقيقة الذات المقدسة لا تُخاف، وإنما المخوف في الحقيقة عذابه وبطشه وانتقامه وإذا ثبت ذلك فلا جهة.

---

(1) سورة الفتح : (١٠) .

(2) سور الأنعام : (١٨) .

(3) سورة يوسف: (٧٦).

(4) سورة النحل : (٥٠) .

وله وجه آخر: وهو أن يكون: ﴿مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ متعلقًا بعذاب ربهم المقدر، ويؤيده قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَاباً مِّن فَوْقِكُمْ﴾[١] الآية.

فقد بان بما ذكرناه أن المراد بالفوقية في الآيات: القهر والقدرة والرتبة، أو فوقية جهة العذاب، لا فوقية المكان له»[٢].

قال أسير ذنوبه: فتبين بهذا التقرير الذي أبداه الأئمة في هذه الكلمات، أننا معاشر أهل السنة والجماعة نصف الله تعالى بالعلو ولا نصفه بأنه في جهة العلو والفرق بينهما واضح لا يخفي على ذي بصيرة كما شرحناه.

العلو المعنوي:

فمن تلك الأدلة المشار إليها، قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[٣] و قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾[٤] فالآيتان دلتا علي عدم المماثلة بينه وبين خلقه ﷻ، والوصف بالعلو الحسي - هو علو الجهة- من أوجه المماثلة، وهي منفية، فالعلو بهذا الاعتبار منفي، فلم يبق إلا **العلو المعنوي** وهو المطلوب.

(١) سورة الأنعام: (٦٥).
(٢) إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل: [١٣٨-١٣٩].
(٣) سورة الشورى آية: (١٢).
(٤) الاخلاص: [٤].

الإمام السنوسي:

قال الإمام السنوسي رحمه الله تعالى : «هذه الآية يعني : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾(١)، أولها تتريه وآخرها إثبات، فصدرها يرد علي المجسمة وأضرابهم ، وعجزها يرد علي المعطلة النافين لجميع الصفات.اهـ قال الدسوقي أراد- يعني الإمام السنوسي- بأضرابهم الجهوية القائلين أن الله في جهة فوق ، وإنما كانوا من أضراب المجسمة لاستلزام الجهة للجسمية، فهم من قبيل من يصرح بالجسمية». اهـ حاشية الدسوقي علي أم البراهين ، ص : [١٠٩] .

فهذا القبيل من **العلو** دلت الآيتان علي تتريه الباري ﷻ عنه، ولهذا لما قال ابن زفيل المشهور بابن القيم محتجًا علي أهل السنة : **وثامن عشرها تتريه سبحانه عن موجب النقصان، فلأي شيء لم يتره نفسه عن الفوقية**، ردّ عليه الحافظ السبكي بقوله: فنقول: قد قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾(٢) اهـ السيف الصقيل في الرد علي ابن زفيل ، ص : [٩٨] .

وإلى أوجه المماثلة المنفية وإثبات العلو المعنوي أشار في إضاءة الدجنة بقوله:

---

(١) سورة الشوري آية: (١٢) .

(٢) سورة الشوري آية : (١٢) .

وأوجه التماثـل المعـدوده ** منفيــة في حقــه مـــردوده

ككونــه جرمًـا لــه تحيــز ** أو عرضًـا لـــه بــه التميــز

أو بارتسام في خيـال يعتـبر ** أو بزمـان أو مكـان أو كـبر

أو ضده كما يقول الشـاني ** نعم هو الأعلى الكـبير الشـأن

جل عن الجهات والأغـراض ** فيما يشا والوصـف بـالأعراض

فليس مثله علا شــيء كمـا ** بذاك نقل وفـق عقـل حكمـا

ولهذا تجد الأئمة فسروا العلو الوارد في النصوص بالعلو المعنوي، وهو علو المجد والعظمة دون العلو الحسي، فمن النصوص التي فهم منها الأئمـة العلـو المعنوي اللائق بمولانا ﷻ، قوله تعالى : ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾[1] .

الإمام البيضاوي:

قال الإمام البيضاوي : «﴿الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾[2] المتعـالي عـن الأنـداد والأشباه؛؛؛إلي أن قال:متعالٍ عما يدركه وهو عظيم لا يحيط به فهم؛؛؛».اهـ المراد باختصار شديد.

(1) سورة البقرة آية : (٢٥٥) .

(2) سورة البقرة آية : (٢٥٥) .

الإمام أحمد النفراوي:

ويقول الإمام أحمد بن غنيم المعروف بالنفراوي : «(الْعَلِيُّ) أي المتعالي بالمترلة عن أن يحيط به وصف واصف أو معرفة عارف وختمت الآية بقوله: ﴿الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾(1) لدلالة هذين الاسمين علي تتريه الحق جل وعلا عن المكان والجهة وعلي إثبات العلو بالمترلة والعظمة في المقدار». اهـ الفواكه الدواني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني مجلد: [١] ص: [٤٤] .

العلامة السمين:

ويقول العلامة السمين : «و(الْعَلِيُّ) أصله عليو فأدغمت نحو ميِّت لأنه من علا يعلو ، قال الشاعر :

فلما علونا واستوينا عليهم تركناهم مرعي لنسر وكاسر».

انتهي كلامه رحمه الله . الدر المصنون في علم الكتاب المكنون مجلد : [١] ص : [٦١٦].

قلت : ويعني به العلو المعنوي كما هو ظاهر من الإشتشهاد بالبيت .

القاسم الراغب:

وقال الإمام اللغوي أبو القاسم الراغب المتوفي ٥٠٢هـ في المفردات: «والعلي هو الرفيع القدر من عَلِيَ ، وإذا وُصِف اللهُ تعالى به في قوله وَأَنَّ اللَّهَ

(1) سورة البقرة آية : (٢٥٥) .

هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ (1)- إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا﴾(2) ، فمعناه يعلو أن يحيط به وصف الواصفين بل علم العارفين، وعلي ذلك يُقال : تعالى نحو : ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾(3)، وقوله : ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾(4)، معناه : أعلي من أن يُقاس به أو يعتبر بغيره».اهـ ص : [346] .

العلامة ابن عاشور:

ويقول العلامة ابن عاشور بعد تفسيره لما قبل هذا الإسم : «وعطف عليه ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾(5). لأنه من تمامه، والعلو والعظمة مستعاران لشرف القدر وجلال القدرة».اهـ التحرير والتنوير، مجلد: [1]، ص : [24] .

الإمام القرطبي:

وقال الإمام القرطبي: «و﴿الْعَلِيُّ﴾(6). أراد به علو القدر والمنزلة، لا علو المكان لأن الله منزه عن التحيز، وحكي الطبري عن قوم(7) أنهم قالوا : هو العلي عن خلقه بارتفاع مكانه عن أماكن خلقه، قال ابن عطية: وهذا قول جهلةٍ مجسمين، وكان الوجه أن لا يحكي، وعن عبد الرحمن بن قرط: أن

---

(1) سورة الحج (62) .

(2) سورة النساء: (34) .

(3) الأعراف: (190) .

(4) سورة الأعلى : (1) .

(5) سورة البقرة آية: (255) .

(6) سورة البقرة آية: (255) .

(7) هذا ما عليه الوهابية كلهم لا خلاف بينهم فيه فيما نعلم .

رسول الله ﷺ، لما عرج به سمع تسبيحا في السماوات العلي، سبحان الله العلي الأعلى، سبحانه وتعالى، والعلي والعالي : القاهر الغالب للأشياء، تقول العرب: علا فلان فلانا أي غلبه وقهره، قال الشاعر :

فلما علونا واستوينا عليهم   تركناهم مرعى لنسر وكاسر

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾[1] ». اهـ. الجامع لأحكام القرآن، مجلد: [٢]، ص: [٢٣٧-٢٣٨].

الإمام بدر الدين بن جماعة:

وقال الإمام بدر الدين بن جماعة في إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل: «قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾[2]، و﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾[3]، ﴿ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾[4].

الكلام على وصفه بذلك على ما ذكرناه في الفوقية وهو: أن المراد علو السلطنة والرتبة والقهر لا علو الجهة، وكما صح التجوز في المعية في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[5]، ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوا وَّالَّذِينَ هُم

---

(١) سورة محمد آية : [٣٥] .

(٢) سورة البقرة آية : (٢٥٥) .

(٣) سورة الأعلى آية : (١-٢) .

(٤) سورة سبأ : (٣٢) .

(٥) سورة الحديد: (٤).

مُّحْسِنُونَ﴾[1]، ﴿إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾[2]، ﴿وَاللَّهُ مَعَكُمْ﴾[3]، فكذلك صح التجوز في العلو والفوقية بعلو الرتبة والسلطنة، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمُ الأَعْلَوْنَ﴾[4]، ﴿قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ الْأَعْلَى﴾[5]، ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾[6]، ونحو ذلك، لم يرد بذلك من ذلك علو الجهة بل علو الرتبة والمنزلة قطعًا»[7].اهـ

الإمام القشيري:

وقال الإمام أبو القاسم عبد الكريم القشيري المتوفى سنة ٤٦٥هـ في كتابه شرح أسماء الله الحسنى في باب معنى اسم تعالى العلي الكبير، قال: «هما اسمان لله تعالى ورد بهما القرآن والإجماع، قال الله تعالى: ﴿فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ﴾[8]، وليس علوه علو جهة ولا اختصاصًا ببقعة، ولا هو كبير بعظم جثة وكثرة بنية، بل العلي وصفه وهو استحقاقه لنعوت الجلال، والكبرياء نعته، وهو استجابة لصفات الكمال، ولم يزل الله تعالى عليًا ومن الآفات

---

(1) سورة النحل: (١٢٨).

(2) سورة المجادلة: (٧).

(3) سورة المجادلة: (٧).

(4) سورة آل عمران: (١٣٩)، وسورة محمد: (٣٥).

(5) سورة طه: (٦٨).

(6) سورة التوبة: (٤٠).

(7) إيضاح الدليل: [١٣٩-١٤٠].

(8) غافر: (١٢).

والنقائص بريًا، ولا يقال في وصفه: كبر يكبر، ومن علوه وكبريائه أنه لا يصير بتكبير العباد له كبيرًا، أو بإجلالهم له جليلاً بل من وفقه لإجلالــه فبتوفيقــه أجله، ومن أيده لتكبيره وتعظيمه فقد رفع محله لا يلحقه نقص فينجز ذلــك بتعظيم المخلوقين، ولا يترل بساحته وهن فينتفي ذلك بتوحيد عبادة العابدين، فهو العزيز الذي لا تأخذه سنة ولا نوم، ولا يتوجه عليه سنة ولا يوم».[1]اهــ المراد

الإمام الحليمي:

وفي الأسماء والصفات للحافظ البيهقي: قال: «ومنها المتعالي، قال الله عز وجل: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾[2] ، ورويناه في خبر الأسامي، قال الحليمي: ومعنــاه المرتفع عن أن يجوز عليه ما يجــوز علــى المحــدثين، مــن الأزواج والأولاد **والجوارح والأعضاء واتخاذ السرير للجلوس عليه**، والاحتجاب بالستور عن أن تنفذ الأبصار إليه، **والانتقال من مكان إلى مكان، ونحو ذلك**، فإن إثبات بعض هذه الأشياء يوجب النهاية، وبعضها يوجب الحاجة، وبعضها يوجــب التغير والاستحالة،و شيء من ذلك غير لائق بالقدم ولا جائز عليه»[3].اهــ

وفيه أيضًا قال الحليمي في معنى العلي: «إنه الذي ليس فوقه فيما يجب له من معاني الجلال أحد، ولا معه من يكون العلو مشتركًا بينه وبينه، لكنه العلي

---

(1) شرح أسماء الله الحسنى، للقشيري: [٢٠٣-٢٠٤].

(2) سورة الرعد آية : [٩] .

(3) الأسماء والصفات : [٤١] .

بالإطلاق، قال: والرفيع في هذا المعنى قال الله عز وجل: ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ﴾[1] ومعناه هو الذي لا أرفع قدرًا منه، وهو المستحق لدرجات المدح والثناء وهي أصنافها وأبوابها لا مستحق لها غيره» [2].اهـ

العلامة سلامة القضاعي:

ويقول العلامة سلامة القضاعي بعد نقله لكلام الطبري فيما يتعلق بـ«الاستواء»، قال: «فأنت تراه لم يفسر الاستواء علي العرش بالجلوس ولا بالاستقرار، وإنما بعلو الملك والسلطان[3]، وكذلك فسر الغلو في حق الله تعالى حيث ذكر من القرآن، وقال رضي الله عنه في تفسير آية الكرسي: وأما تأويل قوله: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾[4]. فإنه يعني والله العلي، والعلي الفعيل من قولك: علا يعلو علواً إذا ارتفع فهو عال وعلي، والعلي ذو العلو والارتفاع علي خلقه بقدرته، وكذلك قوله: ﴿الْعَظِيمُ﴾[5]. ذو العظمة الذي كل شيء دونه، فلا شيء أعظم منه».اهـ

---

(1) غافر: (١٥) .

(2) المصدر السابق : [٢٥] .

(٣) ولا يمتري أحد في أن الإمام الطبري من السلف، وها هو يفسر الاستواء بـ(**علو الملك والسلطان**) كما ترى فماذا يقول الإخوة المتمسلفون؟ ؟؟؟ أيقولون عنه معطل ؟ ؟؟؟

(٤) سورة البقرة آية : (٢٥٥) .

(٥) سورة البقرة آية : (٢٥٥) .

وقال ﷺ في تفسير سورة النساء : القول في تأويل قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا﴾[1] ، يقول أن الله ذو علو علي كل شيء، فلا تبغوا أيها الناس علي أزواجكم إذا أطعنكم فيما ألزمهن الله لكم من الحق سبيلا لعلو أيديكم علي أيديهن، فإن الله أعلي منكم ومن كل شيء، وأعلي منكم عليهن وأكبر منكم ومن كل شيء، وأنتم في يده وقبضته فاتقوا الله أن تظلموهن وتبغوا عليهن سبيلا وهن مطيعات، فينتصر لهن منكم ربكم الذي أعلي منكم ومن كل شيء وأكبر منكم ومن كل شيء؛؛؛

وقال ﷺ في قوله تعالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾[2] ، «يقول تعالى ذكره الله عالم ما غاب عنكم وعن أبصاركم،فلم تروه، وما شاهدتموه فعاينتم بأبصاركم لا يخفي عليه شيء، لأنهم خلقه وتدبيره، الكبير الذي كل شيء دونه، المتعالي المستعلي علي كل شيء بقدرته، وهو المتفاعل من العلو مثل المتقارب من القرب والمتداني من الدنو».اهـ

أقول : والعرب الذين نزل القرآن بلغتهم لا يفهمون سوي هذا ، فإن العرش سرير الملك الذي يجلس عليه للحكم، والاستواء عليه هو العلو عليه ، هذا هو أصل الوضع، ثم كنوا به عن علو الملك والسلطان حتى صار

---

(١) سورة النساء : (٣٤) .

(٢) سورة الرعد آية : [٩] .

يستعمل في هذا المعني، بحيث يكون هو المقصود بالإثبات، فإذا قيل لم يستو علي العرش كان هذا المعني هو المقصود بالنفي، كما هو الشأن في المعني المكني عنه وفي المعنى المجازي لا يكون مورد الإثبات والنفي إلا إياهما لا المعنى المكنى به ولا المنقول عنه كما هو مبين في محله من علم البيان،

ومن تتبع القرآن هداه إلي ما قلنا، فإن الاستواء علي العرش مذكور في سبع آيات مقترنا بذكر فعل من أفعاله دال علي وجوب وجوده، وغناه الغني المطلق، وهو رفع السماوات بغير عمد، أو خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام، فقد أقام القرآن القرينة اللفظية في كل موضع ذكر فيه الاستواء علي أنه لم يرد ظاهره، وإنما معناه: أن الله سبحانه وتعالي لما انفرد بإيجاد الأشياء كلها توحد في التصرف فيها، فكما أنه لا شريك له في الخلق لا شريك له في الملك .

ولذلك ختم بعض هذه الآيات بقوله تعالى : ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾[1] بتقديم الخبر وهو: (لَهُ) علي المبتدإ ، وهو يدل علي الحصر فالخلق عائد إلي انفراده بخلق السموات والأرض، والأمر عائد إلي توحده بعلو الملك .

وقد يذكر في غير هذه الآيات خلقه لكل شيء ويردفه بما يؤدي هذا المعني، بكناية أخري غير كناية الإستواء علي العرش كقوله:﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ

(1) سورة الأعراف آية : (٥٤) .

شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾[1]، وقوله : ﴿لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[2] ، وقوله : ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾[3]، أي المدبر للكل القائم عنهم بجلب النفع إليهم ودفع الضر عنهم، وقوله : ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ﴾[4] ، فانظر ماذا قال بعدها ؟؟؟؛ قال : ﴿يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ ﴾[5]، وهذه من روادف علو الملك وارتفاع السلطان، وعادة القرآن تصريف الآيات كما قال : ﴿وَكَذَلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ﴾[6]، وهو إدارة المعني الواحد بطرق متنوعة وأساليب مختلفة رائعة، ومن زعم أن القرآن يقول بالعلو الحسي في حق الله سبحانه وتعالي ، فما عرف الله ولا عرف كتابه .

ابن جرير الطبري:

وقد سمعت ما قال شيخ المفسرين الطبري، وهو قول محققي علماء الملة سلفا وخلفا: «فانظر فيما أتلوا عليك قوله تعالى في خاتمة آية الكرسي ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾[7] بعد ما مر من وصفه بالوحدانية والحياة القيومية ، وأن كل شيء فهو له مُلكا ومِلكا ، وأنه أحاط بكل شيء علما، وأن السماوات

(١) سورة الزمر آية : (٦٢) .

(٢) سورة الزمر آية : (٦٣) .

(٣) سورة الزمر آية : (٦٢) .

(٤) سورة الطلاق آية : (١٢) .

(٥) سورة الطلاق آية : (١٢) .

(٦) سورة الأنعام آية : (١٠٤) .

(٧) سورة البقرة آية : (٢٥٥) .

والأرض لا يثقل عليه حفظهما ولا يشق عليه، ثم عقب بعد هذا كله بقصـــر العلو عليه سبحانه.

فبربك وهل يفهم ذو علم إلا علو الإقتدار وسمو الكمال الذي لا يحد له مقدارا كما أشار إليه الشيخ[1] رضي الله عنه؟؟؟؟

وقوله : ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى (١) الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى﴾[2] ، فهل هـــذا العلو الأكمل الواقع بين تسبيح اسمه تعالى معنونًا عنه بالربوبية وبين خلقه لكل شيء وتسويته إياه وتقدير المقدرات وتهيئتها لما خلقت لـــه؟؟؟الخ، إلا علـــو الكمال؟؟؟؟

وهل يفهم علو المكان إلا من تسفل عن مقام أهل الفهم والعرفـــان ؟؟؟؟، وأبصر إلي قوله: ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ﴾[3]، بعد نفي العبث عن ذاته علي أبلغ وجه في الآية قبلها، ومع التعبير عن ذاته بهذه الأسماء العليا : (الله، الملك، الحق) ، أيخطر بعقل ذي لب : أنه جلوس علي عرش وارتفاع مكان حاشا أن يكون ذلك من أفهام العقلاء، ونعوذ بالله من غلبة الوهم علي الفهم وتلاعب الهوي بالذهن».اهـــ

ثم بين هذا العلامة: أن العلو المعنوي من المجاز الشائع في كلام العرب الذي نزل به القرآن الكريم بلغتهم، فقال:

---

(١) يعني الإمام الطبري .

(٢) سورة الأعلى آية : (١-٢) .

(٣) المؤمنون آية : (١١٦) .

«والعلو المعنوي منتشر في القرآن، مستفيض في لغة العـرب في وصـف الخالق والمخلوق علي ما يليق بكل ، نحو: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾(١)، ﴿أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ وَأْتُونِي مُسْلِمِينَ﴾(٢) ، ﴿وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ﴾(٣) ، ﴿وَأَنْ لَا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ إِنِّي آتِيكُمْ بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ﴾(٤) ، ﴿وَلِيُتَبِّرُوا مَا عَلَوْا تَتْبِيرًا﴾(٥) ، ﴿لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى﴾(٦) .

ولما ذاق المشركون حلاوة النصر المؤقت يوم أحد قال قائلهم ((**أعل هبل**)) ، وهو اسم صنم لهم، أجابهم المسلمون عن أمر رسول الله صلي الله عليه وسلم بقولهم : (**الله أعلي وأجل**)، وفي شعر العرب :

(١) سورة آل عمران آية : (١٣٩) .

(٢) سورة النمل آية : (٣١).

(٣) سورة الأعراف آية : (١٢٧) .

(٤) سورة الدخان آية : (١٩) .

(٥) سورة الإسراء آية : (٧) .

(٦) سورة طه آية : (٦٨) .

فلما علونا واستوينا عليهم   تركناهم مرعي لنسر وكاسر

ولو ذهبنا نستقصي ما في الكتاب العزيز من ذلك، وما في كلام العرب، لكان مجلدا، وأين علو المكان من علو السلطان، وهل **العلو** في المكان إلا كمال جسماني نازل كل النزول عن الكمال الذاتي الأصل، تعالي الله عما يخطر للواهمين». اهـ فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان، للعلامة سلامة القضاعي العزامي ص : [٨٨-٩٠].

العلامة سلامة القضاعي:

ويقول هذا العلامة في مكان آخر ما نصه : «**بيان ما يصح في حقه تعالى من معني العلو والفوقية وما لا يصح:**

قال: فإن أبيت إلا أن تحمل **استوى** علي معني **على** ، كان مذهبًا لا بأس به، ولكن **العلو** فيه هو **علو الملك والعزة والسلطان** لا **علو الجهة** و **المكان.**

ثم ذكر ما مر عن الإمام الطبري، ثم قال :

وهكذا يفهم العلماء **العلو** في حق معبودهم عز وجل، فإن **علو المكان** إنما هو من صفات ذوي الحدوث والإمكان، وجل القديم واجب الوجود عن الأمكنة والحدود، وكيف يفهم عالم بالمعقول والمنقول **علو المكان** في حق ذي الجلال والإكرام، ومن علا مكانه، فما هو **بعلي** لذاته وإنما **العلو** أصالة للمكان، **فعلو** ذي المكان حينئذ **علو** عرضي لا اعتبار له عند من دقق النظر،

وأين علو العالم بالعلم من علو الخادم بالسطح، وكم من ملك يكون جالسا في الدور الأسفل من قصره وخادم من خدامه علي عرش القصر لبعض شأنه.

فلينظر أهل الإنصاف ما هذا العلو الذي يصرخون بجعله لرفيع الذات والأوصاف جل جلاله، وإن ربنا قد قال لنا عن صفاته : ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾[1] والمثل الوصف العجيب الذي هو مضرب الأمثال لغرابته، فإذا وصف بالأعلي كان من الرفعة بالمقام الأسني، وقد سمي نفسه **العلي** و **الأعلى** ، فله من هذا العلو ما هو أشرفه وأسماه وأرفعه وأعلاه، وهو العلو الذاتي وهو ما كان بالتعالي عن دائرة الإمكان، وبالتردي برداء العظمة وعلو الملك والسلطان، فتعالى الله عما يقول أهل الأوهام المحبوسون في سجون خيالاتهم القاصرة التي لا تدرك من الوجود إلا ما حصرته الحدود ورفعته الأمكنة فيحكمون علي أحكم الحاكمين بأنه من أمثالهم وتعالى الله عما يقول الجاهلون به علوا كبيرا.

وكذالك القول في الفوقية في قوله عز وجل: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾[2]، فانظر إلي توسيط كلمة فوق بين اسمه القاهر معرفًا باللام وبين كلمة العباد مضافة إليه، هل يفهم منها عربي صميم أو ذو ذوق في العربية سليم، إلا فوقية المكانة و العزة؟، وهكذا قوله عز وجل: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾[3] وهي حال لازمة كالتعليل للخوف، أي يخافون ربهم عاليًا عليهم،

---

(1) سور الروم : (٢٧) .

(2) سور الأنعام : (١٨) .

(3) سورة النحل : (٥٠) .

وعلوه عز وجل عليهم هو المقتضي لدوام مخافتهم فإنه دائم العلو عليهم وعلي سواهم، والملائكة الكرام عليهم السلام أحقاء بهذا المشهد الأعلى، وانظر إليه عز وجل إذ قال : ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾[١] الآية، كيف ختمها بقوله: ﴿إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾[٢] فهل يشعر قوله علي ذي لب ذكي إلا بعلو العز والكبرياء؟ وقد صرح به في قوله : ﴿وَلَهُ الْكِبْرِيَاءُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[٣] بل العلو في هذا المعني شائع كل الشيوع مستعمل في الكتاب والسنة، وكذالك الفوقية ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ[٤]- وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ[٥] – وَأَنْ لَا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ[٦]- أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ وَأْتُونِي مُسْلِمِينَ﴾[٧]، وقال الكافرون لصنمهم يوم أحد مفتخرين بنصيبهم يومئذ:(**أعل هبل**) فأمر الرسول المؤمنين أن يجيبوهم (**الله أعلى وأجل**) إلي غير ذالك مما يضيق عنه نطاق الحصر في الكتاب والسنة وكلام فصحاء العرب.

فالحذر الحذر أيها المؤمن الذي يحب أن يجيء ر به بقلب سليم، أن تعتقد في ربك ما هو من صفات محدثاته و لوا زم مخلوقاته، فإذا سمعت في كلام السلف **هو مستو علي عرشه أو هو علي عرشه بائن من خلقه**، فاعلم

---

[١] سورة الشورى : (٥١) .

[٢] سورة الشورى : (٥١) .

[٣] سورة الجاثية : (٣٧) .

[٤] سورة القصص : (٤) .

[٥] الأعراف : (١٢٧) .

[٦] سورة الدخان آية : (١٩) .

[٧] سورة النمل آية : (٣١) .

أن معني كلامهم هذا هو ما أسلفنا لك من **علو الملك والسلطان**، وأن بينونته من خلقه هو امتيازه بالانفراد بصفات الجلال والإكرام، وليس المراد أنه بائن عنهم بالمسافات[1] فما أبعد محققي العلماء من هذه السخافات». اهـ البراهين الساطعة ص : (٢٥٦- ٢٥٩)[2].

قلت: هذا هو الحمل بالبرهان الأوضح علي سلوك اللقم الأفيح، فليتيقن طالب العلم هذا فإنه مهم، فإذا علمت أيها السني أن أهل السنة يصفون الله تعالى بالعلو ولا يصفونه بأنه في جهة، يعِنُّ لك قول ابن باز: ((الصواب عند أهل السنة وصف الله تعالى بأنه في جهة العلو؟؟؟الخ))، يعني هم أمثال ابن تيمية الحراني، وتلميذه ابن قيم الجوزية، وابن بطة، وأبي يعلي، والدارمي صاحب النقض علي بشر، وغيرهم كما عرفناك، وهم من قبيل من حادوا عن الصواب في كثير من المسائل الأصلية والفرعية في نظر أهل الحق، وهم يصرون

---

(1) البيونة بهذا المعني هو ما يعتقده أرباب تلك النحلة المردود عليها، وهو اعتقاد باطل كما قال هذا العلامة لأن البيونة بمعني الاعتزال أو التباعد من صفات الأجسام، فلا يوصف بها من ليس كمثله شيء، نص علي ذلك الحافظ البيهقي في الأسماء والصفا ت، ص:(٤١١) بتعليق العلامة الكوثري. علمًا بأن كلمة بائن من خلقه التي يرددها أرباب هذه النحلة لم ترد في كتاب الله ولا في سنة رسوله ﷺ.

(٢) ومن أحب التوسع فلينظر: الاعتقاد للإمام البيهقي ص:(٤٦) وإيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل للإمام ابن جماعة شيخ الحافظ الذهبي ص:(١٠٩).

علي قصر هذا اللقب علي أنفسهم، ليغرروا البسطاء من الناس بـأنهم علـي هدًي ومن سواهم علي ضلال، وهذا ما يرمي إليه ابن باز حيث وقع ذلك في كلامه.

لكن حالهم كما قال العلامة العزامي رحمه الله تعالى لا يخفي علي صيارفة العلماء، وجهابذة الحكماء، فلله الحمد والمنة.

هذا **وقول الشيخ ابن باز رحمه الله** : ((وأنه فوق العرش كما دلت علي ذلك نصوص الكتاب والسنة))، **أقول**: لم يأت نص واحد لا في الكتـاب ولا في السنة الصحيحة بأنه تعالى فوق العرش، بهذا اللفظ"**فوق العرش**" [1]، وإنما الذي ورد في الكتاب : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[2]، ومثل هذا اللفظ لا يستطيع ابن باز رحمه الله تعالى ولا من يشايعه، أن يثبتوا به أن الله تعـالى علي العرش بذاته، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا، وغير خاف علي أهل الحق معني هذه الآية الكريمة وأمثالها من النصوص المتشابهة، وسيأتي توضيح معـاني هذه النصوص التي يستدل بها ابن باز رحمه الله لمدعاه، وهي بمعزل عن ذلك، وذلك في ردنا علي تعليقته الآتية التي رد بها علي زعمه، علي **الحافظ** رحمه الله

(١) وكل ما جاء من الأحاديث والآثار بأن الله تعالى **فوق العرش** ونحو ذلك، فهو منكر أو موضوع.

(٢) سورة طه ، آية : (٥) .

تعالى وغيره من أئمة أهل السنة والجماعة الذين هم أعلم وأحفظ لنصوص الشريعة من ابن باز، بل لا مقارنة بينه وبينهم البتة بل يقال له ولأمثاله هنا :

خل الطريق لمن يبني المنار به وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر

وقول ابن باز رحمه الله تعالى : ((ويجوز عند أهل السنة السؤال عنه بأين ...الخ))، لا دليل له عليه، وحديث الجارية الذي ذكره حديث شاذ، لم يثبت باللفظ الذي ذكره ابن باز.

عبد الله بن الصديق الغماري:

قال شيخ مشايخنا العلامة المحدث سليل بيت النبوة سيدي عبد الله بن الصديق الغماري رحمه الله تعالى في كتابه فتح المعين بنقد كتاب الأربعين للهروي:

«وحديث معاوية بن الحكم في صحيح مسلم لكنه شاذ[1] ومردود لوجوه :

أولاً: مخالفته لما تواتر عن النبي ﷺ ، أنه إذا أتاه شخص يريد الإسلام سأله عن الشهادتين ، فإذا قبلهما حكم بإسلامه ، وفي الموطأ : عن عبد الله بن عتبة بن مسعود : «**أن رجلا من الأنصار جاء إلي رسول الله، ﷺ بجارية سوداء، فقال يا رسول الله عليَّ رقبة مؤمنة، فإن كنت تراها مؤمنة اعتقها، فقال لها رسول الله ﷺ : أتشهدين أن لا إله إلا الله؟ قالت نعم، قال : أتشهدين أن محمدا رسول الله ؟ قالت : نعم ، قال رسول الله ، ﷺ أعتقها**» . وهذا هو المعلوم من حال النبي ﷺ ضرورة .

(١) ولا يمنع شذوذه كونه في صحيح مسلم ، فأي حديث خالف راويه من هو أوثق منه أو أكثر عددًا أو خالف القواعد العامة، فهو شاذّ ، سواء كان في صحيح مسلم أو في غيره ، وكذلك الاضطراب فافهم ترشد .

ثانيًا: أن النبي ﷺ بين أركان الإيمان في حديث سؤال جبريل، حيث قـــال: **«الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقـــدر خيره وشره»** ، ولم يذكر فيها عقيدة أن الله في السماء.

ثالثًا: أن العقيدة المذكورة لا تثبت توحيدا ولا تنفي شركا، فكيف يصف النبي ﷺ صاحبها بأنه مؤمن، كان المشركون يعتقـــدون أن الله في الســـماء، ويشركون معه آلهة في الأرض، ولما جاء حصين بن عتبة أو ابن عبيـــد والـــد عمران إلي النبي ﷺ، فسأله كم تعبد من إله؟ قال: ستة في الأرض وواحدا في السماء[1]، وقال فرعون لهامان: ابن لي صرحا لعلي أطلـــع إلي الـــه موســـي، لاعتقاده أن الله في السماء، ومع ذلك قال لقومه ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى﴾[2].

رابعًا: أن كون الله في السماء ليس علي حقيقته عند جماعة من العلماء، بل هو مؤول عندهم علي العلو المعنوي، قال الباجي علي قـــول الجاريـــة: **«في السماء»** : لعلها تريد وصفه بالعلو، وبذلك يوصف من كان شـــأنه العلـــو، يقال: مكان فلان في السماء، يعني علو حاله ورفعته وشأنه، وذكر السبكي في طبقات الشافعية، الأبيات[3] المنسوبة لعبد الله بن رواحة:

---

(1) الحديث رواه الترمذي وغيره وهو حديث ضعيف.

(2) سورة النازعات آية: [٢٤]

(3) لم تثبت عن عبد الله بن رواحة رضي الله عنه، قال الإمام المحدث محمد زاهد الكوثري رحمه الله تعالي بعد ذكره الأبيات: وهذه قصة تذكر في كتب المحاضرات والمسامرات دون كتـــب الحـــديث المعتمدة ولم ترد في كتب أهل الحديث بسند متصل ولو من وجه واحد.اهـــ المراد. تبديـــد الظـــلام المخيم من نونية ابن القيم: [١٤٣].

شهدت بأن وعد الله حـــق وأن النار مثوي الكافرين

وأن العرش فوق الماء طاف وفوق العرش رب العالمين

وقال عقبها : ما أحسن قول الإمام الرافعي في كتاب الأمالي وقد ذكـــر هذه الأبيات: هذه الفوقية فوقية العظمة والاستغناء، في مقابلة صفة الموصوفين بصفة العجز والفناء».اهـــ وأركان الإيمان لا يدخلها التأويل.اهـــ فتح المعين بنقد كتاب الأربعين ص:[٢٧].

ردّ الغماري على الألباني في زعمه شرعية قول المسلم: أين الله!:

وقال في الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة بعد ذكره لهذا الحديث: قال الألباني في مختصر العلو: ففي الخبر مســـألتان : إحـــداهما: شرعية قول المسلم أين الله، وثانيهما قول المسؤول في السماء، فمن أنكر هاتين المسألتين، فإنما ينكر علي المصطفي.اهـــ واستنباطه غير صحيح لأن الحـــديث شاذ لا يجوز العمل به وبيان شذوذه من وجوه، ثم ذكر نحو ما تقدم؟؟؟

هذا ولقد أعل بعض الأئمة الحديث بالاضـــطراب، كمـــا في تعليـــق الكوثري علي الأسماء والصفات للحافظ البيهقي، حيث أشار الحافظ البيهقي إلي ذلك والاضطراب موجب للضعف كما هو معلوم؟؟؟

وللعلامة الشريف: حسن بن علي السقاف رسالة خاصة في بيان حال هذا الحديث، بين فيها عدم ثبوت لفظ: «**أين الله**»، وهي رسالة فريدة في بابهـــا، فالحديث باللفظ الذي أشار إليه ابن باز، وهو«**أين الله**» ، لا يصح سواء قلنا شاذ أو مضطرب، وإذا كان كذلك فلا يصح الاستدلال به في إثبات عقيدة، ولو سلمنا علي سبيل الجدل والتنـــزل بصحة الحديث، فإن له محملا صحيحا

عند أهل السنة والجماعة، وهو: أن السؤال بـــ((أين)) له معنيان: أحـــدهما: يسأل بها عن المكان، والثاني: عن المكانة، والأول مستحيل في خـــق مولانـــا سبحانه وتعالي، دون الثاني ففسر الحديث بالثاني اللائق بالله تعالى كما مر عن الإمام الباجي، وكذلك فسره[1] الإمام الحافظ ابن فورك شيخ الحافظ البيهقي، ونص علي أن((أين)) في الحديث للمكانة وليست للمكان، وغير هؤلاء كثير من الأئمة فسروا حديث الجارية بما يليق بالله سبحانه وتعالي لا كما فهمه ابن باز وأسلافه.

العلامة العزامي:

وفي البراهين الساطعة للعلامة العزامي ما نصه: «ومما يحتج به هؤلاء القائلون بالجهة والمكان للرحمن تعالى الله عن قولهم ما روي «**أن النبي ﷺ أتي بجاريـــة ليتعرف أهي مؤمنة أم لا، فقال ﷺ أين الله فقالت في السماء فقـــال إنهـــا مؤمنة**» وقد أفاض أهل الحق في بيان الجواب عنه فيما كتبوه علي هذا الحديث بما لا يحتمله هذا المختصر، والذي لا نشك فيه أن هذا التعـــبير مـــن بعـــض تصرف رواة الحديث، وأخطأ في تعبيره وليس من قول رسول الله ﷺ قطعا لظهور أن مشركي العرب كانوا يعتقدون أن الله في الســـماء، ولم يخـــرجهم ذلك عن الشرك، وإنما الذي أخرجهم عن شركهم هو **شهادة أن لا إلـــه إلا الله** فكيف يكون سؤال رسول الله ﷺ بـــ(أين)؟ حاشاه من ذالك ، وقد جود

[1] وذلك في كتابه تأويل مشكل الحديث ، وهو كتاب لا يستغني عنه سني، وقد رد فيه على الحافظ ابن خزيمة فيما أورده في كتاب التوحيد له .

الحديث الإمام مالك بن أنس فأخرجه في الموطأ بلفظ «**أن النبي ﷺ قال لها: أتشهدين أن لا إله إلا الله، فقالت: نعم، ثم قال لها: أتشهدين أن محمدا رسول الله، فقالت نعم، فعند ذالك قال رسول الله ﷺ لمالكها، أعتقها فإنها مؤمنة**» ، وإنما قلنا إن هذه الرواية هي المجودة المروية علي الوجه الصحيح، لأن هذا هو المعروف من حال رسول الله ﷺ ومن قوله الشريف: «**أمرت أن أقاتل الناس حتي يشهدوا أن لا إله إلا الله**» ، الحديث؛؛؛ فلم يقل عليه الصلاة والسلام **حتى يعتقدوا أن الله في السماء.**

وليس في حديث واحد اكتفاؤه ﷺ عن التوحيد باعتقاد **أن الله في السماء** فالمشركون كلهم من العرب كانوا علي هذا الاعتقاد، و لم يكونوا يعارضون فيه ولا يخالفون من قال به و لم يخرجهم ذالك عن الشرك كما يعرفه من خبر عقائدهم، وإنما دعوا إلي شهادة أن **لا إله إلا الله.**

فبان بهذا أن من روى أن النبي ﷺ قال لها : «**أين الله ؟**» فما أتى بلفظ رسول الله ولا بمعناه وإنما أتى بمعنى من عنده ظنه معنى كلام رسول الله ﷺ وقد أخطأ في ذلك كل الخطأ ، وقد ن عبد الله بن عتبة بن مسعود : «أن رجلاً من الأنصار جاء إلى رسول الله ﷺ بجارية له سوداء ، فقال : يا رسول الله إن عليّ رقبة مؤمنة إن كنت تراها مؤمنة أعتقها ، فقال لها رسول الله ﷺ : **أتشهدين** ... » إلى آخر ما سبق ثم قال : «**أتوقنين بالبعث بعد الموت** ، قالت : نعم ، فقال رسول الله ﷺ : **أعتقها**» . وروى الإمام هذا الحديث أولاً من طريق هلال بن أسامة باللفظ المشكل ، وأتبعها برواية ابن شهاب ،

وكأنه رمز منه رضي الله عنه إلى هذا الجواب ، وإلى أن لفظ الرواية الأخرى ليس كما ينبغي

فالحذر الحذر من تمويه هؤلاء المشبهة وتمويشهم، فإن ما يذكرونه دائر بين نقول ثابتة سقطت عقولهم عن الرقي إلي شريف معانيها، ونقول كاذبة لم تصح نسبتها إلي من نقلوا عنه، أو ضعيفة لا تصلح للاحتجاج بها في الظنيات فضلا عن يستدل بها علي مالا يصح أن يؤخذ فيه إلا بالقاطع».اهـ البراهين الساطعة ص:(٢٦٣- ٢٦٥) ببعض تصرف. وانظر لزامًا : المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للقرطبي : [١١٣/٢] فما بعدها ، فإنك تجد كلامًا متينا في حديث الجارية ولا يشغلك كلام المعلق عليه هاني الحاج ، فإنه كلام أجوف خالٍ عن المعاني العلمية .

ومن يعترض والعلم عنه بمعتزل يرى النقص في عين الكمال ولا يدرى

* * *

التعليق الخامس:

اعتراضه على الحافظ في أن العقل لا يحسن ولا يقبح

شرح الحافظ ابن حجر:

قال الحافظ رحمه الله تعالى: «وأن العقل لا يحسن ولا يقبح وأن ذلك راجع إلي الشرع، فما حسنه بالثناء عليه فهو حسن وما قبحه فهو قبيح، وأن لله سبحانه فيما يقضيه حِكَمًا وأسرارًا في مصالح خفية اعتبرها، كل ذلك بمشيئته وإرادته من غير وجوب عليه، ولا حكم عقل يتوجه إليه، بل بحسب ما سبق في علمه ونافذ حكمه، فما اطلع الخلق عليه من الأسرار عُرف، وإلا فالعقل واقف، فليحذر المرء من الاعتراض، فإن مآل ذلك إلي الخيبة».اهـ كلام الحافظ نقلا عن الحافظ القرطبي.

تعليق الشيخ ابن باز:

قال المعلق ابن باز رحمه الله تعالى: «هذا هو قول بعض أهل السنة، وذهب بعض المحققين[1] منهم: إلي أن العقل يحسن ويقبح لما فطر الله عليه العباد من معرفة الحسن والقبيح، وقد جاءت الشرائع الإلهية تأمر بالحسن وتنهي عن

(1) يعني به ابن قيم .

القبيح[1]، ولكن لا يترتب الثواب علي ذلك إلا بعد بلوغ الشرع ، كما حقق ذلك ابن القيم في مفتاح دار السعادة، وهذا هو الصواب والله أعلم». اهـــ كلام ابن باز، فتح الباري مجلد : [١]، ص:[٢٩٨].

نقض التعليق :

أقول: الحسن والقبح هذه قاعدة ولها فروع، وقد وقع نزاع شــديد بسببها بين أهل السنة والجماعة والمعتزلة[٢] ، وقد حصل اتفاق بين الفريقين في بعض فروعها، وبقي الخلاف في الباقي.

---

(١) هذا استدلال غريب، ما هي العلاقة بين أمر الشرع بالحسن ونهيه عن القبيح وبين التحسين والتقبيح العقلي الذي أنكره الأئمة ؟ ؟؟؟

(٢) قال في المرتقى مشيرًا إلى هذا النـــزاع :

والحسن كالقبح به خلف جلي ... بين أولي السنة والمعتزلي
يقول أهل السنة التحسين ... وضده بالشرع يستبين
والعقل قبل الشرع ما له نظر ... وأنه لهم لا أصل معتبر
وقال أهل الاعتزال العقل ... له مجال في الأمور قبل
ثم أتى الشرع مؤكدًا لما ... أدرك أو مبينًا ما انبهما
وهو لهم من الأصول الواهية ... وعلقوا به فروعًا ذاوية

الإمام القرافي:

قال الإمام القرافي شارحا لهذه المسألة ومحررا أماكن النزاع من غيرها: «حسن الشيء وقبحه يراد بهما ما يلائم الطبع أو ينافره، كإنقاذ الغرقى واتهام الأبرياء، وكونهما صفة كمال أو نقص، نحو: العلم حسن، والجهل قبيح، وكونه موجبا للمدح أو الذم الشرعيين، والأولان عقليان إجماعا، والثالث شرعي عندنا- يعني أهل السنة والجماعة- لا يعلم ولا يثبت إلا بالشرع، فالقبيح ما نهي الله تعالى عنه والحسن ما لم ينه عنه[1]، وعند المعتزلة هو عقلي لا يفتقر إلي ورود الشرائع، بل العقل يستقل بثبوته قبل الرسل، وإنما الشرائع مؤكدة لحكم العقل فيما علمه ضرورة، كالعلم بحسن الصدق النافع وقبح الكذب الضار، أو نظرا كحسن الصدق الضار وقبح الكذب النافع، أو مظهرة لما لا يعلمه العقل ضرورة ولا نظرًا، كصوم يوم من رمضان، وتحريم أول يوم من شوال، وعندنا الشرائع الواردة منشئة للجميع، فعلي رأينا لا يثبت حكم قبل الشرع، خلافا للمعتزلة في قولهم: أن كل ما يثبت بعد الشرع فهو ثابت قبله».

قال في الشرح: «معني قولي: الأولان عقليان إجماعا: أنا وافقنا المعتزلة علي أن الحسن والقبيح بهذين التفسيرين يستقل العقل بإدراكهما من غير ورود الشرائع، فيدرك العقل أن الإحسان ملائم والإساءة منافرة، وأن العلم كمال

---

(1) هذا ما عناه سيدي العلوي في المراقي بقوله:

ما ربنا لم ينه عنه حسن   وغيره القبيح والمستهجن

والجهل نقص[1] أما كون الفعل يثيب الله عليه أو يعاقب فهـذا لا يعلـم إلا بالشرع عندنا وبالعقل عندهم، فمن أنقذ غريقًا، ففي فعله أمران: أحـدهما: كون الطباع السليمة تنشرح له وهذا عقلي، وثانيهما: أن الله سبحانه وتعالي يثيبه علي ذلك، وهذا محل النزاع.

وكذلك من غرق إنسانا ظلما، فيه أمران: أحدهما: كونه يتألم منه الطبـع السليم، وهذا عقلي، وثانيهما: كونه يعاقبه الله تعالى عليه، وهذا محل النزاع.

فهذا تلخيص محل النزاع ، وكذلك العقل يدرك، أن العلـم كمـال وأن الجهل نقص، وإن لم يبعث الله الرسل، كما يدرك أن خمسة في خمسة بخمسة وعشرين، وجميع الأحكام العقلية من الحسابيات والهندسيات، وكذلك الأمور العادية، كالطبيات وغيرها، لا يتوقف دركها علي الشرائع، وكذلك الأمـور الإلهية، فيما يجب لله تعالى ويستحيل عليه أو يجوز في أفعالـه، يكفـي فيهـا العقل،

وأما وقوع أحد طرفي الجائز علي الله تعالى، فلا يستقل العقل به ولا يتوقف كله علي الشرائع، بل قد يكفي فيه الحواس الخمس أو أحدها، وأما الثـواب

(1) هذا ما أشار إليه الحافظ السيوطي في الكوكب الساطع بقوله:

ليس لغير الله حكـم أبـدا   والحسن والقبح إذ ما قصدا

وصف الكمال أو نفور الطبع   وضده عقلي وإلا شرعـي

وفي المرتقي لابن عاصم:

والحسن والقبح في الاستعمال   بنسبة النقص أو الكمال

أو جهـة النفار والوفـاق   للطبع عقليان باتفـاق

والعقاب العاجل في الدنيا والآجل في الآخرة، أو أحوال القيامة والأحكام الشرعية، فإن هذا ونحوه لا يعلم عندنا إلا بالرسائل الربانية.

وعندهم تدرك الأحكام والثواب والعقاب، وكثير من أحوال القيامة بالعقل، فإنهم يوجبون بالعقل خلود الكافر وصاحب الكبيرة في النار، وخلود المؤمن ووجوب دخوله الجنة، وغير ذلك مما هو عندهم من باب العدل وفروع الحسن والقبح؟؟؟

ونحن عندنا هذه الأمور كلها يجوز علي الله تعالى تركها وفعلها، ولا يعلم وقوعها وعدم وقوعها إلا بالشرائع، فالقبيح عندنا: ما نهي الله تعالى عنه، والحسن مالم ينه عنه، وعند المعتزلة القبيح: هو المشتمل علي صفة لأجلها يستحق صاحبها الذم، والحسن ما ليس كذلك؟؟؟

ثم المدرك عند المعتزلة في هذه المسألة: أن الله تعالى حكيم، فيستحيل عليه تعالى إهمال المفاسد لا يحرمها، ولا إهمال المصالح فلا يأمر بها، فكذلك كل ما هو ثابت بعد الشرع فهو ثابت قبله، إذ لو لم يثبت قبله لوقع إهمال المفاسد والمصالح ، لا لأن العقل هو الموجب والمحرم، بل الموجب والمحرم هو الله تعالى، ولكن ذلك عندهم يجب له لذاته لكونه حكيما، كما يجب له لذاته كونه عليما؟؟؟

ونحن نقول: معني كونه حكيما، كونه تعالى متصفا بصفات الكمال، من العلم العام المطلق ، والقدرة العامة التأثير، والإ رادة النافذة ونحو ذلك من صفاته تعالى، لا بمعني انه تعالى يراعي المصالح والمفاسد، بل له تعالى أن يضل الخلق أجمعين، وأن يهديهم أجمعين، وأن يفعل في ملكه ما يشاء، ويحكم ما

يريد، وكل نعمة منه فضل، وكل نقمة منه عدل، والخلائق دائرون بين فضله وعدله، فعندنا لا يثبت حكم قبل الشرع، ولا يجب شكر المنعم إلا بالشرع[1]، وعندهم ذلك كله عقلي بالتفسير الذي تقدم من إدراك العقل لا من حكمه والحاكم هو الله تعالى في الجميع.

ولما كانت هذه قاعدتهم، قالوا: الكذب الضار أن قبحه مدرك بالضرورة، إذ كونه كذبا جهة قبح، وكونه ضررًا جهة قبح، والصدق النافع حسن بالضرورة، لأن كونه صدقا جهة حسن، وكونه نفعا جهة حسن، فلا مدخل للنظر ههنا، بل الصدق الضار مجال النظر لاحتمال أن يرجح مصلحة الصدق علي مفسدة الضرر، فيقضي بالحسن أو العكس فيقضي بالقبح أو يستويان فيجب التوفق، وكذلك الكذب النافع ينقسم إلي الأقسام الثلاثة، فالكذب من العظيم أقبح منه من الحقير، وفي الشيء الحقير أقبح منه في حفظ المال الخطير، أو النفس المؤمنة الزكية، فلا بد من النظر في كل صورة حتى يقضي بحسنها أو قبحها، أو بتوقف فيها.

وقد يتعذر النظر كآخر يوم من رمضان، لا يقدر العقل أن يدرك فرقا بينه وبين أول يوم من شوال، بل الشرائع عندهم إذا وردت عرّفتْهم أنه كان فيه

---

(1) شكر المنعم عبارة عن امتثال الأوامر واجتناب النواهي من الكفر وغيره، قال في الكوكب الساطع مقررا هذه القاعدة عند أهل السنة:

بالشرع لا بالعقل شكر المنعم   حتم وقبل الشرع لا حكم نمي
وفي الجميع خالف المعتزلة   وحكموا العقل فإن لم يقضِ لهْ

وفي المرتقي:

وليس بالواجب شكر المنعم   عقلا سوي في المذهب المنمم

مصلحة وفي أول يوم من شوال مفسدة، وأما عندنا فلا ضرورة ولا نظـر ولا الشرع كاشف، بل منشئ في الجميع، وعندهم الشرائع إما مؤكدة فيما تقدم علمه، أو كاشفة فيما لم يتقدم علمه لنا،

أن العالم حادث، فهو إما أن يكون فيه مصالح أو لا يكون، فـإن كـان الأول: فقد أخر الله تعالى فعل المصالح دهورًا لا نهاية لها، فلا يقال أن الله تعالى لا يهمل المصالح، وحينئذٍ لا يجزم العقل بثبوت الأحكام قبـل الشـرائع، ولا بمراعاة المصالح، وإن كان العالم ليس فيه مصالح، وقد فعل الله تعـالى مـالا مصلحة فيه، فلا يكون العقل جازما بأن الله تعالى لا يفعل إلا ما فيه مصلحة، بل يجوز عليه فعل لا حكمة فيه علي رأيهم، وذلك قاعدة الحكمة بتفسيرهم، فهذا برهان قاطع علي بطلان الحسن والقبح العقليين.

ولما كانت هذه قاعدتهم، قالوا: الكذب الضار أن قبحه مدرك بالضرورة، إذ كونه كذبا جهة قبح، وكونه ضررًا جهة قـبح، والصـدق النـافع حسـن بالضرورة، لأن كونه صدقا جهة حسن، وكونه نفعا جهة حسن، فلا مدخل للنظر ههنا، بل الصدق الضار بمحال النظر لاحتمال أن يرجح مصلحة الصدق علي مفسدة الضرر، فيقضي بالحسن أو العكس فيقضي بالقبح أو يسـتويان فيجب التوقف، وكذلك الكذب النافع ينقسم إلي الأقسام الثلاثة، فالكذب من العظيم أقبح منه من الحقير، وفي الشيء الحقير أقبح منه في حفظ المال الخطير، أو النفس المؤمنة الزكية، فلا بد من النظر في كل صورة حتى يقضي بحسنها أو قبحها، أو بتوقف فيها.

وقد يتعذر النظر كآخر يوم من رمضان، لا يقدر العقل أن يدرك فرقا بينه وبين أول يوم من شوال، بل الشرائع عندهم إذا وردت عرَّفتْهم أنه كان فيه مصلحة وفي أول يوم من شوال مفسدة، وأما عندنا فلا ضرورة ولا نظر ولا الشرع كاشف، بل منشئ في الجميع، وعندهم الشرائع إما مؤكدة فيما تقدم علمه، أو كاشفة فيما لم يتقدم علمه لنا.

أن العالم حادث، فهو إما أن يكون فيه مصالح أو لا يكون، فإن كان الأول: فقد أخر الله تعالى فعل المصالح دهورًا لا نهاية لها، فلا يقال أن الله تعالى لا يهمل المصالح، وحينئذٍ لا يجزم العقل بثبوت الأحكام قبل الشرائع، ولا بمراعاة المصالح، وإن كان العالم ليس فيه مصالح، وقد فعل الله تعالى ما لا مصلحة فيه، فلا يكون العقل جازما بأن الله تعالى لا يفعل إلا ما فيه مصلحة، بل يجوز عليه فعل لا حكمة فيه علي رأيهم، وذلك قاعدة الحكمة بتفسيرهم، فهذا برهان قاطع علي بطلان الحسن والقبح العقليين.

ولما كانت هذه قاعدتهم، قالوا: الكذب الضار أن قبحه مدرك بالضرورة، إذ كونه كذبا جهة قبح، وكونه ضررًا جهة قبح، والصدق النافع حسن بالضرورة، لأن كونه صدقا جهة حسن، وكونه نفعا جهة حسن، فلا مدخل للنظر ههنا، بل الصدق الضار بمجال النظر لاحتمال أن يرجح مصلحة الصدق علي مفسدة الضرر، فيقضي بالحسن أو العكس فيقضي بالقبح أو يستويان فيجب التوفق، وكذلك الكذب النافع ينقسم إلي الأقسام الثلاثة، فالكذب من العظيم أقبح منه من الحقير، وفي الشيء الحقير أقبح منه في حفظ المال الخطير،

أو النفس المؤمنة الزكية، فلا بد من النظر في كل صورة حتى يقضي بحسنها أو قبحها، أو بتوقف فيها.

وقد يتعذر النظر كآخر يوم من رمضان، لا يقدر العقل أن يدرك فرقا بينه وبين أول يوم من شوال، بل الشرائع عندهم إذا وردت عرّفتهم أنه كان فيه مصلحة وفي أول يوم من شوال مفسدة، وأما عندنا فلا ضرورة ولا نظر ولا الشرع كاشف، بل منشئ في الجميع، وعندهم الشرائع إما مؤكدة فيما تقدم علمه، أو كاشفة فيما لم يتقدم علمه لنا.

أن العالم حادث، فهو إما أن يكون فيه مصالح أو لا يكون، فإن كان الأول: فقد أخر الله تعالى فعل المصالح دهورًا لا نهاية لها، فلا يقال أن الله تعالى لا يهمل المصالح، وحينئذٍ لا يجزم العقل بثبوت الأحكام قبل الشرائع، ولا بمراعاة المصالح، وإن كان العالم ليس فيه مصالح، وقد فعل الله تعالى ما لا مصلحة فيه، فلا يكون العقل جازما بأن الله تعالى لا يفعل إلا ما فيه مصلحة، بل يجوز عليه فعل لا حكمة فيه علي رأيهم، وذلك قاعدة الحكمة بتفسيرهم، فهذا برهان قاطع علي بطلان الحسن والقبح العقليين».اهـ تنقيح الفصول ص:[٨٨-٩١].

تلك هي مسألة التحسين والتقبيح العقلي التي نبه الحافظ علي خطورتها وما ينبني عليها من المفاسد العقدية وغيرها[1] ، وهي من أخطر ما أقامه المعتزلة

---

(1) فإن المعتزلة علقوا عليها فروعا كثيرة كقولهم: بوجوب الصلاح والأصلح، وأن الله تعال لم يرد الشر وغير ذلك مما هو فاسد، قال في المرتقي:

في حدالهم مع أهل السنة والجماعة، وكثير من أهل السنة لم يدركوا حقيقتها، فتجدهم يقررونها بأن المعتزلة يحكمون العقل، أي يجعلونه يحرم ويحلل، بمعنى يستقل العقل بحكم ذلك، مع أن الأمر ليس كذلك كما رأيت، بل العقل عندهم مدرك فقط لتلك الأحكام قبل مجيء الشرع بالتفصيل الذي مضى، والحاكم هو الله وحده، وكثير من أهل السنة يطلقون المسألة و لم ينتبهوا إلي تحرير محل التراع بين أهل السنة والمعتزلة فيها؟؟؟

ولقد أدركنا جميعا: أن جميع أهل السنة يقولون أن العقل لا يحسن ولا يقبح، أي لا يدرك حسن الشيء و قبحه إلا بعد ورود الشرع، ولا يعلم ما يترتب عليه الثواب والعقاب إلا بعد مجيء الشرع، وسواء في ذلك محال الضرورة ومحال النظر، خلافًا للمعتزلة في جميع ذلك.

وابن باز رحمه الله تعالى يجعل الخلاف بين أهل السنة، ويزعم: أن المحققين منهم يقولون: أن العقل يحسن ويقبح، ولكن لا يترتب علي ذلك ثواب ولا عقاب، إلا بعد مجيء الشرع، وزعم: أن هذا هو الصواب!

وقال أهل الإعتزال العقل له مجال في الأمور قبل
ثم أتى الشرع مؤكدًا لما أدرك أو مبينا من المبهما
وهي لهم من الأصول الواهية وعلقوا بها فروعا ذاوية

ومعني قوله : (ذاوية) : أي ضعيفة . المؤلف

لكن الواقع أن هذا لم يقله أهل السنة، بـــل ولا المعتزلـــة، فالمعتزلـــة يقولون: العقل يدرك حسن الشيء وقبحه، ويدرك الثواب والعقاب وكثيرا من أحوال القيامة كما تقدم جليا في كلام الإمام القرافي، وأهل السنة يقولـــون: القبيح ما نهي الله عنه، والحسن ما لم ينه عنه، فلا قبيح ولا حسن ولا ثـــواب ولا عقاب مدرك عندهم قبل مجيء الشرع، فمصب نفي هؤلاء الأئمة فيمـــا يتعلق بمسألة التحسين والتقبيح الذي ردّوا به على المعتزلة هو ما يتعلق بالثواب والعقاب والتحليل والتحريم كما سبق تقريره بأوضح عبارة، وليس مصـــب نفيهم بجرد تحسين وتقبيح مجردين عن الثواب والعقاب، إذا هذا الأخـــير وإن كان فيه خلاف فإن المعتزلة لا تقصده، فيكاد أن يكون الخلاف فيـــه بـــين المختلفين لفظيًا، لأنه لا فائدة معنوية تترتب عليه، فإيراد ابن باز له في الرد به على كلام الإمام القرطبي الذي نقله الحافظ ما هو إلا من باب وضع الشـــيء في غير محله، ومن عاد إلى كلام القرطبي وتأمله يتبين له ذلك. والله أعلم.



التعليق السادس:

زعمه بأن متكلمي الأشاعرة ليسوا من أهل السنة

شرح الحافظ ابن حجر:

قال الحافظ رحمه الله تعالى: «واستدل بعض متكلمي الأشاعرة من قوله: (يتكلوا) علي أن للعبد اختيارًا، كما سبق في علم الله تعالى».اهـ كلام الحافظ

تعليق الشيخ ابن باز:

قال المعلق: «هذا الذي عده الشارح لـ(بعض متكلمي الأشاعرة) هو قول أهل السنة، وهو أن للعبد اختيارًا وفعلاً ومشيئة، لكن ذلك إنما يقع بعد مشيئة الله تعالى، كما قال تعالى: **﴿لمن شاء منكم أن يستقيم، وما تشاءون إلا أن يشاء الله رب العالمين﴾**[1] فتنبه».اهـ كلام ابن باز. فتح الباري مجلد[١] ص: [٣٠٦]

---

(١) سورة التكوير آية : (٢٨- ٢٩) .

نقض التعليق :

قلت : الموضع هنا لا يحتاج إلي تعليق، لأن ما قاله الحافظ: من أن للعبد اختيارًا يوافق عليه الشيخ ابن باز رحمه الله تعالى، لكن أراد بالتعليق علي كلام الحافظ أن يقول للناس: الأشاعرة ليسوا من أهل السنة، وعليه لا ينبغي أن ينسب إليهم قول لأهل السنة، بل ينبغي أن ينسب لأهل السنة مباشرة بأن يقال: استدل أهل السنة بهذا الحديث: أن للعبد اختيارًا الخ؟؟؟

لكن الشيخ رحمه الله تعالى أجحف كعادته ، فإن الأشاعرة لا يستريب في نسبتهم لأهل السنة إلا مصاب في عقله ومصمم علي جهله، فإنهم أئمة أهل السنة، يعلم ذلك العالم والجاهل، ولا عبرة بكلام من تكلم فيهم[1]، فإنه ما جني إلا علي نفسه، ولسنا في حاجة لنقل الأدلة التي تبطل هذه الأقوال الجائرة، لكن سيأتي لذلك يوم إن شاء الله تعالى.



([1]) أمثال صالح الفوزان الأستاذ في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، فقد زعم هو الآخر بأن الأشاعرة ليسوا من أهل السنة والجماعة، وذلك في تعقيباته المضحكة التي رد فيها علي العلامة محمد علي الصابوني، قال العلامة محمد علي الصابوني: إن الأشاعرة والماتريدية من أهل السنة والجماعة، لم يخرجوا عن الإسلام ولا نطردهم من الملة.

قال المتعالم الفوزان: والجواب: أما كون الأشاعرة لم يخرجوا عن الإسلام، فنعم هم من جملة المسلمين، وأما أنهم من أهل السنة والجماعة في باب الصفات فلا! لأنهم يخالفون أهل السنة والجماعة في ذلك، فأهل السنة والجماعة يثبتون الصفات علي ما جاءت من غير تأويل، والأشاعرة لا يثبتون كثيرا منها بل يؤولونه عن ظاهره كما هو معروف، فكيف يجعل من القوم من يخالفهم.هـ

قلت: والرأي الذي أراه أن هذا الرجل لا يستحق جوابًا لأنه لا في العير ولا في النفير، بل يقال لأمثاله: ما قاله الشاعر العربي:

ما يضر البحر أمسي زاخرًا أن رمي فيه غلام بحجر

وأهل الحق يعلمون فساد مقالات المتشددين، فغاية كلامهم صرير باب أو طنين ذباب، وفيما سلف من كلام الأئمة ردّ بالغ الأهمية على مثل هذه الأقوال الجائرة، فلا نطيل الكلام هنا، فإن بطلانه أوضح من الشمس في ضحاها.

التعليق السابع:

اعتراضه على الحافظ في إثبات التبرك بأهل الفضل

شرح الحافظ ابن حجر:

قال الحافظ رحمه الله تعالى: «وفي هذا الحديث من الفوائد: الندب إلي حسن المعاشرة والتواضع والرفق بالصغار وتحنيك المولود، والتبرك بأهل الفضل وحمل الأطفال إليهم حال الولادة وبعدها».اهـ

تعليق الشيخ ابن باز:

قال ابن باز رحمه الله تعالى معلقًا علي كلام الحافظ : «هذا فيه نظر، والصواب: أن ذلك خاص بالنبي صلي الله عليه وسلم، ولا يقاس عليه غيره لما جعل الله فيه من البركة وخصه به دون غيره، ولأن الصحابة رضي الله عنهم لم يفعلوا ذلك مع غيره، وهم أعلم الناس بالشرع، فوجب التأسي بهم، ولأن جواز مثل هذا لغيره صلي الله عليه وسلم قد يفضي إلي الشرك، فتنبه».اهـ

فتح الباري مجلد[١] ص: [٤٣٦]

نقض التعليق :

قلت: كلام الشيخ ابن باز رحمه الله تعالى هنا كلام من لم يفهم مقاصد الشرع، لأن النبي ﷺ جاء هاديا ومرشدا ومشرعا للبشرية، فكل ما ثبت عنه

فهو ثابت للأمة، حتى يتبين المخصص، وفي ذلك يقول الإمام محمد بن عاصم في المرتقي:

وثابت ما فعل الرسول لنا سوي ما خصه الدليل

وهذا ما فهمه هؤلاء الأئمة حملة الشريعة الغراء، وحماة الدين من كل ما يشينه، الذين حفظوا السنة وشرحوها للناس، وبينوا ما انطوت عليه من الأحكام، ومن ذلك مسألة التوسل والتبرك وغيرهما؛؛؛

وعمدتهم في ذلك كتاب الله تعالى، قال تعالى : **﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾**[1] ولذلك تجدهم عندما يشرحون سنة ثابتة عن النبي صلي الله عليه وسلم، يستنبطون منها الأحكام[2] استنباط خبير بالمسائل العلمية، منهم علي سبيل المثال لا الحصر:

الإمام الحافظ الحجة النووي رحمه الله تعالى:

في شرحه لصحيح مسلم، فإنه قال في شرح حديث «**كان رسول الله ﷺ إذا صلي الغداة، جاء خدم المدينة بآنيتهم فيها الماء، فما يؤتى بإناء إلا غمس يده فيها،فربما جاءوه في الغداة الباردة فيغمس يده فيها**» ، قال النووي بعد كلام: «وفيه التبرك بآثار الصالحين، وبيان ما كانت الصحابة عليه من التبرك بآثاره ﷺ، وتبركهم بإدخال يده الكريمة في الآنية، وتبركهم بشعره الكريم». اهـ الجزء الأول ص:[٨٢].

(١) سورة الحشر آية : (٧) .

(٢) وذلك لأنها نصوص عامة تشمل كل الأحكام الصالحة لها كما هو شأن دلالة النص العام .

وقال النووي أيضا في شرح حديث «**فأخرج لنا سهل ذلــك القــدح، الخ؟؟؟**»: «هذا فيه التبرك بآثار النبي ﷺ، وما مسه أو لبسه، أو كان منه فيــه سبب، وهذا نحو ما أجمعوا عليه[1]، وأطبق السلف والخلف عليه من التــبرك بالصلاة في مصلي رسول الله صلي الله عليه وسلم في الروضــة الكريمــة، و دخول الغار الذي دخله صلي الله عليه وسلم، وغير ذلك؟؟؟

ومن هذا إعطاؤه ﷺ أبا طلحة شعره ليقسمه بين الناس، وإعطاؤه حقوه صلي الله عليه وسلم لتكفن فيه بنته رضي الله عنها، وجعله الجريدتين علــي القبرين، وجمعت بنت ملحان عرقه صلي الله عليه وسلم، وتمسحوا بوضــوئه ﷺودلكوا وجوههم بنخامته ﷺ، وأشباه هذه كثيرة مشهورة في الصــحيح، وكل ذلك واضح لا شك فيه».اهـــ المجلد(٧) ، الجزء الأول، ص:[١٧٨] .

وقال النووي أيضا تحت قوله: «**فكان يصنع للنبيﷺ طعامًا فإذا جيء به إليه، سأل عن موضع أصابع النبي ﷺ، الخ؟؟؟**» الحديث، قال: «ففيه التبرك بآثار أهل الخير في الطعام وغيره».اهـــ المجلد:[٧] الجزء الثاني ص[١١].

---

[1] أنظر نقل هذا الإمام إجماع السلف علي التبرك بآثاره ﷺ، ومنها دخول الغار الذي دخله الــنبي صلي الله عليه وسلم، والوهابية اليوم، يبدعون من يدخل الغار لهذا الغرض، بل يحكمون بالبدعــة أو بالشرك علي كل من يتتبع آثاره ﷺ، زعما منهم أن هذه عبادة لغير الله، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

وقال النووي أيضا: «ومنها حمل المولود عند ولادته إلي واحد من أهل الصلاح والفضل، يحنكه بتمرة ،ليكون أول ما يدخل في جوفه ريق الصالحين فيتبرك به، والله أعلم». اهـ المجلد [٧] الجزء الثاني ص:[١٠٠]

وقال النووي أيضا في شرح حديث: «**فرجعت إلي أسماء فخبرتها فقلت هذه جبة رسول الله ﷺ، فأخرجت إليّ جبةَ طيالسة كسروانية لها لبنة ديباج وفرجيها مكفوفين بالديباج، فقالت هذه كانت عند عائشة حتى قبضت، فلما قبضت قبضتها، وكان النبي صلي الله عليه وسلم يلبسها، فنحن نغسلها للمرضي يشتفي بها**».

قال النووي: «وفي هذا الحديث دليل علي استحباب التبرك بآثار الصالحين وثيابهم». اهـ المجلد [٧]، الجزء الثاني ص:[٤٤]

وفي حديث«**فأغمي علي فتوضع ثم صب، عليَّ من وضوئه فأفقت**» ، قال النووي: وفيه التبرك بآثار الصالحين، وفضل طعامهم وشرابهم ونحوهما، وفضل مؤاكلتهم ومشاربتهم ونحو ذلك».اهـ المجلد [٦]، الجزء الأول ص:[٥٥].

وفي حديث جابر الذي فيه قصة الجمل الذي اشتراه من النبي ﷺ، قال النووي: «واعلم أن في حديث جابر هذا فوائد كثيرة، وجعل يعدد تلك الفوائد إلي أن قال : الثانية عشرة: التبرك بآثار الصالحين، لقوله لا تفارقه زيادة رسول الله ﷺ».اهـ المجلد [٦]، الجز ء الأول ص:[٣٦].

وقال النووي أيضا في حديث: «**فخرج بلال بوضوئه فرأيت من نائـــل وناضح الخ؛؛؛**» الحديث، قال: «وقد جاء مبينا في الحديث الآخر : «**فرأيت الناس يأخذون من فضل وضوئه**» ، ففيه التبرك بآثار لصالحين، واســـتعمال فضل طهورهم وشرابهم ولباسهم».اهـــ المجلد [٢] الجزء الثاني ص:[٢١٩].

وقال النووي أيضا:

(باب استحباب تحنيك المولود عند ولادته وحمله إلي صالح يحنكه ... الخ)

ثم قال : «اتفق العلماء على استحباب تحنيك المولود عند ولادته بتمـــر ، فإن تعذر فما في معناه ، وقريب منه من الحلو، فيمضغ المحنك التمر حتى تصير مائعة بحيث تبتلع، ثم يفتح فم المولود ويضعها فيه، ليدخل شيء منها جوفـــه، ويستحب أن يكون المحنك من الصالحين، وممن يتبرك به رجلا كان أو امرأة، فإن لم يكن حاضرا عند المولود حمل إليه».

وقال في استنباط الفوائد من هذا الحديث: «وفي هذا الحديث فوائد، منها تحنيك المولود عند ولادته وهو سنة بالإجماع كما سبق، ومنـــها: أن يحنكـــه صالح من رجل أو امرأة، ومنها: التبرك بآثار الصالحين، وريقهم وكل شــــيء منهم».اهـــ المجلد [٧]، الجزء الثاني منه ص: [١٢٣] فما بعدها.

وكل الأئمة موافقون علي هذا التبرك الذي قرره الإمام الحافظ ابن حجر والإمام الحافظ النووي، وكتبهم مشحونة بذلك، وكذلك مسألة التوسل بالأنبياء والصالحين، لا خلاف بين الأئمة فيها[1] ، حتى جاء أمثال الشيخ أبن باز رحمه الله تعالى فأنكرها، وزعم أنها مفضية إلي الشرك، فعلي رأيه: أن هؤلاء الأئمة الحفاظ دعاة إلي الشرك، فيا للعار والشنار؟؟؟

بل بلغ التطاول وسوء الظن بأئمة المسلمين من هذه الطائفة التكفيرية أن قام أحد تلاميذ ابن باز، فألف رسالة بعنوان : ((**الأخطاء الأساسية في توحيد الألوهية الواقعة في فتح الباري**))، شنع فيها صاحبها علي أمير المؤمنين في الحديث الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى، لتجويزه التوسل، وقوله: باستحباب الزيارة النبوية، وهذا غاية في الغلو والتعصب[2] والجهل من صاحب الرسالة المذكورة.

([1]) أنظر مثلا : المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم للإمام الحافظ القرطبي مجلد[٧] ص:[٢٩٣]، وانظر عمدة القاري شرح صحيح البخاري للحافظ بدر الدين العيني: مجلد [٢] الجزء الثاني، ص:[١٧]، وانظر من نفس الجزء ص:[٢٧٥]، وغيرها كثير وكثير؟؟؟

([2]) ومثل هذا ما حدثنا به كثير من الإخوة الذين حضروا جنازة العلامة محدث الحرمين **محمد علوي** المالكي رحمه الله تعالى : بأن لإمام **السديس** امتنع من الصلاة علي جنازة الشيخ **محمد علوي** لما أدخلت الحرم ، واعتزل الجماعة، وصلي عليه باقي أئمة الحرم،ومعني ذلك أنه يعتقد أن الشيخ **محمد** غير مسلم، وهذا هو الذي يؤم المسلمين في الحرمين الشريفين ؟؟؟ ! فإن صح هذا فإنه غلو فاحش فإنا لله وإنا إليه راجعون .

فيا للعار والشنار، قاضي قضاة المسلمين وشيخ الحفاظ والمحدثين وإمامهم ومفخرة المسلمين أحمد بن حجر العسقلاني[1] ، تصنف فيه بدون حياء رسالة تحوي هذا المعنى الذي لا يدل إلا على مبلغ انحراف مصنفها المسكين، وممن دله عليها على جماعة المسلمين، ولكن أهل الفضل لا يكترثون بمصنف تألف، فغايته إنه صرير باب أو طنين ذباب، ولا يضر البحر العظيم أمثاله.

ما يضر البحر أمسى زاخرا أن رمي فيه غلام بحجر

ولو كتبت مثل هذه الرسالة في عصر انتشار العلم والعناية بأهله، لكان للقضاء وللعلماء موقف آخر من هذا المتطاول وأمثاله، وأهل الحق يعلمون فساد مقالات المتشددين، وإن الحق لم يخالفهم في المسألتين مرة ؛ وإن هذا الاختلاف من ادبار الدين وليس من إقباله؟؟؟

فيا قومنا ـــ الله، الله ـــ في إسلامكم لا تفسدوه لهوي شيطان مريد أو جاهل مغرد مسكين[2] .اهـ

---

[1] والحافظ مع ذلك إمام ما أئمة أصول الدين، وكلامه في بحث الصفات يسير فيه بسير أئمة أهل السنة والجماعة ، لذا تري أفراخ الكرامية المجسمة القائلين بالقدم النوعي للعرش، وقيام الحوادث بذات الله تعالى ، والمثبتين للحد والجنب والجوارح ، يتناولون فتح الباري، إما بالتعليق أو بالاختصار أو بالحرق أو بالتحذير ، وصنيعهم علامة علي بدعتهم ، وروينا بالإسناد الصحيح إلي العلامة القاضي محمد علي الشوكاني ، إنه لما طلب منه شرح البخاري قال : لا هجرة بعد الفتح.اهـ من رفع المنارة للعلامة المحدث محمود سعيد ممدوح، هامش ص : [٦] .

[2] ينظر رفع المنارة للعلامة محمود سعيد ممدوح ، ص : [٦– ٧] .

وقول ابن باز رحمه الله تعالى : (**والصواب إن ذلك خاص بالنبي ﷺ ولا يقاس عليه غيره ...**) الخ.

كلام باطل لا يحتاج بطلانه لذكر دليل، لأن جميع الطلاب فضلا عن العلماء، يعرفون أن النص لا يخصصه إلا نص، ولا يستطيع هو ولا من يشايعه من دعاة تكفير المسلمين، أن يقيموا دليلا واحدا مخصصا لهذه النصوص التي استنبط منها هؤلاء الأئمة الحفاظ مسألة التبرك، ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا،

وقوله : (**ولأن الصحابة رضي الله عنهم لم يفعلوا ذلك مع غيره...**) الخ ،كلامه كلام فارغ عن المعاني العلمية، لأن عدم فعل الصحابة ليس من الأدلة المخصصة، فالحجة في فعل النبي ﷺ لا في عدم فعل الصحابة رضي الله عنهم ، لذلك لم يقل مثل هذا إلا من شذ ، أمثال الإمام الشاطبي المالكي رحمه الله، وقد تبين خطئه في ذلك، وقد قدمنا عن الأصوليين قولهم :

وثابت ما فعل الرسول   لنا سوي ما خصه الدليل

وقول ابن باز رحمه الله تعالى: (**ولأن فعل مثل هذا لغيره قد يفضي إلي الشرك**). كلام إنسان غير متدبر لما يقول، لأن فعل ما يفضي إلي الشرك لا فرق فيه بين أن يكون بالنبي ﷺ أو بغيره، فإذا كان التبرك أو التوسل فيه عبادة لغير الله سبحانه وتعالي كما يزعم هؤلاء القوم، فإنه لا يجوز لا بالنبي ﷺ ولا بغيره، لأن العبادة لا تصرف لغير مولانا سبحانه وتعالي، فلا يستحقها نبي ولا ولي.

وأما إذا كان التبرك وغيره من باب العمل كما هو معروف، فلا فرق فيه بين التبرك به ﷺ وبين غيره في أصل الجواز.

فما أقر النبي ﷺ عليه أصحابه هو الأصل، وما سواه متفرع عنه حتى يأتي المخصص،

ولا فرق فيه أيضا بين التبرك بالحي والتبرك بالميت، لأن الفاعل المعطي هو الله سبحانه وتعالي، وهو المقصود بجميع الأعمال، سواء كانت تبركا أو غيره، ولأن غيره سبحانه وتعالي لا تأثير له في فعل ما حيا كان أو ميتا .

فلماذا تلك الفروق يا دعاة التكفير؟؟؟؟



التعليق الثامن :

اعتراضه على الحافظ في مسالة غرز الجريد على القبور

شرح الحافظ ابن حجر:

قال الحافظ رحمه الله تعالى: «في مسألة غرز الجريد وقد استنكر الخطابي ومن تبعه وضع الناس الجريدة ونحوه في القبر، عملا بهذا الحديث.

قال الطرطوشي : لأن ذلك خاص ببركة النبي ﷺ وقال القاضي عياض لأنه علل غرزهما علي القبر بأمر مغيب وهو قوله : «**ليعذبان**» .

قلت: أي (**الحافظ**) لا يلزم[1] من كوننا لا نعلم أيعذب أم لا؛ أن لا نتسبب في أمر يخفف عنه العذاب أن لو عذب كمالا يمنع كوننا لا ندري أرُحِم أم لا؛ أن لا ندعوا له بالرحمة؛؛؛

وليس في السياق ما يقطع علي انه باشر الوضع بيده الكريمة بل يحتمل انه قد أمر به،

وقد تأسي بريدة بن الحصيب الصحابي بذلك فأوصي أن يوضع علي قبره جريدتان كما سيأتي في الجنائز من هذا الكتاب وهو أولي أن يتبع من غيره».اهـ كلام الحافظ

---

(1) تأمل هذا التعليل الذي ساقه الحافظ كيف يلتئم مع القواعد العلمية، ثم انظر إلي ما ساقه ابن باز، هل تشم فيه ملائمته للقواعد فضلا عن ملائمته بالفعل؟؛؛؛

تعليق الشيخ ابن باز:

قال ابن باز رحمه الله تعالى معلقا ومعترضا علي كلام الحافظ: «الصواب في هذه المسالة ما قال الخطابي من استنكار الجريد ونحوه علـي القبـور لأن الرسول ﷺ لم يفعله إلا في قبور مخصوصة اطلع علي تعذيب أهلها ولو كان مشروعا نقله في كل القبور وكبار الصحابة كالخلفاء لم يفعلوه وهـم اعلـم بالسنة من بريدة رضي الله عن الجميع، فتنبه». اهـ كلام ابن باز فتح الباري المجلد[١] ص[٤٢٧].

نقض التعليق :

أقول : قول ابن باز رحمه الله تعالى : (**الصواب في هذه المسألة مـا قاله الخطابي الخ؛؛؛**) غير صواب، بل الصواب جواز ذلك، وما علل به ابن باز رحمه الله تعالى في الحقيقة ليس بتعليل علمي، لأن النبي ﷺ إذا فعل فعلا ثبت التأسي به فيه ﷺ، ولو فعله مرة واحدة ما لم يخصص، وعدم ثبوت نقلـه إلي قبور أخري، ليس من المخصصات، كما علمت.

وقول ابن باز رحمه الله تعـالى: (**وكبـار الصـحابة كالخلفـاء لم يفعلوه،الخ؛؛؛**) كلام خارج عن المساجلات العلمية، لأن عدم فعل الصـحابة ليس من الأدلة اللازمة، وليس من مخصصات النصوص كما مر، ولا فرق في هذا بين كبارهم وصغارهم.

كما أن عدم فعل الشيء هو من باب الترك، والترك ليس بحجة، بل فعل الصحابي ليس حجة شرعية يجب اتباعها عند أكثر الأئمة.

وأبعد من هذا أن إجماع الخلفاء الأربعة رضي الله عنهم ليس بحجة عند كثير من الأئمة، وهذا أشار ما إليه في المراقي، وهو يعدد الإجماعات التي ليست بحجة بقوله:

وما إلي الكوفة منه ينتمي والخلفاء الراشدين فاعلم

قال في الشرح : «يعني لا يعتبر إجماع الخلفاء الأربعة منهم أي الصحابة، وذهب أحمد علي أنه حجة، لقوله: ﷺ «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي**» ، وأجيب بأنه محمول علي اتباع السنة والكتاب لا علي اتفاق من ذكر، لأنه اتفاق بعض مجتهدي الأمة». اهـ . نشر البنود الجزء الثاني ص : [٨٣] .

فانظر رحمك الله تعالى: إذا كان هذا فيما فعله الصحابي أو قاله، فكيف في عدم فعله الذي ليس من الأدلة أصلا؟،،، ومن هنا تدرك أن أقوال السلف الصالح ليست حججًا شرعية يتحتم اتباعها وتحرم مخالفتها، وإنما هي كأقوال سائر المجتهدين خلافًا لهؤلاء الإخوة الذين يصرون علي جعلها مصدرًا من مصادر التشريع، لما يفهم من تصرفاتهم وكلامهم مع الآخرين فافهم.



التعليق التاسع :

إنكاره للتأويل مطلقًا

شرح الحافظ ابن حجر:

قال الحافظ رحمه الله تعالى: «وقد تقدم في كتاب الإيمان أن الحياء لغة تغير وانكسار وهو مستحيل في حق الله تعالى فيحمل هنا علي أن المراد أن الله تعالى لا يأمر بالحياء في الحق ولا يمنع من ذكر الحق، وقد يقال إنما يحتاج إلى التأويل في الإثبات ولا يشترط في النفي أن يكون ممكنا، لكن لما كان المفهوم يقتضي أنه يستحي من غير الحق عاد إلي جانب الإثبات فاحتاج إلى تأويله، قاله ابن دقيق العيد.اهـ كلام الحافظ وهو كلام يكتب بماء الذهب لكنه لم يعجب الشيخ ابن باز رحمه الله تعالى.

تعليق الشيخ ابن باز:

فقال معترضا ومعلقا علي كلام الحافظ : «الصواب أنه لا حاجة إلي التأويل مطلقا فإن الله يوصف بالحياء الذي يليق به ولا يشابه فيه خلقه كسائر صفاته وقد ورد في وصفه بذلك نصوص كثيرة فوجب إثباته له علي الوجه الذي يليق به، وهذا قول أهل السنة في جميع الصفات الواردة في الكتاب والسنة الصحيحة وهو طريق النجاة، فتنبه واحذر.والله أعلم».اهـ كلام ابن باز فتح الباري مجلد [١]ص :[٥١٧] .

نقض التعليق :

قلت: ابن باز رحمه الله تعالى: هنا أيضا سلك نفس الطريق الذي سلكه فيما سبق من نفي التأويل مطلقا تبعا لأسلافه النافين للتأويل وهو نفي باطل لا دليل لهم عليه بل لابد من التأويل شاءوا أم أبوا، لأن التأويل من حيث هو لا خلاف فيه بين السلف والخلف بل أجمعوا علي ذلك[1] بيد أن تأويل السلف إجمالي وتأويل الخلف تفصيلي فالمصير إذن واحد، بل كثير من السلف الصالح نقل عنهم بطرق ثابتة التأويل التفصيلي الذي سلكه جمهور الخلف كتأويل الإمام احمد بن حنبل رحمه الله تعالى لقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾[2] بمعني جاء أمر ربك، كما في الأسماء والصفات للحافظ البيهقي ص [٢٩٢] :

وقال البيهقي في مناقب أحمد : أنبأنا الحاكم قال: حدثنا أبو عمرو بن السماك، قال: حدثنا حنبل بن إسحاق، قال: سمعت عمي أبا عبد الله- يعني أحمد- يقول: احتجوا عليّ يومئذ – يعني يوم نوظر في دار أمير المومنين- فقالوا: تجيء سورة البقرة يوم القيامة وتجيء سورة تبارك فقلت لهم: إنما هو

(1) كما سيأتي في كلام الإمام النووي وابن حجر الهيتمي وغيرهما من الأئمة، وقد قال الإمام المقري في إضاءة الدجنة :

والنص إن أوهم غير اللائق   بالله كالتشبيه بالخلائق
فاصرفه عن ظاهره إجماعا   واقطع عن الممتنع الأطماعا

أي فاقطع عن صحة حمله علي المعني الظاهر منه الطمع.اهـ من شرح الإمام الداء رحمه الله تعالى.

(2) سورة الفجر آية: [٢٢]

الثواب قال الله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾[1] إنما يأتي قدرته وإنما القرآن أمثال ومواعظ.

قال البيهقي: وفيه دليل على أنه كان لا يعتقد في المجيء الذي ورد به الكتاب والترول الذي وردت به السنة انتقالاً من مكان إلى مكان كمجيء ذوات الأجسام ونزولها، وإنما هو عبارة عن ظهور آيات قدرته، فإنهم لما زعموا أن القرآن لو كان كلام الله وصفة من صفات ذات ذاته لم يجز عليه المجيء والإتيان، فاجاهم أبو عبد الله بأنه إنما يجيء ثواب قراءته الي يرد إظهارها يومئذ فعبر عن إظهاره إياها بمجيئه.اهـ

وهذا دليل واضح على أن الإمام أحمد رضي الله عنه ما كان يحمل آيات الصفات التي توهم أن الله متحيز في مكان على ظاهرها، ولهذا قال الحافظ ابن الجوزي في دفع شبه التشبيه: وكان أحمد لا يقول بالجهة للباري سبحانه وتعالى.

وقد روى البيهقي في الأسماء والصفات أيضًا عن أبي الحسن المقرئ، قال: نا أبو عمرو الصفار الصفار، ثنا أبو عوانة، ثنا أبو الحسن الميموني، قال: خرج إلي يومًا أبو عبد الله أحمد بن حنبل فقال: ادخل فدخلت مترله، فقلت: أخبرني عما كنت فيه مع القوم وباي شيء كانوا يحتجون عليك؟ قال بأشياء من القرآن يتأولونها ويفسرونها هم احتجوا بقوله: : ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِن

(١) سورة الفجر آية: [٢٢]

رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ﴾[1]، قال: قلت: قد يحتمل أن يكون تتريله إلينا هو المحـــدث لا الذكر نفسه هو المحدث، قلت: -أي البيهقي-: والذي يدل على صحة تأويل أحمد بن حنبل رحمه الله ما حدثنا أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك، قال: أنا عبد الله بن جعفر، ثنا: يونس بن حبيب، ثنا ابو داود، ثنا شعبة عن عاصـــم، عن ابي وائل، عن عبد الله هو مسعود رضي الله عنه، قال: أتيت رســـول الله ﷺ فسلمت عليه فلم يرد عليّ، فأخذني ما قدم وما حدث، فقلت: يا رسول الله أحدث شيء؟ فقال رسول الله ﷺ إن الله عز وجل يحدث لنبيه ثم أمره ما شاء، وإن مما أحدث: ألا تكلموا في الصلاة.اهـــ

(1) سورة الأنبياء : (٢) .

تأويل البخاري:

ورد في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**لقد ضحك الله الليلة، أو عجب من فعالكما**»، قال الحافظ البيهقي في السماء والصفات، قال البخاري: معنى: (**الضحك:الرحمة**). قال أبو سليمان: قول أبي عبد الله قريب، وتأويله على معنى الرضى لفعلهما أقرب وأشبه[1].اهـ

تأويل آخر للبخاري:

وقال في صحيحه عند قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾[2]، قال: **إلا ملكه، ويقال: إلا ما أريد به وجه الله**.اهـ

تأويل أبي الحسن بن مهدي الطبري:

روى البيهقي بسنده إلى أبي رزين قال قال النبي ﷺ: «**ضحك ربنا من من قنوط عباده وقرب غيره**»، فقلت: يا رسول الله ويضحك الرب؟ فقال رسول اله ﷺ: «**نعم**»، قلت: لن نعدم من رب يضحك خيرًا.

قال البيهقي: وذكر أبو الحسن بن مهدي الطبري رحمه الله فيما كتب إلي أبو نصر بن قتادة من كتابه: أن الضحك في هذه الأخبار بمعنى البيان، تقول العرب: ضحكت الأرض إذا أنبتت لأنها تبدي عن حسن النبات وتنفتق عن

---

(1) الأسماء والصفات: (٤٣٣).

(2) القصص: (٨٨).

الزهر كما ينفتق الضاحك عن الثغر، ويقال: ضحكت الطلعة إذا بدا ما كان فيها مستخبيًا، قال الشاعر:

(وضحك المزن بها ثم بكى)

يريد بالضحك إظهار البرق وببكائه المطر.

ثم قال البيهقي: «فأما المتقدمون من أصحابنا فإنهم فهموا هذه الأحاديث ما وقع الترغيب فيه من هذه الأعمال، وما وقع الخبر عنه من فضل الله سبحانه، و لم يشتغلوا بتفسير الضحك مع اعتقادهم أن الله ليس بذي جوارح ومخارج، وأنه لا يجوز وصفه بكشر الأسنان وفغر الفم، تعالى الله عن شبه المخلوقين علوًا كبيرًا»[1].

([1]) الأسماء والصفات: (437 -436).

تأويل جعفر الصادق:

ومن ذلك ما رواه ابن تيمية، عن جعفر الصادق رضي الله عنه، من تأوله الوجه في قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾[1] بـ((الدين)) وما رواه عن الضحاك من تأويله الوجه في الآية ذاتها بـ((ذات الله تعالى والعرش والجنة والنار))

أما هو أي ابن تيمية فقد رجح أن يؤول الوجه بمعنى الجهة ويكون المعني كل شيء هالك إلا ما أريد به جهة الله تعالى، ثم قال وهكذا قال جمهور السلف[2] .اهـ

تأويل ابن عباس:

وقد صح وثبت عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، أنه أول لفظة الساق الواردة في قوله تعالى : ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [3] بـ(الشدة).

ففي الأسماء والصفات للبيهقي: ((قال أبو سليمان الخطابي رحمه الله: هذا الحديث مما تهيب القول فيه شيوخنا فأجروه على ظاهر لفظه و لم يكشفوا عن باطن معناه، على نحو مذهبهم في التوقف عن تفسير كل ما لا يحيط العلم بكنهه من هذا الباب، وقد تأوله بعضهم على معنى قوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ

(١) سورة القصص آية:[٨٨] .

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية ، مجلد : [٢] ص:[٤٢٨]، بواسطة كتاب السلفية، للعلامة الأصولي محمد سعيد رمضان البوطي .

(٣) سورة القلم آية: (٤٢) .

سَاقٍ﴾ [1] فروي عن ابن عباس أنه قال: عن شدة وكرب، قال أبو سليمان: فيحتمل أن يكون معنى قوله: يوم يكشف ربنا عن ساقه أي عن قدرته التي تنكشف عن الشدة والمعرة، وذكر الأثر الذي حدثناه أبو عبد الله الحافظ، قال: أنا أبو زكريا يحيى بن محمد الأنبري، قال: نا الحسين بن محمد القباني، نا سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي، نا عبد الله بن مبارك، أنا أسامة بن زيد، عن عكرمة، عن ابن عباس، أنه سئل عن قوله تبارك وتعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [2]: قال إذا خفي عليكم شيء من القرآن فابتغوه من الشعر، فإنه ديوان العرب، أما سمعتم قول الشاعر :

اصبر عقاق إنه شرباق ** قد سنّ قومك ضرب الأعناق

وقامت الحرب بنا على ساق

قال ابن عباس: هذا يوم كرب وشدة» [3].اهـ

وأول سيدنا ابن عباس أيضا الأيدي في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾[4] أي بقوة كما في تفسير ابن جرير، وغير هؤلاء كثير نقلت عنهم تأويلات للآيات والأحاديث المتشابهة.

---

(١) سورة القلم آية: (٤٢) .

(٢) سورة القلم آية: (٤٢) .

(٣) الأسماء والصفات: (٣٢٥) .

(٤) سورة الذاريات آية : (٤٧) .

تأويل عكرمة مولى ابن عباس:

روى البيهقي أيضًا في الأسماء والصفات بسنده إلى عمرو بن أبي زائدة قال: «سمعت عكرمة سئل عن قوله سبحانه: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [1]، قال: إذا اشتد الأمر في الحرب قيل: كشفت الحرب عن ساق، قال: فأخبرهم عن شدة ذلك» [2].اهـ

تأويل حماد بن زيد:

قال الحافظ البيهقي: «وقرأت بخط الأستاذ أبي عثمان رحمه الله في كتاب الدعوات عقيب حديث النزول، قال الأستاذ أبو منصور يعني الحمشاذي على إثر الخبر وقد اختلف العلماء في قوله: «ينزل الله»، فسئل أبو حنيفة عنه، فقال: ينزل بلا كيف، وقال حماد بن زيد: نزوله إقباله، وقال بعضهم: ينزل نزولاً يليق بالربوبية بلا كيف من غير أن يكون نزوله مثل نزول الخلق بالتجلي والتملي لأنه جل جلاله منزه عن أن تكون صفاته مثل صفات الخلق، كما كان منزهًا عن أن تكون ذاته مثل ذات الغير، فمجيئه وإتيانه ونزوله على حسب ما يليق بصفاته، من غير تشبيه وكيفية» [3].اهـ

---

(١) سورة القلم آية: (٤٢) .

(٢) الأسماء والصفات: (٣٢٦) .

(٣) الأسماء والصفات: (٤٢١) .

مجاهد تلميذ عبد الله بن عباس:

روى الحافظ البيهقي بسنده إلى مجاهد، إنه قال في قوله تعالى: «...﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾: قال: قبلة الله، فأينما كنت في شرق أو غرب فلا توجهن إلا إليها»[1].

تأويل الإمام النضر بن شميل وهو الإمام الحافظ اللغوي الكبير من رجال الستة المولود سنة: ١٢٢هـ

ذكر الحافظ البيهقي في الأسماء والصفات[2]، والحافظ ابن الجوزي في دفع شبه التشبيه، أن النضر بن شميل قال: إن معنى حديث: «**حتى يضع الجبار فيها قدمه**» أي من سبق في علمه أنه من أهل النار. وبنحو ذلك قال الإمام أبو منصور الأزهري، وقال الإمام ابن الأعرابي: القدم المتقدم.نقل ذلك كله الحافظ ابن الجوزي في دفع شبه التشبيه عنه[3].

(1) الأسماء والصفات: [٣٠٩].

(2) الأسماء والصفات:[٣٥٢].

(3) دفع شبه التشبيه: [١٧٠].

تأويل الإمام الحسن البصري التابعي الجليل:

وقال الحافظ ابن الجوزي -أيضًا-: «وقد حكى أبو عبيد الهروي عن الحسن البصري أنه قال: القدم هم الذين قدمهم الله تعالى من شرار خلقه وأثبتهم لها»(١). اهـ

تأويل الإمام هشام بن عبيد الله المتوفى عام: ٢٢١هـ:

قال الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء: قال محمد بن خلف الخراز: سمعت هشام بن عبيد الله الرازي يقول: القرآن كلام الله غير مخلوق، فقال له رجل: أليس الله يقول: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ﴾(٢) ما يأتيهم فقال: محدث إلينا وليس عند الله بمحدث، قلت لأنه من علم الله وعلم الله لا يوصف بالحدوث»(٣). اهـ كلام الحافظ الذهبي.

تأويل الإمام الحافظا بن حبان صاحب السنن المشهور:

قال في صحيحه في حديث: «...**حتى يضع الرب قدمه فيها**» -يعني جهنم-: «هذا الخبر من الأخبار التي أطلقت بتمثيل المجاورة، وذلك أن يوم القيامة يلقى في النار من الأمم والأمكنة التي يعصى الله عليها، فلا تزال تستزيد حتى يضع الرب جل وعلا موضعًا من الكفار والأمكنة في النار فتمتلئ،

---

(١) دفع شبه التشبيه: [١٧٠].

(٢) سورة الأنبياء : (٢) .

(٣) سير أعلام النبلاء: [١٠/٤٤٦].

فتقول: قط قط، تريد حسبي حسبي، لأن العرب تطلق في لغتها اسم القدم على الموضع، قال الله عز وجل: ﴿أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ﴾(١) يريد موضع صدق، لا أن الله عز وعلا يضع قدمه في النار، جل ربنا وتعالى عن مثله وأشباهه»(٢).اهـ

والحافظ بن حبان رحمه الله تعالى له مواقف جليلة دافع فيها عن حرم أهل الحق، من ذلك ما ذكره الحافظ السبكي يرحمه الله تعالى في ترجمته من طبقات الشافعية الكبرى، عن أبي إسماعيل الهروي المجسم المشهور الذي يلقبه أهل التشبيه بشيخ الإسلام أنه قال: «سألت يحيى بن عمار عن ابن حبان؟ قلت: رأيته؟ قال: وكيف لم أره؟ . ونحن أخرجناه من سجستان، كان له علم كثير، ولم يكن له كبير دين، قدم علينا فأنكر الحدّ لله، فأخرجناه من سجستان.

قال السبكي: انظر ما أجهل هذا الجارح!! وليت شعري من المجروح؟ مثبت الحد لله أو نافيه! وقد رأيت للحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي رحمه الله، على هذا كلامًا جيدًا أحببت نقله بعبارته، قال رحمه الله ومن خطه نقلت: يا لله العجب! من أحق بالإخراج والتبديع وقلة الدين!؟».اهـ

وقد ذكر الحافظ ابن حجر في لسان الميزان عن الحافظ الذهبي أنه قال بعد نقله هذه القصة: «قلت: إنكاره الحد وإثباتكم للحد نوع من فضول

---

(١) يونس: (٢).

(٢) صحيح ابن حبان: [١/٥٠٢].

الكلام والسكوت عن الطرفين أولى، إذ لم يأت نص بنفي ذلك ولا إثباته، والله تعالى ليس كمثله شيء، فمن أثبته قال له خصمه جعلت له حدًا برأيك ولا نص معك بالحد، والمحدود مخلوق تعالى عن ذلك علوًا كبيرًا، وقال هو للنافي: ساويت ربك بالشيء المعدوم إذ المعدوم لا حد له».اهـ

قال الحافظ رادًا على الذهبي: «قوله: قال له النافي: ساويت ربك بالشيء المعدوم إذ المعدوم لا حد له: نازل[1] فإنا لا نسلم أن القول بعدم الحد يفضي إلى مساواته بالمعدوم بعد تحقق وجوده»[2].اهـ

قال أسير ذنوبه: هذا جواب سديد مسكت لا يستطيع أحد رفعه

وهذا كله يثبت بلا مرية أن السلف الصالح أولوا تأويلا تفصيليا علاوة على ما قلناه: من أنه لا خلاف بين السلف والخلف في التأويل الذي هو: صرف اللفظ عن ظاهره لدليل؟؟؟ وهذا ما نقله الأئمة الثقات عنهم.

وإليك بعض نقولهم في ذلك:

الحافظ النووي:

يقول الإمام الحافظ الحجة النووي رحمه الله تعالى: «اعلم أن لأهل العلم في أحاديث الصفات وآيات الصفات قولين: أحدهما: وهو مذهب معظم السلف

(1) أي باطل.

(2) لسان الميزان: [٥/١١٣] فما بعدها.

أو كلهم، أنه لا يتكلم في معناه، بل يقولون يجب علينا أن نؤمن بها ونعتقد لها معنى يليق بجلال الله تعالى وعظمته، مع اعتقادنا[1] الجازم أن الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ؟؟؟﴾[2] وأنه متره عن الجسم والانتقال والتحيز في جهة، وعن سائر صفات المخلوق، وهذا القول هو مذهب جماعة من المتكلمين، واختاره جماعة من محققيهم وهو أسلم.

والقول الثاني: وهو مذهب معظم المتكلمين، أنها تتأول علي ما يليق بها علي حسب مواقعها، وإنما يسوغ تأويلها لمن كان من أهله، بأن يكون عارفا بلسان العرب وقواعد الأصول والفروع، ذا رياضة في العلم».اهـ المراد، شرح مسلم، مجلد: [٢]، الجزء الأول ص:[١٩] .

وقال النووي أيضا: «أما قوله ﷺ «**عن يمين الرحمن**» فهو من أحاديث الصفات، وقد سبق في أول الشرح بيان اختلاف العلماء فيها؟؟؟

وإن منهم من قال : نؤمن بها فلا نتكلم في تأويله ولا نعرف معناه، لكن[3] نعتقد أن ظاهرها غير مراد، وأن لها معني يليق بالله تعالى، وهذا مذهب جماهير السلف وطوائف من المتكلمين.

---

(١) تأمل، هذا هو مذهب السلف، فأين ادعاء السلفية الذين يثبتون الجهة والمكان لله سبحانه وتعالي ، والحركة والقيام والجلوس، وغير ذلك مما هو مستحيل في حقه تعالى ؟؟؟؟

(٢) الشورى (١١) .

(٣) تأمل هذا الإستدراك ولا تغفل عنه فإنه بيت القصيد.

والثاني: أنها تؤول على ما يليق بها، وهذا قول أكثر المتكلمين». اهـ المراد شرح مسلم مجلد [٦]، الجزء الثاني، ص: [٢١١] وما بعدها.

ابن حجر الهيتمي:

ويقول الإمام ابن حجر الهيتمي رحمه الله تعالى في الفتاوي الحديثية ما نصه:

«مطلب على أنه لا خلاف بين السلف والخلف، في أنه لا بد من التأويل الإجمالي في النصوص الموهمة

فإن قلت الفرق بينهما واضح، فإن تينك الفرقتين قد ورد في الكتاب والسنة ما يصح بقولهما، لولا ما امتنَّ الله تعالى به على الأمة من توفيق سلفها وخلفها إلى صرف تلك النصوص عن ظواهرها.

وإنما الخلاف بين السلف والخلف في التأويل التفصيلي، فالسلف يرجحون أولوية الإمساك عنه لعدم احتياجهم إليه لصلاح زمنهم، والخلف يرجحون أولويته بل وجوب الخوض فيه لفساد زمنهم وكثرة مبتدعته، وقوة شوكتهم وتمويه شبههم». اهـ ص:[٢٠١].

العلامة محمود محمد السبكي:

وقال الإمام العلامة محمود محمد السبكي شارح سنن أبي داود: «قد نقل العلامة أحمد زروق عن أبي حامد أنه قال لا خلاف في وجوب التأويل عند

تعيين شبهة لا ترتفع إلا به، والحاصل: أن الخلف لم يخالفوا السلف في الاعتقاد وإنما خالفوهم في تفسير المتشابه للمقتضي الذي حدث في زمانهم دون زمان السلف كما علمت. بل اعتقادهم واحد، وهو أن الآيات والأحاديث المتشابهات مصروفة عن ظاهرها الموهم تشبيهه تعالى بشيء من صفات الحوادث وأنه- سبحانه وتعالي- مخالف للحوادث، فليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ولا مستقر علي عرش ولا في سماء ولا يمر عليه زمان وليس له جهة إلي غير ذالك مما هو من نعوت المخلوقين، فمن اعتقد وصفه تعالى بشيء منها فهو كافر بإجماع السلف والخلف. نسأل الله تعالى حسن الاعتقاد». هـ الدين الخالص المجلد الأول، ص:(٢٥).

ولقد أبدع الإمام بدر الدين بن جماعة وقال كلمة مهمة في مقدمة كتابه القيم (إيضاح الدليل) هاك نصها: قال: «وقد ذكرت في هذا المختصر معاني ما تمسكوا به من الآيات الكريمة، والأخبار الصحيحة والحسنة والسقيمة، وما يجب ردّ معانيها إليه، ويتعين حملها عليه مما يليق بجلال عظمته وكمال صفاته وقدم عزته على ما تقتضيه لغة العرب التي نزل بها القرآن، ومفهوم ذلك بين أهل اللسان قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾[1] ، فأرسل سيدنا محمدًا ﷺ بلسان قومه العربي المبين، وبه نزل القرآن، ونيطة به عقود الإيمان، وبه وردت أدلة الأحكام، وبيان الحلال والحرام، وخوطبوا علي ما يعرفونه من لغاتهم ويفهمونه من مخاطابتهم، من حقائقها، ومجازاتها، ومجملاتها ومفصلاتها، ومضمراتها، وإشاراتها، واستعارتها، وكناياتها،

---

(١) إبراهيم: (٤).

ونصوصها وظواهرها، وعمومها وخصوصها، ومطلقها ومقيدها، فلم يحتاجوا عند نزول الكتاب إليهم وورود السنة عليهم إلى سؤال عن مدلول الألفاظ لمعرفتهم بمعناها، ولا بحث عن محلها لفهمهم لمقتضاها، ولذلك لما نزل ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَآئِكُمْ﴾[1]، لم يشكّوا أنه الجماع، و: ﴿وَلاَ تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلاَ تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾[2]، لم يشكوا أنه البخل والجود، : ﴿وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ﴾[3]، لم يشكوا أن معنى الإنزال فيه الخلق، وكذا: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنْ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ﴾[4]، فكذلك لم يشكوا أن ما لا يليق بجلال الله تعالى لم يُرَد في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾[5]، ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[6] ونحوه من الآيات.

ومن السنة: **«ينزل ربنا في كل ليلة»**، **«الحجر السود يمين الله في الأرض»**، **«القلب بين أصبعين من أصابع الرحمن»**، **«فإن الله قبل وجهه»**، كل ذلك ونحوه لم يشكوا أن ما لا يليق بجلال الرب تبارك وتعالى غير مراد، وأن المراد بذلك المعاني اللائقة بجلاله تعالى من مجازات الألفاظ وتأويلاتها لما فهموه منه لم يسألوا عنه، ولو لم يفهموا منه ما يليق بجلال الرب تعالى لسألوا عنه وبحثوا، وكيف لا وقد سألوا عن المحيض وأموال اليتامى والأهلة والإنفاق

---

(1) بقرة: (١٨٧).

(2) الإسراء: (٢٩).

(3) الحديد: (٢٥).

(4) الزمر: (٦).

(5) الأعراف : (٥٤) .

(6) سورة الحديد: (٤).

ولبس الإيمان بالظلم، وصلاة المصلين إلى بيت المقدس من المتوفين قبل تحويل القبلة فكيف يتركون السؤال عن صفات الرب العلية عند عدم فهم ما ورد فيها مع علمهم أن معرفة الله تعالى أصل الإيمان ومنبع العرفان، ولكن لما انتشر الإسلام في الأرض، ودخل فيه من لا يعرف تصاريف لسان العرب من الأعاجم والأنباط، والتبس عليهم اللسان العربي بالعرفي، لعدم علمهم بتصاريفه، من حقيقة، ومجاز، وكناية، واستعارة، وحذف، وإضمار، وغير ذلك، وقع من وقع في التجسيم، وطائفة في التعطيل، وتفرقة الآراء في الكلام عن الذات والصفات كما أخبر الصادق ﷺ عن فرقة الأمة الكائنة بعده، فاحتاج أهل الحق إلى الردّ على ما ابتدعوه ولإقامة الحجج على خطأ ما تقولوه، وانقسموا قسمين:

أحدها: أهل التأويل وهم الذين تجردوا للرد على المبتدعة، من المجسمة والمعطلة، ونحوهم من المشبهة والمعتزلة والخوارج، لما أظهر كل منهم بدعته ودعا إليها، فقام أهل الحق بنصرته ودفع الدافع عنه بإبطال بدعته وردوا تلك الآيات والأحاديث المحتملة إلى ما يليق بجلال الله تعالى من المعاني بلسان العرب وأدلة العقل والنقل، ليحق الله الحق بكلماته، ويبطل الباطل بحججه ودلالالته.

القسم الثاني: القائلون بالقول المعروف بقول السلف، وهو القطع بأن ما لا يليق بجلال الله تعالى غير مراد، والسكوت عن تعيين المعنى المراد من المعاني اللائقة بجلاله تعالى، إذا كان اللفظ محتملاً لمعاني تليق بجلال الله تعالى.

فالصنفان قاطعان بأن ما لا يليق بجلال الله تعالى من صفات المحدثين غير مراد، وكل منهما على الحق،و قد رجح قوم من الأكابر الأعلام قول السلف

لأنه أسلم، وقوم منهم قول أهل التأويل، للحاجة إليه ولأنه أعلم، ومن انتحل قول السلف، وقال بتشبيه أو تكييف أو حمل اللفظ على ظاهره مما يتعالى الله تعالى عنه من صفات المحدثين فهو كاذب في انتحاله بريء من قول السلف واعتداله»(١).

قلت: فقد عنَّ لك أخا الإسلام من كلام هؤلاء الأئمة حفاظ السنة: أن التأويل لا بد منه، ولا خلاف بين السلف والخلف في ذلك.

وإنما الخلاف بينهم في التفصيل، فالخلف فصلوا للداعي إلي ذلك، وهو كثرة المشبهة وغيرهم من المبتدعة، ولا مفر من ذلك كما يقول الإمام ابن حجر الهيتمي في كلمته السابقة، والسلف أجملوا لعدم الداعي إلي ذلك كما قال ابن حجر أيضا.

لكن المهم في الأمر الذي يجب أن يكون معلوما لطالب الحق: أن جميع السلف والخلف أولوا، وصرفوا تلك الأدلة عن ظواهرها المستحيلة، خلافا لما يشيعه عبد العزيز بن باز والذين معه؛ من أن السلف لم يؤولوا مطلقا فإنه محض افتراء، بل نقلنا لك عن أئمة كبار من سادات السلف الصالح، أنهم أولوا تأويلاً تفصيليًا، فلا يضلك هؤلاء المتشبعون بما لم يعطوا واحذرهم فإنهم فتنة هذا العصر.

---

(١) إيضاح الدليل، لقاضي القضاة بدر الدين بن جماعة: [١١٨-١٢٠].

وللعلامة الأصولي النظار **محمد سعيد رمضان البوطي**، كلمة مهمة فيما نحن بصدده أحببت نقلها رغم طولها.

قال رحمه الله تعالى:

«المتشابه من آيات الصفات وموقف كل من السلف والخلف منها:

غير أنه يشكل علي هذا- بحسب الظاهر- آيات في كتاب الله، وآحاديث ثابتة عن رسول الله ﷺ، تفيد بظاهر ألفاظها وتعابيرها ثبوت بعض هذه النقائص أو النقائض التي نفيناها عن ذات الله ﷻ، كالجهة والجسمية والجوارح والأعضاء والتحيز في المكان. كقوله سبحانه وتعالي:﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر:٢٢] وقوله:﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾[الفتح:١٠] وقوله:﴿... بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة:٦٤] وقوله:﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:٥] وكقوله ﷺ: «**إن قلوب بني آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن**» ، وقوله: «**إن الله خلق آدم على صورته**» .

فكيف نوفق بين ما ذكرناه وأوضحناه بالأدلة القاطعة اليقينية، وبين ظاهر هذه الآيات والنصوص؟

والجواب: أن هذه النصوص القرآنية من نوع المتشابه الذي ذكر الله عزّ وجلّ أن في كتابه الكريم آيات منه، **والمقصود بالمتشابه كل نص تجاذبته الاحتمالات حول المعني المراد منه وأوهم بظاهره ما قامت الأدلة علي نفيه.**

غير أن هنالك آيات أخري تتعلق بصفات الله تعالى أيضا. ولكنها محكمات أي قاطعة في دلالتها لا تحتمل إلا معناها الواضح الصريح كقوله ﷻ : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾[1]وقوله : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ (١) اللَّهُ الصَّمَدُ (٢) لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ (٣) وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ (٤)﴾[2]. وقد أوضح الله في كتابه بصريح العبارة، ضرورة اتباع المؤمن للنصوص المحكمة في كتابه، وبناء عقيدته في الله بموجبها، ووضع النصوص المتشابه، من ورائها، من حيث فهمها والوقوف على المعني المراد منها، وشدد النكير على من يتجاهل النصوص المحكمة النيرة القاطعة ليلحق العبارة المتشابهة الغامضة، ويفسرها كما يشاء وذالك في قوله عزّ وجلّ: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾[3].

القاسم المشترك بين الفريقين:

وبناء علي ذلك فقد اتفق المسلمون كلهم، علي تتريه الله تعالى عما يقتضيه ظاهر تلك النصوص القرآنية، والأحاديث النبوية، من الصفات

(١) الشورى (١١) .

(٢) الإخلاص : (١ ــ ٤) .

(٣) آل عمران: (٧) .

المنافية لكمال الله وألوهيته، تنفيذًا لأمر الله عزّ وجلّ، وانسجامًا مع تحذيره من إتباع المتشابه والخوض في تأويله مع ترك المحكم الواضح.

وبعد أن اتفقوا علي ذلك- وهذا هو القدر الذي يجب أن يعتقده المسلم- اختلفوا في موقفهم من النصوص المتشابهة، إلي مذهبين:**أولهما**: تمسك به السلف المتقدمون، **وثانيهما**: جنح إليه من بعدهم من المتأخرين.

ما انفرد به السلف:

فمذهب السلف : هو عدم الخوض في تأويل أو تفسير تفصيلي لهذه النصوص، والاكتفاء بإثبات ما أثبته الله تعالى لذاته، مع تتريه عزّ وجلّ عن كل نقص ومشابهة للحوادث، وسبيل ذلك التأويل الإجمالي لهذه النصوص، وتحويل العلم التفصيلي بالمقصود منها إلي علم الله عزّ وجلّ.

أما ترك هذه النصوص علي ظاهرها دون أي تأويل لها سواء كان إجماليًا أم تفصيليًا، فهو غير جائز، وهو شيء لم يجنح إليه سلف ولا خلف، كيف ولو فعلت ذلك لحمّلت عقلك معاني متناقضة في شأن كثير من هذه الصفات، فقد أسند الله إلي نفسه **العين** بالإفراد في قوله تعالى:﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه:٣٩] وأسند مرة أخري إلي نفسه **الأعين** بالجمع فقال:﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور:٤٨] فلو ذهبت تفسر كلاً من الآيتين علي ظاهرها دون أي تأويل لألزمت القرآن بتناقض هو منه بريء. وتقرأ قوله تعالى:﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:٥] وقوله : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق:١٦] فإن فسرت الآيتين علي ظاهرهما دون أي تأويل

إجمالي ألزمت كتاب الله تعالى بالتناقض الواضح، إذ كيف يكون مستويًا علي عرشه وبدون أي تأويل، ويكون في الوقت نفسه أقرب إلي من حبل الوريد بدون أي تأويل؟!

وتقرأ قوله تعالى : ﴿أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ [تبارك:١٦]: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤] فلئن فسرتهما علي ظاهرهما أقحمت التناقض في كتاب الله ﷻ كما هو واضح.

ولكنك عندما تتره الله حيال جميع هذه الآيات عن مشابهة مخلوقه في أن يتحيز في مكان وتكون له أبعاد وأعضاء وصورة وشكل، ثم أثبت لله ما أثبته هو لذاته، علي نحو يليق بكماله، وذلك بأن تكِل تفصيل المقصود بكلّ من هذه النصوص إلي الله ﷻ سلِمْت بذلك من التناقض في الفهم وسلّمت القرآن من توهم أي تناقض فيه. هذه هي طريقة السلف رحمهم الله. ألا تراهم يقولون عنها:**أمروها بلا كيف** إذ لولا أنهم يؤولونها تأويلاً إجماليًا بالمعني الذي أوضحنا لما صح منهم أن يقولوا ذلك. إذ لماذا يمروها بلا كيف ودلالة اللغة والصياغة العربية واضحة تمنع كل لبس أو جهل سواء في أصل المعني أم كيفيته. ولكنهم أيقنوا أن الأمر ليس علي ظاهر ما تدل عليه الصياغة واللغة، بسبب ما دلت عليه الآيات المحكمة الأخرى، وهذا تأويل إجمالي واضح. إلا أنهم لم يقحموا أنفسهم في تفسير هذه النصوص بكيفيات أخري يلتزمونها، وهذا هو التوقف عن التأويل التفصيلي، فتأمل ذلك فإنه دقيق وهو الحق الذي لا ينبغي أن يلتبس عليك بغيره.

ما انفرد به الخلف:

ومذهب **الخلف** الذين جاؤوا من بعدهم هو تأويل هذه النصوص بما يضعها علي صراط واحد من الوفاق مع النصوص المحكمة الأخرى التي تقطع بتتره الله عن الجهة والمكان والجارحة. ففسروا **الاستواء** في :﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:٥] بتسلط **القوة والسلطان** وهو معني ثابت في اللغة ومعروف.

وفسروا **اليد** في الآية الأخرى **بالقوة أو بالكرم، والعين بالعناية والرعاية،** وفسروا **الأصبعين** في الحديث **بالإرادة والقدرة،** وقالوا عن حديث «**إن الله خلق آدم علي صورته**» : إن **الضمير** راجع إلي **آدم لا إلي ذات الله،** إن الله خلق آدم منذ اللحظة التي أوجده فيها علي صورته وهيئته التي كان يتمتع بها فيما بعد، فلم يتطور من شكل إلي آخر، وقالوا أيضًا: ويحتمل أن يعود الضمير فيه علي الأخ، المذكور في صدر الحديث، حسب الرواية التي ساقها مسلم في صحيحه، وهي: «**فإذا قاتل أحدكم أخاه فليجتنب الوجه، فإن الله خلق آدم علي صورته**» أي فليكرم الوجه الذي هو مظهر لخلقة آدم عليه السلام. أو الضمير عائد إلي ذات الله تعالى، وذلك كما تدل عليه الرواية الثابتة الأخرى: «**إن الله خلق آدم علي صورة الرحمن**» . ولكن **الصورة** بمعني **الصفة،** أي جهزه بصفات **العلم والإدراك** التي هي من صفات الله عزّ وجلّ.

واعلم أن مذهب السلف في عصرهم كان هو الأفضل والأسلم، والأوفق مع الإيمان الفطري المرتكز في كل من العقل والقلب. ومذهب الخلف في عصرهم أصبح هو المصير الذي لا يمكن التحول عنه، بسبب ما قامت فيه من

المذاهب الفكرية والمناقشات العلمية، وبسبب ظهور البلاغة العربية مقعدة في قواعد من المجاز والتشبيه والاستعارة.

وهكذا، فقد كان بوسع **الإمام مالك** رحمه الله أن يقول في عصره لذلك الذي سأله عن معني **الاستواء** في الآية : **الكيف غير معقول، والاستواء غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة**. إذ كان العصر عصر إيمان ويقين راسخين، بسبب قرب العهد بعصر **النبوة** وامتداد الإشراق إليه. ولكن لم يكن بوسع الأئمة الذين قاموا في عصر التدوين وازدهار العلوم واتساع حلقات البحث وفنون البلاغة أن يسلموا ذلك التسليم دون أن يحللوا هذه النصوص علي ضوء ما انتهوا إليه من فنون البلاغة والمجاز، خصوصًا وإن فيهم **الزنادقة** الذين لا يقنعهم منهج التسليم، ويتظاهرون بالحاجة إلي الفهم التفصيلي، وإن كانوا في حقيقة الأمر معاندين.

والمهم أن تعلم بأن كلاً من المذهبين منهجان إلي غاية واحدة ، لأن المآل فيهما إلى **أن الله عزّ وجلّ لا يشبه شيء من مخلوقاته وأنه منزه عن جميع صفات النقص**، فالخلاف الذي تراه بينهما خلاف لفظي وشكلي فقط.

هذا، وليس لنا شأن في هذا المقام، بتلك الطوائف التي شذت، ممن يقال عنهم **المعطلة**، **أو المجسمة**، وهم الذين تخيلوا الله عزّ وجلّ في صورة جسم، ثم ذهبوا يتخيلون له **الشكل والسمت** الذي يريدون، متمسكين بظواهر هذه النصوص ومعرضين عن النصوص القاطعة الأخرى، ومتجاهلين طبيعة هذه اللغة وما فيها من مجاز واستعارة وأساليب مختلفة في التعبير.

فهؤلاء لا يقام لهم أي حساب فيما يتعلق بكتاب الله تعالى وتفسيره وليسوا من نصوصه- محكمة أو متشابهة- في شيء. وإنما هم قوم تصوروا الذات الإلهية كما صورته أخيلتهم المجردة، ثم استنهضوا آيات من كتاب الله تعالى إلي تلك الأخيلة لتصدقها وتؤمن لهم بها، وأنّي لآيات الله الباهرة أن تدلّ إلا علي الحق المنير، فعادوا يعكفون علي أصنام لهم أقاموها في رؤوسهم بدلاً من أن ينصبوها أمام أعينهم. وليس أصدق في وصف حالهم مما قال الله عزّ وجلّ عنهم: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾»[1].اهـ

خلاصة ما مضى:

حصيلة ما مضى وخلاصته: أن التأويل من حيث هو أمر أجمع عليه سلف الأمة وخلفها على التفصيل الذي مضى، وأن الجمود على الظاهر الذي تدل عليه تلك الظواهر الظنية دون التفات إلى القطعيات العقلية والنقلية ليس قولاً لأحد من أئمة الإسلام المقتدى بهم.

وأن التأويل الإجمالي المسمى عندهم بالتفويض مقدم على التأويل التفصيلي عند عدم الداعي كما هو الشأن في زمان السلف، وأن التأويل التفصيلي متعين عند وجود السبب الذي لا يزال إلا به كما هو الحال في ما بعد زمن السلف.

(1) كبرى اليقينيات الكونية ص:[١٣٧- ١٤٢].

الحافظ ابن الجوزي:

وفي هذا يقول الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي: «وقول المشبهة: أن الصحابة ما اشتغلوا بالتأويل. فأقول: وكما لم يشتغلوا بالتأويل لم يشتغلوا بالتشبه والتمثيل، وأسألك هل كان الصحابة عارفين بالله أو غير عارفين به؟ فإن قلت: غير عارفين به فهذا كفر، وإن قلت: عارفين وجبت عليك المعرفة كما وجبت عليهم، وإن أمكنك أن تعرف معبودك بدون اشتغال بهذه الألقاب والعبارات فلا حرج عليك، ومثالك مثال رجل يقول: إن الصحابة كانوا إذا أرادوا أن يقصدوا مكة لا يدخلون الكوفة لأنها لم تكن على طريقهم لأن مقصودهم حضور عرفات لا لأن دخول الكوفة بدعة، فكذلك ها هنا إن كانوا تركوا التأويل ما تركوه لكونه محظورًا وإنما تركوه لأن هذه الشبه والبدع التي ظهرت في هذا الوقت لم تكن في ذلك الوقت تفتقر إلى التأويل بخلاف هذا الوقت فإن البدع فيه قد ظهرت والشبه فيه قد انتشرت فتحتاج فيه إلى التأويل لدحض شبهة التشبيه والتعطيل، وما ذلك بضرب مثل إلا كمثل رجلين أحدهما صحيح والآخر مريض، فترك المريض التداوي حتى أشرف على الهلاك فقيل له: لماذا لا تتداوى؟ فقال: كان هذا لا يتداوى، فقيل له: يا مسكين أنت غالط هذا صحيح والصحيح لا يفتقر للدواء حمر الوحش لا تحتاج لبيطار وإنما أنت مريض، والمريض من هو الآن في هذا الزمان؟ المرض التشبيه والتعطيل والدواء التفسير والتأويل، وكما أن المريض الذي قد اشرف على التلف لا غنية له عن استعمال الدواء اقتداء بالصحيح لأنه يهلك لا محالة

كذلك من غلب عليه مرض التشبيه والتعطيل و لم يتداوى بدواء التفسير والتأويل فإنه يهلك لا محالة.

ثم أقول: وكيف يمكن أن يقال: ما لم تتكلم فيه الصحابة يكون بدعة؟ وكثير من العلوم الشرعية ومن الأقيسة الفقهية وعلوم العربية إلى غير ذلك، لم يتكلموا فيه ولا يقال: إن ذلك بدعة، فإن قلت: إنهم تكلموا في الفقه ولكنهم ما استعملوه بهذه الألقاب من الطرد والعكس، وقياس الخلف وقياس الشبه. فكذلك أقول: تكلموا بالتوحيد و لم يستعملوه بذكر الجسم والجوهر والعرض.

ثم أقول: وكيف يمكن أن يقال: إن السلف ما استعملوا التأويل؟ وقد ورد في الصحيح عن سيد الكونين ﷺ أنه قدم له ابن عباس وضوءه، فقال: «**من فعل هذا**»؟ قلت: أنا يا رسول الله، فقال: «**اللهم فقه في الدين وعلمه التأويل**»، فلا يخلوا إما أن يكون الرسول ﷺ أراد أن يدعو له أو عليه، فلا بد أن تقول: أراد الدعاء له لا عليه، ولو كان التأويل محظورًا لكان هذا دعاء عليه لا له.

ثم أقول: لا يخلو إما أن تقول: إن دعاء الرسول ﷺ ليس مستجابًا فليس بصحيح، وإن قلت: إنه مستجاب فقد تركت مذهبك وبطل قولك: إنهم كانوا [لا] يقولون بالتأويل.

ثم يقال للمشبهة الذين ينكرون التأويل: ما تقولون في قول سيد الأولين والآخرين: «**الحجر الأسود يمين الله في الأرض**» هل تتأول الحديث أم لا؟ فإن قلت: لا أتأوله وأحمل اللفظ على ظاهره، فقد خرقت الإجماع، وألحقت معبودك بالجمادات، ووصفته بها، وهذا شيء يتقدس عنه العبد المخلوق فكيف

بالمولى الخالق؟ ولهذا أجمعت الأمة على تأويل هذا الحديث، من قال بالتأويل ومن أنكره، وكذلك أجمعوا على تأويل قول النبي «**أجد نفَس الرحمن من قبل اليمان**» لاستحالة أن يكون الحجر الأسود صفة من صفات الله تعالى أو يكون له نفس كتصاعد نفس الآدمي.

مساكين سمعوا نفَس الرحمن من صفة الحدثان، إنما هو أويس القرني وضعت كبده على نيران الأشواق فوجد ريحها صدر النبي فقال: إني لأجد نفس الرحمن من قبل اليمن. يا عجبًا من أين لكبد أ ويس رائحة حتى يجد ريحها صدر النبي؟ لكن قلوب الأنبياء رياحين الإيمان. فإذا هاجت وجدتها أرواح الصديقين فاشتاقوا (الأرواح أجناد مجندة، فما تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف).

ثم قال رحمه الله: إذا سمعت (**ينزل الله**) فلا تلوث عقيدتك بدرن التشبيه، فإن كل درن يزول إلا درن التشبيه، فإنه لا يزول، ولو غسل بماء البحر»[1].اهـ

قلت: وقول هذا الإمام جوابًا عن ذلك السؤال: و(كما لم يشتغلوا بالتأويل لم يشتغلوا بالتشبيه والتمثيل). إنما ذكره في سبيل المحاججة وإلا فقد ثبت بما لا يدع مجالا للشك تأويلهم لمتشابه الأخبار كما قدمنا نمازجًا من

(1) مجالس ابن الجوزي في المتشابه من الآيات القرآنية، لابن الجوزي: [١٢- ١٦].

ذلك وقد ذكر هذا الحافظ نفسه بعضها في كتابه هذا وفي كتابه دفع شبه التشبيه.

وما ذكره هنا من التمثيل بحالتي الصحيح والمريض وبنى عليهما مسألة التأويل بقسميه مترلاً كل حالة على ما يليق بها ذكر مثله حافظ الدنيا ابن عساكر في كتابه تبيين كذب المفتري على الإمام أبي الحسن الأشعري حيث قال مبينًا مذهب الأشاعرة في هذه المسألة:

الحافظ ابن عساكر:

قال: «فإنهم -يعني الأشاعرة- بحمد لله ليسوا معتزلة ولا نفاة لصفات الله معطلة لكنهم يثبتون له سبحانه ما أثبته لنفسه من الصفات ويصفونه بما اتصف به في محكم الآيات وبما وصفه به نبيه ﷺ في صحيح الروايات وينزهونه عن سمات النقص والآفات فإذا وجدوا من يقول بالتجسيم أو التكييف من المجسمة والمشبهة ولقوا من يصفه بصفات المحدثات من القائلين بالحدود والجهة فحينئذ يسلكون طريق التأويل ويثبتون تتريهه بأوضح الدليل ويبالغون في إثبات التقديس له والتتريه خوفًا من وقوع من لا يعلم في ظلم التشبيه، فإذا أمنوا من ذلك رأوا أن السكوت أسلم وترك الخوض في التأويل إلا عند الحاجة أحزم، وما مثالهم في ذلك إلا مثل الطبيب الحاذق الذي يداوي بالدواء الموافق فإذا تحقق غلبة البرودة على المريض داواه بالأدوية الحارة ويعالجه بالأدوية الباردة عند تيقنه منه بغلبة الحرارة، وما هذا في ضرب المثال إلا كما روي عن سفيان: إذا كنت بالشام فحدث بفضائل علي رضي الله عنه وإذا كنت

بالكوفة فحدث بفضائل عثمان رضي الله عنه، وما مثـال المتـأول بالـدليل الواضح إلا مثال الرجل السابح فإنه لا يحتاج إلى السباحة ما دام في البر فـإن اتفق له في بعض الأحايين ركوب البحر وعاين هوله عند ارتجاجه وشاهد منه تلاطم أمواجه وعصفت به الريح حتى انكسر الفلك وأحاط به إن لم يستعمل السباحة لهلك فحينئذ يسبح بجهده طلبًا للنجاة ولا يلحقه فيها تقصـير حبًـا للحياة فكذلك الموحد ما دام سالكًا محجة التنزيه آمنًا في عقده من ركوب لجة التشبيه فهو غير محتاج إلى الخوض في التأويل لسلامة عقيدتـه مـن الشـبه والأباطيل، فأما إذا تكدر صفاء عقده بكدورة التكييف والتمثيل فلا بد مـن تصفية قلبه من الكدر بمصفاة التأويل وترويق ذهنه براووق الـدليل لتسـلم عقيدته من التشبيه والتعطيل»[1].اهـ

وما قاله هذان الإمامان الحافظان موضحًا بضرب الأمثلة التي جاءت بمثابة قاعدة فيما نحن بصدده هو ما عليه كافة علماء الإسلام كما سـلف النقـل عنهم.

هذا، وقريب مما ذُكِر، ما ذكره الحافظ أبو سليمان الخطابي بقوله: «ومـن الواجب في هذا الباب أن نعلم أن مثل هذه الألفاظ التي تستشنئها النفوس إنما خرجت على سعة مجال كلام العرب ومصارف لغاتها وأن مذهب كثير مـن الصحابة وأكثر الرواة من أهل النقد؛ الاجتهاد في أداء المعـنى دون مراعـات أعيان الألفاظ وكلٌ منهم يرويه على حسب معرفته ومقدار فهمه وأن يحسنوا

---

(1) تبين كذب المفتري: [٣٨٨- ٣٨٩].

التأني لمعرفة معاني ما رووه وأن يترلوا كل شيء منه مترلة مثله فيما يقتضيه أحكام الدين ومعانيها، على أنك لا تجد بحمد لله ومنّه شيئًا صحت به الرواية عن رسول الله ﷺ إلا وله تأويل يحتمله وجه الكلام ومعنى لا يستحيل في عقل ومعرفة»[1].اهـ

وبهذا تبين أن رفض التأويل جملة وتفصيلاً بحجة عدم تأويل السلف قول في غاية السقوط.

(1) الأسماء والصفات، للحافظ البيهقي: [٢/٨٠- ٨١].

تنبيه:

واعلم أن كلمة : ((**يليق بجلاله**)) التي يرددها الشيخ ابن بـــاز رحمـــه الله تعالى وغيره، هي من ألفاظ التتريه عند أهل السنة والجماعة، ويعنون بها، أن هذه الأدلة المتشابهة لا بد أن يعتقد المكلف أن لها معنى يليق بـــالله ســـبحانه وتعالي، بخلاف هذا الظاهر الذي يوهم التشبيه، فإنه غير مراد قطعا، وهذا هو التأويل الإجمالي الذي ينكره الشيخ ابن باز وأسلافه.



التعليق العاشر :

زعمه أن الله على العرش بذاته

شرح الحافظ ابن حجر:

قال الحافظ رحمه الله تعالى رادًّا علي الذين يعتقدون الجهة والمكان: «**وفيه الرد علي من زعم أنه علي العرش بذاته، ومهما تؤول به هذا جاز إن يتأول به ذلك**».اهـــ كلام الحافظ.

تعليق الشيخ ابن باز:

قال ابن باز رحمه الله تعالى معلقا ومعترضا علي كلام الحافظ: «ليس في الحديث المذكور ردٌّ علي من أثبت **استواء** الرب سبحانه علي العرش بذاتـــه، لأن النصوص من الآيات والأحاديث في إثبات **استواء** الرب علـــي العـــرش بذاته محكمة قطعية واضحة، لا تحتمل أدني تأويل، وقد أجمع أهل السنة علـــي الأخذ بها والإيمان بما دلت عليه علي الوجه الذي يليق بالله سبحانه من غـــير أن يشابه خلقه في شيء من صفاته،

وأما قوله في الحديث: «**فإن الله قبل وجهه إذا صلي؟؟؟**» وفي لفـــظ «**فإن ربه بينه وبين القبلة**» ، فهذا لفظ محتمل أن يفسر بما يوافق النصـــوص المحكمة، كما قد أشار الإمام ابن عبد البر إلي ذلك، فلا يجوز حمل هذا الفـــظ

وأشباهه علي ما يناقض نصوص **الاستواء** الذي أثبته النصوص القطعية المحكمة الصريحة».اهـ فتح الباري مجلد: [٢]، ص: [٦٨] .

نقض التعليق :

أقول : ابن باز رحمه الله تعالى: هنا إما تعمد في سرد ما ذكره، فيكون قد دلس وغش أتباعه والذين يثقون به من طلاب العلم ، وإما أنه غير مدرك[1] معني الآيات المحكمة ومعني قطعية الدليل، وذلك أنه لم ترد أي أية محكمة قطعية الدلالة تفيد قطعًا بدون أيّ احتمال أن الله علي العرش بذاته ، وإنما وردت نصوص قرآنية ونبوية محتملة لعدة معان ، منها ما يليق به تعالى ومنها مالا يليق ، فإما أن يفوض معناها إليه تعالى مع تنـزيهه عما لا يليق به وإما أن تحمل على ما يليق به وينـزه عما لا يليق على حسب ما دل عليه اللسان العربي كقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[2]، وغيرها من الآيات التي عدها الأئمة من المتشابه لا من المحكم كما زعمه الشيخ، رحمه الله تعالى وكحديث النزول وغيره من الأحاديث المتشابهة.

---

(1) وهذا هو الظاهر من تصرفات الشيخ رحمه الله تعالى : في النصوص ، أنظر كيف حكم لحديث الباب بالاحتمال ، وهذا حق و لم يحكم به لباقي الأدلة المتشابهة بل عكس ، مع أن الحكم في الجميع واحد ، وهو أنها نصوص متشابهة محتملة لعدة معان ، فالتفريق بينها تفريق بين المتماثلات ، أما الحكم فيها : فهو أن ترد إلى المحكمات كما ستراه عن الأئمة مفصلاً إن شاء الله تعالى .

(2) سورة طه آية : (٥) .

وقد عد المحققون من الأئمة هذه الآيات والأحاديث من المتشابه ومن الظواهر الظنية التي يجب ردها إلى اليقينيات ، كما قال القرافي : «وإذا تعارضت القواطع والظواهر قدمت القطعيات»[1] وتقديمه عليها يكون بالردّ إليها في هذا المقام وهذا كله قاضٍ ببطلان ما قاله ابن باز رحمه الله تعالى من أنها محكمة وقطعية الدلالة .

وقبل سرد أقوال الأئمة للحكم على تلك الأدلة بأنها من قبيل المتشابه أرى من اللازم **بيان معنى المحكم والمتشابه وحد كل واحد منهما** وبعض ما يتعلق بذلك من الفوائد .

تعريف المحكم والمتشابه من حيث اللغة:

فأقول باختصار : الإحكام في الأصل المنع تقول العرب حاكمت وحكمت واحتكمت بمعنى رددت ومنعت ، وسمي الحاكم حاكمًا ، لأنه يمنع الظالم عن المظلوم ، وسميت حكمة اللجام بذلك لأنها تمنع الفرس عن الاضطراب وفي الحديث : «**احكم اليتيم كما تحكم ولدك**» أي امنعه عن الفساد ومنه قول جرير :

ابني حنيفة احكموا سفهاءكم ... إني أخاف عليكم أن أغضبا

[1] تنقيح الفصول : [٩٦] ، ت : أحمد فريد .

أي امنعوهم ، واستعمل الإحكام في الإتقان والتوثيق لأن ذلك يمنع تطرق ما يضاد المقصود ، ولهذا سميت الحكمة حكمة كما قلنا لأنها تمنع عما لا ينبغي، وهو يكون حقيقة أو مجازًا مشهورًا كما **قال العلامة ابن عاشور** رحمه الله تعالى: «وأما المتشابه فهو أن يكون أحد الشيئين مشابهًا للآخر بحيث يعجز الذهن عن التمييز بينهما كما في قوله تعالى ﴿إِنَّ البَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾[1] وقال في وصف ثمار الجنة : ﴿وَأُتُواْ بِهِ مُتَشَابِهاً﴾[2] أي متفق المنظر مختلف الطعم ، ويقال : اشتبه عليه الأمران إذا لم يستطيع التفريق بينهما ، وفي الحديث : «**الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور متشابهات**» وفي رواية: «**مشتبهات**» ، ثم لما كان من شأن المتشابهين عجز الإنسان عن التمييز بينهما سمي كل ما لا يهتدي الإنسان إليه متشابه إطلاقًا لاسم السبب الذي هو التشابه على المسبب الذي هو فهم المعنى، فهذا معناهما لغة».اهـ

(1) البقرة : (٧٠) .

(2) البقرة : (٢٥) .

المحكم والمتشابه من حيث الاصطلاح:

أما معناهما اصطلاحًا : فقد اختلف الأئمة فيه ، فمنهم من جعل القسمة ثنائية كما قال سيدي عبد الله بن إبراهيم في نشر البنود على مراقي السعود له : (اقتداءً بقوله تعالى ﴿هنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾[1] ، فاللفظ عند هذا الفريق إما محكم وإما متشابه ، فيكون المراد بالظاهر ما يشمل الظاهر بالقرائن ، وحينئذٍ المجمل إن قامت عليه قرينة فهو من المحكم وإلا فهو من المتشابه .

ومنهم من يجعلها ثلاثية : المحكم والمتشابه والمجمل ، وعلى هذا التقسيم يكون المجمل ما أدرك ببيان ، والمتشابه مالا يدرك أصلاً ، وقد نقل الإمام الحافظ الحجة النووي من هذا الخلاف معنيين عن الإمام حجة السلام الغزالي وارتضاه أعني النووي ، فقال : (الصحيح أن المحكم يرجع إلى معنيين أحدهما المكشوف المعنى الذي لا يتطرق إليه إشكال واحتمال ، والمتشابه ما يتعارض فيه الاحتمال ، والثاني : أن المحكم ما انتظم ترتيبه مفيدا إما ظاهرًا وإما بتأويل ، وأما المتشابه فالأسماء المشتركة كالقرء ...) الخ وسيأتي تمام كلامه لاحقًا إن شاء الله تعالى ، وقد أطنب الإمام القسطلاني في تفسيره.

الإمام القسطلاني:

وحاصل ما قاله: ((أن المحكم ما وضح معناه فيدخل فيه النص والظاهر ، والمتشابه ما ترددت فيه الاحتمالات فيدخل فيه المجمل والمؤول)).اهـ

---

(١) آل عمران : (٧) .

محمد سعيد رمضان البوطي:

ويقول شيخنا العلامة محمد سعيد رمضان البوطي : في كتابه الشامخ كبرى اليقينيات الكونية : «**والمقصود بالمتشابه كل نص تجاذبته الاحتمالات حول المعنى المراد وأوهم بظاهره ما قامت الأدلة على نفيه** غير أن هناك آيات أخرى تتعلق بصفات الله أيضًا لكنها محكمات أي قاطعةفي دلالتها لا تحتمل إلا معناها الواضح الصريح ...» الخ وقد مضى نصه بتمامه، فانظره هناك.

ابن عاشور:

وفي التحرير والتنوير: «أطلق المحكم في هذه الآية على واضح الدلالة على سبيل الاستعارة لأن في وضوح الدلالة منعًا لتطرق الاحتمالات الموجبة للتردد في المراد، **وأطلق المتشابه على خفاء الدلالة على المعنى على طريقة الاستعارة**، لأن تطرق الاحتمال في معاني الكلام يفضي إلى عدم تعيين أحد الاحتمالات، وذلك مثل تشابه الذوات في عدم تمييز بعضها عن بعض.

هذا ، وقد بين قوله تعالى : ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾[1] أن آيات القرآن صنفان محكمات وأضدادها التي سميت متشابهات ، ثم بين أن المحكمات هن أم الكتاب ، فعلمنا أن المتشابهات أضداد المحكمات ثم أعقب ذلك بقوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ

(1) آل عمران : (٧) .

مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ﴾[1] أي تأويله الذي لا قبل لأمثالهم به **فعلمنا أن المتشابه هي الآيات التي لم يتضح المقصود من معانيها**، فأدركنا بهذا أن صفة المحكمات والمتشابهات راجعة إلى ألفاظ الآيات، ووصف المحكمات بأنها أم الكتاب ، وأم الشيء أصله ومرجعه ، فالمحكمات هي أصول الاعتقاد والتشريع والآداب والمواعظ ، وكانت أصولاً باتضاح معانيها بحيث تتناولها أفهام معظم المخاطبين بها وتتأهل لفهمها ، فهي أصل القرآن المرجوع إليه في حمل غيرها عليها للبيان أو التفريع ، والمتشابهات مقابل المحكمات فهي التي دلت على معان تشابهت في أن يكون كل منها هو المراد ومعنى تشابهها أنها تشابهت في صحة القصد إليها أي لم يكن بعضها أرجح من بعض أو يكون معناها صادقاً بصور كثيرة متناقضة أو غير مناسبة لأن تكون مرادًا فلا يتبين المقصود)).اهـ

الإمام الألوسي:

وفي روح المعاني للإمام الألوسي : ﴿...((مُتَشَابِهَاتٌ﴾[2] أي محتملات لمعان متشابهات لا يمتاز بعضها عن بعض في استحقاق الإرادة ولا يتضح الأمر إلا بالنظر الدقيق ، وعدم الاتضاح قد يكون لاشتراك أو إجمال أو لأن ظاهره التشبيه)).اهـ

(1) آل عمران : (٧) .

(٢) آل عمران : (٧) .

وفي المحكمات يقول : ((﴿مُّحْكَمَاتٌ﴾[1] أي واضحات المعنى محكمة العبارة محفوظة من الاحتمال والاشتباه ﴿هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ أي أصله والعمدة فيه يرد إليها غيرها ، والعرب تسمي كل جامع يكون مرجعًا أمًّا)).اهـ [١٣٠] ، فما بعدها .

الإمام ابن عطية:

وفي المحرر الوجيز للإمام ابن عطية : [١٦/٣] : ((والمحكمات المفصلات المبينات الثابتات الأحكام ، والمتشابهات هي التي فيها نظر وتحتاج إلى تأويل ويظهر فيها ببادي النظر إما تعارض مع أخرى أو مع العقل إلى غير ذلك من أنواع المتشابه)) اهـ

وإليك بعض أقوالهم المشار إليها سابقًا[2]:-

الحافظ النووي:

قال الإمام الحافظ النووي رحمه الله تعالى : ((قد اختلف المفسرون والأصوليون وغيرهم في المحكم والمتشابه اختلافا كثيرًا، قال الغزالي في المستصفى: إذا لم يرد توقيف في تفسيره فينبغي أن يفسر بما يعرفه أهل اللغة وتناسب اللفظ من حيث الوضع، ولا يناسبه قول من قال: المتشابه الحروف المقطعة في أوائل السور والمحكم ما سواه، ولا المحكم ما يعرفه الراسخون في

(١) آل عمران : (٧) .

(٢) انتبه إلي ما يقوله هؤلاء الأئمة، وقارن بينه وبين ما قاله الشيخ/ ابن باز.

العلم ولا المتشابه ما انفرد الله تعالى به، ولا قولهم: المحكم الوعد والوعيد والحلال والحرام، والمتشابه القصص والأمثال، فهذا أبعد الأقوال، قال: بل الصحيح أن المحكم يرجع إلي معنيين، **أحدهما**: المكشوف المعني الذي لا يتطرق إليه إشكال واحتمال، والمتشابه ما يتعارض فيه الاحتمال، **والثاني**: أن المحكم ما انتظم ترتيبه مفيدا إما ظاهرًا وإما بتأويل، وأما المتشابه فالأسماء المشتركة، كـ(**القرء، وكالذي بيده عقدة النكاح، وكاللمس**)، فالأول متردد بين الحيض والطهر، والثاني بين الولي والزوج، والثالث بين الوطء والمس باليد ونحوها، **ويطلق [المتشابه] علي ما ورد من صفات الله تعالى مما يوهم ظاهره الجهة والتشبيه ويحتاج إلي تأويل**».اهـ المراد ، شرح النووي مجلد :[٨]، الجزء الثاني منه، ص: [٢١٧] . وما بين الشرطتين إيضاح مني .

الإمام الإيجي:

وفي شرح مواقف الإمام الإيجي للإمام الشريف الجرجاني ما نصه : «أنه تعالى ليس في جهة من الجهات ولا في مكان من الأمكنة ، وخالف فيه المشبهة وخصصوه بجهة الفوق احتج الخصم على إثبات الجهة والمكان بوجوه خمسة ، [ثم ذكرها مرتبة إلى أن قال] : الخامس: الاستدلال بالظواهر الموهمة بالتجسيم من الآيات والأحاديث نحو قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[1] ، ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾[2] ، ﴿فَإِنِ اسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ﴾[1] ،

(1) سورة طه آية : (٥) .

(٢) الفجر : آية : (٢٢) .

﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾[٢] ... إلى أن قال : والجواب : أنها أي هذه الأدلة ظواهر ظنية لا تعارض اليقينيات الدالة على نفي المكان والجهة كيف ومهما تعارض دليلان وجب العمل بهما ما أمكن فتؤول الظواهر إما إجمالاً ويفوض تفصيله إلى الله تعالى كما هو رأي من يقف على (الله) وعليه أكثر السلف ، وإما تفصيلاً كما هو رأي طائفة». اهـ باختصار وتصرف ، أنظر : الشرح المذكور : [٤/٨/٢٢ - ٢٨] .

وقال مثل هذا الإمام سيف الدين الآمدي في أبكار الأفكار في [٢/٤٦] ، ثم ذكر تأويل جميع الأدلة النقلية التي يستدل بها هؤلاء .

الحافظ السيوطي:

وقال الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى في الإتقان في علوم القرآن: «**فصل:** من المتشابه آيات الصفات، ولا بن اللبان فيها تصنيف مفرد، نحو : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[٣]، ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾[٤] ، ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾[٥] ، ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾[٦] ، ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾[١] ،

(١) فصلت آية : (٣٨) .
(٢) فاطر : [١٠] .
(٣) سورة طه آية : (٥) .
(٤) سورة القصص ، آية : (٨٨) .
(٥) سورة الرحمن آية : (٢٧) .
(٦) سورة طه آية : (٣٩) .

﴿وَالسَّماوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾[2] ، وجمهور أهل السنة منهم السلف وأهل الحديث علي الإيمان بها وتفويض معناها المراد منها إلي الله، ولا نفسرها مع تنزيهنا له عن حقيقتها».اهـ الجزء الثاني، ص:[٦].

وقال هذا الحافظ أيضًا في نظمه الكوكب الساطع في نظم جمع الجوامع في شرح قوله:

وما أتى به الهدى والسنن من الصفات المشكلات نؤمن
بها كما جاءت منزهينا مفوضين أو مؤولين
والجهل بالتفصيل ليس يقدح بالاتفاق والسكوت أصلح

ما نصه : «ما ورد في الكتاب والسنة الصحيحة من الصفات المشكل ظاهرها لإيهامه تشبيهًا ونحو كقوله : على العرش استوى ويبقى وجه ربك ولتصنع على عيني يد الله فوق أيديهم وحديث مسلم : إن قلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصرفه كيف يشاء ، ونحو ذلك ، فيه مذهبان لأهل السنة : أحدهما : أن نؤمن بها كما جاءت ونفوض المراد منها إلى الله تعلى ولا نفسرها مع تنزيهنا له عن حقيقتها ، وهذا مذهب السلف وأهل السنة وهذا أسلم ، ثانيهما : أنا نؤولها على ما يليق بجلاله تعالى بأن نؤول

(1) سورة الفتح : (١٠) .
(2) سورة الزمر ، آية : (٦٧) .

الاستواء بالاستيلاء والوجه بالذات والعين بالبصر واليد بالقدرة ونحوها ، وهذا مذهب الخلف»[1].اهـ باختصار

وإليك كلام الحافظ السبكي الذي نظمه الحافظ السيوطي ممزوجًا مع شرحه للإمام جلال الدين المحلي، قال ما نصه: «...(وما صح في الكتاب والسنة من الصفات نعتقد ظاهر المعنى) منه (وننزه عند سماع المشكل) منه كما في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[2]، ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾[3]، ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾[4]، ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾[5]، وقوله ﷺ: **«إن قلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصرفه كيف يشاء»**، **«إن الله يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل حتى تطلع الشمس من مغربها»** رواهما مسلم (ثم اختلف أئمتنا أنؤول) المشكل (أم نفوض) معناه المراد إليه تعالى (منزهين) له عن ظاهره (مع اتفاقهم على أن جهلنا بتفصيله لا يقدح) في اعتقادنا المراد منه مجملا والتفويض مذهب السلف وهو أسلم والتأويل مذهب الخلف وهو أعلم أي أحوج إلى مزيد علم فيؤول في الآيات الاستواء بالاستيلاء والوجه بالذات

(1) شرح الكوكب الساطع : [٥٢١/٢] .

(٢) سورة طه آية :(٥) .

(٣) سورة الرحمن آية : (٢٧) .

(٤) سورة طه آية : (٣٩) .

(٥) سورة الفتح : (١٠) .

والعين بالبصر واليد بالقدرة والحديثان من باب التمثيـــل المـــذكور في علـــم البيان». [1]اهـــ

[1] حاشية العطار على جمع الجوامع: [٢/٤٦١-٤٦٢].

الإمام فخر الرازي:

وقال الإمام الفخر الرازي: «الفصل الرابع في تقرير مذهب السلف، حاصل هذا المذهب أن هذه المتشابهات يجب القطع فيها بأن مراد الله شيء غير ظواهرها، ثم يجب تفويض معناها إلي الله تعالى ، ولا يجوز الخوض في تفسيرها .

وقال جمهور المتكلمين : بل يجب الخوض في تأويل تلك المتشابهات».اهـ المراد ، أساس التقديس ، ص: [١٨٢] .

وقال الإمام أيضًا في التفسير الكبير بعد كلام طويل متين في تقرير نفي الجهة عن واجب الوجود سبحانه وتعالى ما نصه : «وإذا ثبت هذا فنقول : قوله تعالى : ﴿الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ﴾[١] آية محكمة دالة على أن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾[٢] من المتشابهات التي يجب تأويلها ، وهذه نكتة لطيفة ونظير هذا أنه تعالى قال في أول سورة الأنعام : ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ﴾[٣] ثم قال بعده بقليل ﴿قُل لِّمَن مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ قُل لِّلَّهِ﴾[٤] فدلت هذه الآية المتأخرة على أن كل ما في السموات فهو ملك لله ، فلو كان الله في السموات لزم كونه ملكًا لنفسه وذلك محال ، فكذا ههنا

---

[١] الأعراف : (٥٤) .
[٢] الأعراف : (٥٤) .
[٣] الأنعام : (٣) .
[٤] الأنعام : (١٢) .

فثبت بمجموع هذه الدلائل العقلية والنقلية أنه لا يمكن حمل قوله : ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾[1] على الجلوس والاستقرار وشغل المكان والحيز وعند هذا حصل للعلماء الراسخين مذهبان :

الأول : أن نقطع بكونه تعالى متعاليًا عن المكان والجهة ولا نخوض في تأويل الاية على التفصيل بل نفوض علمها إلى الله ، وهو الذي قررناه في تفسيره قوله تعالى : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾[2] وهذا هو المذهب الذي نختاره ونقول به ونعتمد عليه».اهـ المراد التفسير الكبير للفخر الرازي ، [٧/٩٤].

الإمام القرطبي:

ويقول الإمام القرطبي ناقلا عن شيخه أبي العباس فيما يتألق بهذا، قال: «قوله تعالى: ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾[3]، قال شيخنا أبو العباس رحمة الله عليه: متبعوا المتشابه لا يخلوا يتبعوه ويجمعوه طلبًا للتشكيك في القرآن وإضلال للعوام كما فعلته الزنادقة والقرامطة الطاعنون في القرآن، أو طلبا لاعتقاد ظواهر المتشابه كما فعلته المجسمة الذين جمعوا ما في الكتاب والسنة مما ظاهره الجسمية، حتى اعتقدوا أن الله تعالى جسم مجسم

---

[1] الأعراف : (٥٤) .

[2] آل عمران : (٧) .

[3] سورة آل عمران آية : (٧).

وصورة مصورة ذات وجه وعين ويدٍ وجنب ورجل،وإصبع!،،، تعالى الله عن ذلك.

أو يتبعوه علي جهة ابتداء تأويلاتها وإيضاح معانيها، أو كما فعل صبيغ حين أكثر علي عمر فيه السؤال، فهذه أربعة أقسام:

الأول: لا شك في كفرهم وأنّ حكم الله فيهم القتل من غير استتابة،

الثاني: الصحيح القول بتكفيرهم، إذ لا فرق بينهم وبين عباد الأصنام والصور، فيستتابون فإن تابوا وإلا قتلوا كما يفعل بمن ارتد.

الثالث: اختلفوا في جواز تأويلها[1]، وقد عرف أن مذهب السلف ترك التعرض لتأويلها مع قطعهم باستحالة[2] ظواهرها فيقولون: أمروها كما جاءت».اهـ المراد ، تفسير القرطبي مجلد ثاني، ص: [٣٩٠].

وانظر لزامًا المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للحافظ القرطبي: المجلد [٦] ص:[٥٦٧] تحقيق هاني الحاج.

عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي:

([1]) أي التفصيلي عند عدم الداعي إلي ذلك، وأما عند قيام الداعي فقد اتفقوا علي جوازه بل وجوبه كما سياتي التصريح به عنهم.

[2]تأمل هذا هو مذهب السلف لا كما ينقله الشيخ ابن باز وابن عثيمين والفوزان وغيرهم من قادة هذا الفكر.

وفي نشر البنود علي مراقي السعود لسيدي عبد الله بن إبراهيم العلوي عند شرحه لقوله:

وما به استأثر علم الخالق فذا تشابه عليه اطلق

قال : «والمتشابه منه الآيات والآحاديث المثبتة للصفات المستحيلة عليه تعالى، فالسلف ينزهونه عن ظاهرها ويفوضون معناها إليه تعالى، والخلف يؤولونها بناءً علي القول الثاني من أن الوقف علي ﴿فِي الْعِلْمِ﴾».اهـ المراد. نشر البنود الجزء الأول ص:[٢٦٨].

الحافظ العراقي:

وقال الحافظ العراقي عند شرحه لقوله في الألفية :

عالي إسناد قصير متن واجتنب المشكلة خوف الفتن

«وليجتنب في أماليه رواية مالا تحتمله عقول العوام لما لا يؤمن عليهم فيه من دخول الخطأ والأوهام أن يشبهوا الله تعالى بخلقه ويلحقوا به ما يستحيل في وصفه ، وذلك نحو أحاديث الصفات التي ظاهرها يقتضي التشبيه والتجسيم ، وإثبات الجوارح والأعضاء للأزلي القديم وإن كانت الأحاديث صحاحًا ، ولها في التأويل طرق ووجوه إلا أن من حقها ألا تروى إلا لأهلها خوفًا من أن يضل بها من جهل معانيها فيحملها على ظاهرها أو يستنكرها فيردها ويكذب رواتها ونقلتها» . اهـ شرح التبصرة والتذكرة : [٣٤/٢] . وأصل هذا الكلام نقله الحافظ العراقي عن الحافظ الخطيب البغدادي وأقره كما ترى رحم الله الجميع .

أبو سليمان الخطابي:

ونقل الإمام البيهقي في الأسماء والصفات عن الإمام أبي سليمان الخطابي فيما يتعلق بحديث النزول قال: وقال أبو سليمان: «وقال أبو سليمان رحمه الله في معالم السنن: **وهذا من العلم الذي أمرنا أن نؤمن بظاهره، وأن لا نكشف عن باطنه، وهو من جملة المتشابه**، ذكره الله في كتابه فقال: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾(1) الآية: فالمحكم منه يقع به العلم الحقيقي والعمل، **والمتشابه يقع به الإيمان والعلم الظاهر، ويوكل باطنه إلى الله عز وجل** وهو معنى قوله: **(وما يعلم تأويله إلا الله)** إنما حظ الراسخين أن يقولوا آمنا به كل من عند ربنا، وكذلك ما جاء من هذا الباب في القرآن كقوله عز وجل: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلآئِكَةُ وَقُضِيَ الأَمْرُ﴾(2) وقوله: ﴿وَجَاء رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفّاً صَفّاً﴾(3)، **والقول في جميع ذلك عند علماء السلف هو ما قلناه، وروي مثل ذلك عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم**، وقد زلّ بعض شيوخ الحديث ممن يرجع إلى معرفته بالحديث والرجال فحاد عن هذه الطريقة حين روى حديث النزول، ثم أقبل على نفسه فقال: إن قال قائل: كيف يترل ربنا إلى السماء؟ قيل له: يترل كيف يشاء، فإن قال: هل

---

(1) آل عمران: (7) .

(2) بقرة: (210) .

(3) الفجر: (22) .

يتحرك إذا نزل؟ فقال: إن شاء يتحرك وإن شاء لم يتحرك، وهذا خطأ فاحش عظيم، والله تعالى لا يوصف بالحركة، لأن الحركة والسكون يتعاقبان في محل واحد، وإنما يجوز أن يوصف بالحركة من يجوز أن يوصف بالسكون، وكلاهما من أعراض الحدث، وأوصاف المخلوقين، والله تبارك وتعالى متعال عنهما، ليس كمثله شيء، فلو جرى هذا الشيخ على طريقة السلف الصالح ولم يدخل نفسه فيما لا يعنيه لم يكن يخرج به القول إلى مثل هذا الخطأ الفاحش. قال: وإنما ذكرت هذا لكي يتوقى الكلام فيما كان من هذا النوع، فإنه لا يثمر خيرًا ولا يفيد رشدًا، ونسأل الله العصمة من الضلال، والقول بما لا يجوز من الفاسد والمحال». [1]اهـ

ثم قال البيهقي: «وقال القتيبي: قد يكون النزول بمعنى إقبالك على الشيء بالإرادة والنية، وكذلك الهبوط والارتفاع والبلوغ والمصير، وأشباه هذا من الكلام، وذكر من كلام العرب ما يدل على ذلك، قال: ولا يراد في شيء من هذا انتقال يعني بالذات، وإنما يراد به القصد إلى الشيء بالإرادة والعزم والنية.

قلت- أي البيهقي-: وفيما قاله أبو سليمان رحمه الله كفاية، وقد أشار إلى معناه القتيبي في كلامه، فقال: لا نحتم على النزول منه بشيء، ولكنا نبين كيف هو في اللغة والله أعلم بما أراد» [2].اهـ

---

(1) الأسماء والصفات، للبهقي: [٤١٩- ٤٢٠].

(2) الأسماء والصفات، للبهقي: [٤٢٠].

كل هؤلاء الأئمة وغيرهم كثيرون جدًا كما رأيت، يرون أن هذه الآيات والأحاديث ليست محكمة بل من قبيل المتشابه، خلافا لابن باز رحمه الله تعالى وأتباعه الذين يزعمون أنها محكمة، وينسبون ذلك إلي السلف[1]، كما هي عادتهم ويجعلون المحكم من قبيل المتشابه ترويجا لبدعتهم كما فعل أحد المنتسبين إليهم،

وهو الدكتور عمر **الأشقر**، حيث اعتبر قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[2] ، وقوله : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[3]، من المتشابه لا من المحكم، وذلك في كتابه الأسماء والصفات . ص : [١٩٦] .

وقد ردَّ عليه العلامة حسن بن علي السقاف ردًّا محكما بين فيه فساد كلام هذا المتطاول المسكين، ولولا خشية التطويل لنقلت ذلك الرد[4] .

فقد تبين مما مضي أن تلك الآيات والأحاديث من النصوص المتشابهة لا المحكمة، حتى عند السادة الحنابلة الذين ينتسب إليهم الشيخ ابن باز وابن

---

(1) والسلف بريئون من ذلك براءة الذئب من دم سيدنا يوسف عليه السلام.

(2) الشورى : (١١) .

(3) الإخلاص : (١) .

(4) انظر ذلك في كتابه : تبيين أهل الشريعة إلى ما في كتب الأشقر من الأخطاء الشنيعة : [٣٤] .

تيمية، فقد قال الإمام موفق الدين بن قدامة في كتابه (روضة الناظر في أصول الفقه) بعد أن ذكر عن القاضي محمد بن الحسين والإمام ابن عقيل الحنبليان تعريف المحكم والمتشابه وذكر تعاريف أخرى، قال: «والصحيح أن المتشابه ما ورد في صفات الله سبحانه مما يجب الإيمان به ويحرم التعرض لتأويله، كقوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[1]، ﴿... بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾[2] ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[3]، ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾[4]، ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾[5]، ونحوه.

فهذا اتفق السلف رحمهم الله على الإقرار به وإمراره على وجهه وترك تاويله»[6].اهـ

وابن عقيل في الواضح عرف المحكم والمتشابه بمثل ما عرفه به الآمدي والغزالي كما ذكره الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي في كتابه: (أصول مذهب الإمام أحمد) ص: [١٦٨]، وقال في ص: [١٧١]: «وكون أخبار الصفات من المتشابه هو الذي رجحه ابن عقيل وابن قدامة رحمهما الله».اهـ

قلت: ومن تتبع كتب أئمة الأصول -وهم أهل هذا الشأن- وجدهم كالمفسرين، يجعلون آيات الصفات مثالاً يمثلون به للمتشابه من النصوص، ولا نعلم أحدًا خالف في ذلك مخالفة صريحة إلا الشيخ ابن تيمية؛ فإنه زعم أن هذه

---

(١) سورة طه آية :(٥) .

(٢) سورة المائدة: (٦٤).

(٣) سورة : (٧٥) .

(٤) سورة الرحمن آية : (٢٧) .

(٥) سورة القمر آية : (١٤) .

(٦) روضة الناظر: (١٨٥) .

الأخبار ليست من نوع المتشابه الوارد في كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ بل هي محكمة عنده بالنسبة إلى معناها دون كيفيتها على حد زعمه، وقد ذكر في فتاويه شيئًا من ذلك فقال: «وأما إدخال أسماء الله وصفاته أو بعض ذلك في المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله، أو اعتقاد أن ذلك هو المتشابه الذي استأثر الله بعلم تأويله، كما يقول كل واحد من القولين طوائف من أصحابنا -يعني الحنابلة- وغيرهم، فإنهم وإن أصابوا في كثير مما يقولون ونجوا من بدع وقع فيها غيرهم، فالكلام على هذا من وجهين:

الوجه الأول: من قال إن هذا من المتشابه وأنه لا يفهم معناه، فنقول: أما الدليل على بطلان ذلك: فإني ما أعلم عن أحد من سلف الأمة ولا من الأئمة لا أحمد بن حنبل ولا غيره، أنه جعل ذلك من المتشابه الداخل في هذه الآية، ونفى أن يعلم أحد معناه، وجعلوا أسماء الله وصفاته بمترلة الكلام الأعجمي الذي لا يفهم، وقالوا: إن الله يترل كلاما لا يفهم أحد معناه، وإنما قالوا كلمات لها معان صحيحة قالوا في أحاديث الصفات تُمرّ كما جاءت، ونهوا عن تأويلات الجهمية وردوها وأبطلوا هذه التأويلات التي مضمونها تعطيل النصوص عما دلت عليه ...»[1] الخ ما قال.

والمقام الذي يريد ابن تيمية أن يصل بنا إليه بهذا التقرير الذي ساقه في كتبه؛ أن هذه الألفاظ التي ظاهرها إثبات الجوارح للحي القيوم -تعالى عن ذلك علوًا كبيرًا- تحمل على حقائقها اللغوية المتعارفة من حيث المعنى، وإنما هي مجهولة من حيث الكيف.

---

(1) مجموع الفتاوى: [١٣/٢٩٤- ٢٩٥].

فـ(اليد) مثلاً المضافة إليه تعالى هي اليد المتعارفة بين الناس في لغة العرب، التي هي الجارحة ذات الكف والساعد والأصابع والقبض والبسط، إلى غير ذلك، وإنما المجهول عنده هو كيفية هذه اليد؛ وهي كونها طويلة، أم قصيرة، غليظة، أم رقيقة، إلى آخر ما هنالك من صفات اليد في لغة العرب، والاستواء عنده هو الجلوس المعروف في لغة العرب وإنما المجهول كيفيته، وهكذا سائر ما ورد من أحاديث وآيات الصفات.

فإن قال قائل: هذا تحامل منكم على ابن تيمية وتحميل منكم لكلامه ما لم يتحمله.

فالجواب: هو أنني لم أجد سبيلاً آخر لحمل كلام ابن تيمية الذي مرّ غير هذا المحمل، لأنه عندما يقول: هذه الألفاظ تُحمل على حقائقها اللغوية من حيث المعنى لا من حيث الكيف.

كيف أستطيع أنا أن أجد مندوحة لتخريج كلامه الصريح على غير هذا الوجه، والحقائق اللغوية معانيها ماثلة أمامي ومستقرة في ذهني، وانظر ما يقوله أقرب الناس موافقة لابن تيمية من حيث المعتقد وهو الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي في كتابه السالف الذكر، قال: «وقد أوضح ابن تيمية في هذه المسألة أن المراد بكونها من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله: حقيقتها، وكيفية اتصاف الله بها، لا معناها فإنه معروف بمقتضى لغة العرب التي نزل القرآن بها»[1].اهـ

---

(1) أصول مذهب الإمام أحمد، لابن تركي: [١٧٧].

قلت: ماذا نفهم من قوله: (لا معناها فإنه معروف بمقتضى لغة العرب التي نزل القرآن بها)؟ أليست اليد معروفة في لغة العرب؟ أليس الاستواء معروف في لغة العرب؟ وهل بعد هذا الوضوح والصراحة نستطيع أن نفسر كلامه بغير الحقائق اللغوية؟ ومع هذا الوضوح أتمنى أن أكون مخطئًا في فهم كلامه فيصوبني من يعرف محملاً لكلام ابن تيمية هذا على غير هذا المحمل، وإنا لمنتظرون.

والحصيلة التي خلصت إليها وهي: كون آيات الصفات ليست من المتشابه، إنما هو مذهب لهذا الرجل ابن تيمية لا غير، وفي ذلك يقول ابن عبد المحسن التركي ملخصًا كلامًا لغيره: «ولبعض الحنابلة كلام في كون أسماء الله وصفاته من المتشابه مفاده: أن ذلك ليس على إطلاقه، بل لا بد من تفصيل، فإن معنى ما ورد في أسماء الله وصفاته معلوم في اللغة، وليس متشابهًا، ولكن كيفية اتصافه جل وعلا بها ليست معلومة للخلق، وإذا فسر المتشابه بأنه: ما استأثر الله بعلمه دون خلقه، كانت كيفية اتصافه جل وعلا داخلة فيه.

قال ابن عبد المحسن بعد هذا: «والذي حمل لواء هذا الرأي ابن تيمية رحمه الله ومن تتلمذ عليه، وقد ذكر ذلك في كثير من كتاباته» (1).اهـ

إذن ابن تيمية هو حامل راية هذا المذهب بل المنفرد به، ثم قلده من جاء بعده من تلاميذه ومحبيه، وبناءً على هذا الفهم العجيب أنكر الشيخ ابن تيمية التأويل والتفويض معًا، بل التفويض عنده شر من التأويل، فإنه كان يقول كما

(1) أصول مذهب الإمام أحمد، لابن تركي: [١٧١- ١٧٢].

في كتابه (الموافقة) [١٨٠/١] بهامش منهاج السنة له ما نصه: «فتبين أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد». اهـ

وهذا والله حيف لا بعده حيف، كل الأئمة الذين نقلوا إلينا التفويض عن أئمة السلف الصالح أقوالهم من شر أقوال أهل البدع والإلحاد! من أجل أنهم لم يوافقوا ابن تيمية في هذا الفهم الذي حمل رايته وحده! ثم ألصقه بالسلف الصالح!

سبحان الله، ما هذا إلا قلب للحقائق، والله حسيب من يفعل هذا.

وعلى أي حال، الذي حمل هذا الشيخ على هذا الإنكار الذي فقد به كل موازين الإنصاف شيئان:

الأول: إنه يرى أن المفوض مكذب للقرآن الكريم ومجهل للرسول ﷺ كما صرح به أحد محبيه وهو الشيخ ابن عثيمين في شرحه على العقيدة الواسطية حيث قال: «وبهذا تعرف ضلال أو كذب[1] من قالوا: إن طريقة السلف هي التفويض، هؤلاء ضلوا إن قالوا ذلك عن جهل بطريقة السلف، وكذبوا إن قالوا ذلك عن عمد، أو نقول: كذبوا على الوجهين على لغة الحجاز، لأن الكذب عند الحجازين بمعنى الخطأ، وعلى كل حال لا شك إن

(1) معاذ الله، التفويض ليس ضلالاً والقائلون به ليسوا ضلالاً ولا كذابين، بل هم هداة الأمة بلا منازع، والله تعالى حسيب من يصورهم بغير ذلك، وأنا على يقين بأن الشيخ ابن عثيمين لا يعرف معنى التفويض الذي يقول به هؤلاء الأعلام، وإلا لما نعتهم بهذه الأوصاف المجافية للحقيقة والواقع.

الذين يقولون: إن مذهب أهل السنة هو التفويض أنهم أخطئوا لأن مذهب أهل السنة هو إثبات المعنى وتفويض الكيفية.

وليعلم أن القول بالتفويض كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: من شر أقوال أهل البدع[1] والإلحاد، عندما يسمع الإنسان التفويض يقول: هذا جيد اسلم من هؤلاء وهؤلاء، لا أقول بمذهب السلف ولا أقول بمذهب أهل التأويل أسلك سبيلاً وسطًا، واسلم من هذا كله، وأقول: والله أعلم، ولا ندري ما معناها. لكن يقول شيخ الإسلام: هذا من شر أقوال أهل البدع والإلحاد!.

(1) ابن تيمية ليس صادقًا في هذا الكلام، والمعروف عند الأئمة: أن ما أتى به ابن تيمية هو من شر أقوال أهل البدع والإلحاد،وإنما أنكر التفويض واعتبره من شر أقوال أهل البدع، من أجل إثبات هذا المعتقد الذي دعا إليه وحمل رايته وحده، كما مضى، والذي هو عبارة عن قيام الحوادث بذات القديم سبحانه وتعالى، وقدم العالم بالنوع، ووصف الله تعالى بالجوارح والأعضاء، وبأنه مستقر على العرش بذاته، وغير ذلك من العقائد التي ينفر منها أهل التنزيه القائلون بالتأويل الإجمالي المسمى بالتفويض، أو القائلون بالتأويل التفصيلي وهم فيما ذهبوا إليه متمسكون بمحكم الآيات والأحاديث الصحيحة، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ{١} اللَّهُ الصَّمَدُ{٢} لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ{٣} وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾، وقوله: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ{١٨٠} وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ{١٨١} وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ وغير ذلك.

وردوا تلك الآيات والأحاديث المتشابهة التي تشبث بها ابن تيمية ومن قال بمذهبه، إلى هذه المحكمات فهم عملوا بمحكمه وآمنوا بمتشابهه، بخلاف هؤلاء ابن تيمية وأتباعه الذين يتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله.

وصدق[1] ـــ رحمه الله ـــ إذا تأملته؛ وجدته تكذيبًا للقرآن، وتجهيلاً للرسول ﷺ، واستطالة للفلاسفة.

تكذيب للقرآن؛ لأن الله يقول: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾[2] وأي بيان في كلمات لا يدري ما معناها؟! وهي من أكثر ما يرد في القرآن، وأكثر ما ورد في القرآن أسماء الله وصفاته، إذا كنا لا ندري ما معناها؛ هل يكون القرآن تبيانًا لكل شيء؟! أين البيان؟!.

---

(1) لا والله لم يكن صادقًا في هذا، وليس فيما ذهب إليه هؤلاء الأئمة تكذيب للقرآن ولا تجهيل للحبيب ﷺ، فهم أعرف الناس بالقرآن وأعرف الناس بمقام النبي ﷺ، وجهلهم بتعيين المراد من الآيات والأحاديث المتشابهة لا يجعلهم مكذبين للقرآن ولا مجهلين للرسول ﷺ.

فما قاله ابن عثيمين بطلانه أوضح من شمس النهار، واستدلاله بالآية: ﴿ونزلنا عليك الكتاب تبيانًا لكل شيء﴾ لبيان ما ذهب إليه غير صحيح، لأن من جملة ما بينه القرآن أن تبيين المراد من المتشابهة على جهة التفصيل غير لازم، بل يكفي الإيمان به إجمالاً، وهذا أخذه الأئمة من قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾.

وهذا واضح جدًا بأن التفصيل ليس واجبًا، ولهذا قال الحافظ السبكي في جمع الجوامع: «وما صح في الكتاب والسنة من الصفات يعتقد ظاهر المعنى، وينزه عند سماع المشكل، ثم اختلف أئمتنا أنؤول أم نفوض منزهين، مع اتفاقهم على أن جهلنا بتفصيله لا يقدح».اهـ تشنيف المسامع بجمع الجوامع: [٤/٦٧٦]. وهو كلام لا يحتاج لتأمل لوضوحه.

(2) سورة النحل: (٨٩).

إن هؤلاء يقولون[1]: إن الرسول ﷺ لا يدري عن معاني القرآن فيما يتعلق بالأسماء والصفات! وإذا كان الرسول عليه السلام لا يدري؛ فغيره من باب أولى.

وأعجب من ذلك يقولون[2]: الرسول ﷺ يتكلم بالكلام في صفات الله، ولا يدري ما معناه! يقول: «**ربنا الله الذي في السماء**»، وإذا سئل عن هذا؟ قال: لا أدري! وكذلك في قوله: «**ينزل ربنا إلى السماء الدنيا**»، وإذا سئل ما معنى: «**ينزل ربنا**»؟ قال: لا أدري.. وعلى هذا؛ فقس.

وهل هناك قدح أعظم من هذا القدح بالرسول ﷺ، بل هذا من أكبر القدح[3]!

رسول من عند الله ليبين للناس، وهو لا يدري ما معنى آيات الصفات وأحاديثها، وهو يتكلم بالكلام ولا يدري معنى ذلك كله!.

فهذان وجهان: تكذيب للقرآن،و تجهيل الرسول[4] ﷺ.

وفيه فتح الباب للزنادقة[1] الذين تطاولوا على أهل التفويض، وقالوا: أنتم لا تعرفون شيئًا، بل نحن الذين نعرف، وأخذوا يفسرون القرآن بغير ما أراد

---

(1) لم يقولوا هذا ولا ما بعده ولا خطر ببالهم، ومن نسب إليهم ذلك ووصفهم به فقد كذب عليهم كذبًا لا يمتري فيه أحد.

(2) هذا استنتاج فاسد واتهام لأئمة المسلمين بما هم برآء منه، أبلغ بهم الجهل حتى يقولوا: إن رسول الله ﷺ لا يدري عن معاني القرآن فيما يتعلق بالأسماء والصفات!!؟؟؟

(3) هذا كالذي قبله بل أشد، وفساده وبطلانه لا يحتاج لتعليق، والله حسيب من يقول هذا في أئمة المسلمين.

(4) سبحانك هذا بهتان عظيم!!!

الله، وقالوا: كننا نثبت معاني للنصوص خير من كوننا أميين لا نعرف شيئًا، وذهبوا يتكلمون بما يريدون من معنى كلام الله وصفاته!! ولا يستطيع أهل التفويض أن يردوا عليهم، لأنهم يقولون: نحن لا نعلم ماذا أراد الله؛ فجائز أن يكون الذي يريد الله هو ما قلتم! ففتحوا باب شرور عظيمة، ولهذا جاءت العبارة الكاذبة: (طريقة السلف اسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم)، يقول شيخ الإسلام رحمه الله: هذه قالها بعض الأغبياء، وهو صحيح أن القائل غبي.

هذه الكلمة من أكذب[٢] ما يكون نطقًا ومدلولا: (طريقة السلف اسلم، وطريقة الخلف أعلم أحكم)، كيف تكون أعلم وأحكم وتلك اسلم؟ لا يوجد سلامة بدون علم وحكمة أبدًا، فالذي لا يدري عن الطريق لا يسلم، لأنه ليس معه علم، لو كان معه علم وحكمة لسلم، فلا سلامة إلا بعلم وحكمة، إذا قلت: إن طريقة السلف أسلم، لزم أن تقول: هي أعلم وأحكم، وإلا لكنت متناقضًا.

إذًا؛ فالعبارة الصحيحة: (طريقة السلف أسلم وأعلم وأحكم) وهذا معلوم»[٣].اهـ

---

(١) بل العكس هو الصحيح، فيه إغلاق الباب أمام المجسمة والمشبهة.

(٢) إنما اعتبرتها كذلك لأنك لا تدري معناها، وها أنا أسوق لك من تفسيراتهم لهذه الكلمة:

قال الإمام الزركشي في تشنيف المسامع: «ولهذا قال بعضهم: مذهب السلف أسلم ومذهب الخلف أعلم، أي أحوج إلى مزيد من العلم واتساع فيه».اهـ تشنيف المسامع: [٤/٦٧٧].

وكذلك قال المحلي على جمع الجوامع، وقال العطار في حاشيته عليه: ((قوله: (أي أحوج): وليس المراد أن الخلف أعلم من السلف)).اهـ حاشية العطار على جمع الجوامع: [٢/٤٦١].

(٣) شرح العقيدة الواسطية: [٦٠- ٦١].

حكمها:

وأما حكم هذه المتشابهات فهو: أن ترد إلي المحكمات من النصوص كما أمرنا الشارع الحكيم سبحانه وتعالي في قوله: ﴿... هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾[1].

وإليك بعض أقوال الأئمة في هذا :

الإمام الزركشي:

قال الحافظ الزركشي في كتابه القيم البرهان في علوم القرآن: «**تفريعات: الأول**: الأشياء التي يجب ردها عند الإشكال إلي أصولها، **فيجب ردُّ المتشابهات في الذات والصفات إلي محكم**:﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[2]، وما كان من ذلك عن تنزيل الخطاب أو ضرب مثال أو عبارة عن مكان أو زمان أو معية أو ما يوهم التشبيه فمحكم ذلك قوله:﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[3]، وقوله: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ

(١) آل عمران: (٧) .

(٢) الشورى : (١١) .

(٣) الشورى (١١) .

الْأَعْلَى﴾[1]، وقوله : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾» [2] ، اهـ المراد ، البرهان : [٧١/٢].

الإمام النسفي:

ويقول الإمام النسفي في تفسيره : «﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ القرآن ﴿مِنْهُ﴾ من الكتاب ﴿آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ﴾ أحكمت عبارتها بأن حفظت من الاحتمالات والاشتباه، ﴿هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ أصل الكتاب تحمل المتشابهات عليها وترد إليها ﴿وَأُخَرُ﴾ وآيات أخر، ﴿وَمُتَشَابِهَاتٌ﴾ متشابهات محتملات مثال ذلك : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[3]، فالاستواء يكون بمعني الجلوس ومعني القدرة والاستيلاء ولا يجوز الأول علي الله تعالى بدليل المحكم وهو قوله : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾»[4].اهـ تفسير النسفي : [١٤٨/١] .

قلت: وبهذا ظهر أن ردَّ المتشابهات إلي المحكمات يكون إما بالتأويل وإما بالتفويض، وما هو إلا نوع من التأويل كما علمت تفصيل ذلك فيما مضى، مثال ذلك قوله تعالى:﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[5]، وغير ذلك

(١) سورة النحل ، آية : (٦٠) .

(٢) الإخلاص : (١)

(٣) سورة طه آية :(٥) .

(٤) الشورى (١١) .

(٥) سورة طه آية:(٥) .

من النصوص التي توهم أن لله مكانا أو جهة أو جارحة، فإن الأئمة أولوها أخذا بتلك القاعدة، فأولوا ﴿اسْتَوَى﴾في الآية بالقهر والسلطان وغير ذلك مما هو سائغ في اللغة ولائق بالله سبحانه وتعالي.

الحافظ ابن عساكر:

ولله در الحافظ بن عساكر المتوفي عام: ٥٧١ حيث قال في آخر مجلس له في الصفات:

الحمد لله الذي ... يرجو الخلائق منه فضله

متكلم لا يعتري ... قولاً له خرس وعلة

لكلامه نعت الكما ... ل فلا تكن في ذاك أبله

خلق السماء كما يشا ... ء بلا دعائم مستقلة

لا للتحيز كي تكو ... ن لذاته جهة مقلة

رب علي العرش استوي ... قهرًا وينزل لا بنقله

ويري وسمع لا بجا ... رحة ولا إنسان مقلة

إذ كان فردًا غير من ... عوت بأبعاض وجملة

صمدًا تنزه أن تقو ... م به الحوادث أو تحله

لا مبتدأ لوجوده ... إذ كان مخترع الاهله

وبقاءه لا ينقضي ... بل يسترد الأمر كله

يعطي ويمنع عبده ... ما عنده من غير خلة

ويحب أهل الخير منـ ... ـنا غير منتفع بخله

وهو الحليم فطالما ... ستر العصاة له بمهلة

هـــــذا اعتقاد موحـــد عرف المذاهـــب بالأدلة
أبـــــدًا ينـــزه فاعتقد ه فلست تسمـــــع قط مثله
وذر اعتقـــاد مشبـــه للـــه عنـــك فما أضلـــه

هذا كله إن قلنا : **الاستواء صفة ذات**،أما علي القول: بأنه صفة فعـــل فلا إشكال فيه، وهو قول لأهل السنة أيضا،

الحافظ ابن حجر العسقلاني

قال الحافظ رحمه الله تعالى ناقلا عن الإمام بن بطال قال: «اختلف أهل السنة هل **الاستواء** صفة ذات أو صفة فعل ؟

فمن قال: معناه ((علا))[1] قال: هي صفة ذات، ومن قال غير ذلك قال هي صفة فعل. وأن الله تعالى فعل فعلا سماه استوى علي عرشه، لا أن ذلـــك

---

(١) أي علوًا معنويا وهو علو العظمة والشأن، لا علو المكان والجهة، فإنه من صفات الحوادث،

قال الحافظ: **ولا يلزم من كون جهتي العلو والسفل محال علي الله أن لا يوصف بالعلو، لأن وصفه بالعلو من جهة المعني، والمستحيل كون ذلك من جهة الحس**.اهـــ فتح الباري، مجلد[٦] ، ص:[١٦٦] قبل باب يكتب للمسافر مثل ما كان يعمل في الإقامة.

وقال الإمام الحافظ القرطبي في المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم،[٨/١]: و((العلي)) ذو العلو وهو الرفعة المعنوية في حقه تعالى لا المكانية.اهــ

فافهم هذا جيدًا فإنه مهم جدًا، ولا تكن كأولئك الذين قال الحافظ الكبير ابن العربي فيهم:

قالوا الظـــواهر أصل لا يجوز لنا عنها العدول إلي رأي ولا نظر

قائم بذاته لاستحالة قيام الحوادث به».اهـ فتح الباري مجلد.[١٣] ص: [٤٩٠].

وهكذا قال الإمام العيني في عمدة القاري شرح صحيح البخاري: مجلد:[١٢] ص:[١١١]

الإمام الحافظ الزركشي:

وقال الإمام الحافظ الزركشي في البرهان في علوم القرءان: «قال الأشعري (علي) هنا بمعني (في) كما قال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[١] ومعناه أحدث الله تعالى في العرش فعلا سماه: ﴿اسْتَوَى﴾كما فعل فعلا سماه: (**فضلا ونعمة**) قال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ (٧) فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَنِعْمَةً﴾[٢] فسمي التحبب والتكريه فضلا ونعمة، وكذلك قوله تعالى ﴿فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾[٣] ، فخرب الله بنيانهم وقال تعالى : ﴿فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا﴾[٤] أي قصدهم، فكما أن التخريب والتعذيب

بينوا عن الخلق لستم منهم أبـدًا ما للأنام ومعلوف من البقـر

(١) سورة البقرة آية : (١٠٢) .

(٢) سورة الحجرات آية :(٧) .

(٣) سورة النحل : [٢٦] .

(٤) سورة الحشر آية : (٢) .

سماهما إتيانا فكذلك أحدث فعلا بالعرش سماه (استواء) ، قال وهـــذا قـــول مرضي عند العلماء لسلامته من التشبيه والتعطيل» .اهـــ ،[٨٢/٢].

الحافظ ابن عساكر:

وقال الحافظ بن عساكر: «قال يعني الأشعري : **الاستواء** صفة من صفاته وفعل فعله في **العرش** يسمي **الاستواء**»[1].اهـ

وقال أبو إسحاق الثعلبي رحمه الله: «قال أهل الحق من المتكلمين: أحدث الله فعلاً سماه استواء وهو كالإتيان والمجيء والنزول، كلها من صفات أفعاله.

قال الشريف القاضي أبو علي بن أبي موسى الهاشمي من علمائنا رضي الله عنه: اختلف أصحابنا؛ هل الاستواء من صفات الذات أو من صفات الفعل على طريقين:

منهم من قال إنه من صفات الفعل غير أنه لا يعلم كيفيته، ولا نقول أنه انتقال من مكان إلى مكان، ولكنا نسلمه ونقول فيه كما نقول في حديث النزول.

ومن قال أنه من صفات الذات، لم يزل مستويًا قبل خلق العرش من غير تكييف»[2].اهـ

---

(1) تبيين كذب المفتري: [١٥٠].

(2) رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز، للإمام الحافظ عز الدين عبد الرزاق بن رزق الله الحنبلي: [٢/١٥١-١٥٢]، مكتبة . الأسدي للنشر والتوزيع.

الحافظ البيهقي:

وقال الحافظ البيهقي: «وذهب أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري إلى أن الله تعالى جل ثناءه فعل في العرش فعلا سماه : (استواءً) ، كما فعل في غيره فعلا سماه: ((رزقًا ونعمةً)) أو غيرهما من أفعاله[1]؛؛؛

ثم لم يكيف ((الاستواء)) إلا أنه جعله من صفات الفعل لقوله:﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾[2]، وثم للتراخي، والتراخي إنما يكون في الأفعال، وأفعال الله تعالى توجد بلا مباشرة منه إياها ولا حركة»[3].اهـ

قلت: هذا الوجه من أحسن ما حمل عليه معني الآية لوضوحه، ولهذا قال علامة وقته وإمام عصره بلا نزاع المحدث البحاثة الشيخ محمد زاهد الكوثري رحمه الله تعالى: «والمتعين هو ما رجحه الأشعري أعني عد (الاستواء) فعلا يفعله لا صفة ذاتية»[4].اهـ

---

(1) ينبغي ألا نهمل هذا المقطع لندرك أن ما ينقله هؤلاء الأئمة الحفاظ عن الإمام الأشعري رحمه الله تعالى فيما يتعلق بصفة الاستواء، يدل دلالة واضحة أن ما ينقل عنه في كتاب الإبانة المنسوب له دخله تحريف ولعبت به أيدٍ غير مأمونة، كما قاله غير واحد من أئمتنا، فكن أخي علي حذر مما ورد في هذا الكتاب، فإن من ينسبون إلي التشبيه قد فتنوا به كثيرًا من العامة، وسوف نفرد بحثًا إن شاء الله تعالى فيما يتعلق بهذا الكتاب خاصة.

(2) سورة الأعراف آية : (٥٤) .

(3) الأسماء والصفات للبيهقي: [٤١٠].

(4) تعليق الكوثري على الأسماء والصفات للبيهقي: [411].

وقال نحو هذا كثير من الأئمة كابن حزم وغيره، وهذا كله يبطل ما قاله ابن باز رحمه الله تعالى من أن هذه الآية محكمة قطعية واضحة لا تحتمل أدني تأويل، كيف تكون قطعية ولفظ ((**الاستواء**)) له خمسة عشر معني في لغة العرب **يا ابن باز ؟ ؟ ؟ ؟**

الحافظ ابن العربي المالكي:

ولقد قال الحافظ الكبير ابن العربي رحمه الله تعالى في ردِّ ما قاله قادة الشيخ ابن باز: ((وقوله تعالى : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[1]، يقال لهم قال الله تعالى:﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾[2]، ما العرش وما معني **استوي ؟؟؟؟**

وينبغي أن تعلموا كلكم أنتم وهم قبل وبعد، أن بناء ((ظ هـ ر)) مفيد في العربية لكل شيء خرج عن حد الخفاء والجهل إلي العلم، كان من المحسوس يخفي علي البصر والسمع وسائر الحواس، أومن المعني يخفي علي العقل، فاحذروا من يأخذ الظاهر فيجعله في حد الباطن بتأويله له، أو يحكم بظاهر علي معنًي هو خفي، فلما قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[3] ، كان معناها ههنا في المطلوب ثلاثة معان: معني **الرحمن** ومعني **استوي** ومعني **العرش؟؟؟**

---

(١) سورة طه آية : (٥) .

(٢) سورة الأعراف آية : (٥٤) .

(٣) سورة طه آية: (٥) .

فأما ((**الرحمن**)) فمعلوم لا خلاف فيه ولا كلام ، وأما ((**العرش**)) فهو في العربية لمعان فأيها تريدون؟

وكذا ((**استوي عليه**))، يحتمل خمسة عشر معني في اللغة، فأيها تريدون؟ أو أيها تدعون ظاهرًا منها؟

ولم قلتم العرش ها هنا المراد به مخلوق مخصوص فادعيتموه علي العربية والشريعة؟

ولم قلتم أن معني استوي قعد أو جلس فتحكمون باتصاله به؟

ثم تقولون إنه أكبر منه من غير ظاهر؟؟؟» الخ ما قاله هذا الحافظ. أنظر العواصم من القواصم للحافظ ابن العربي، ص : [٢١٤] .

العلامة ابن المعلم القرشي:

ويقول العلامة المحدث ابن المعلم القرشي في نجم المهتدي ورجم المعتدي: «اعلم أرشدنا الله وإياك أن العلماء انقسموا في تأويل : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[1]، قسمين:

فريق أول التركيب، وفريق أول الإفراد، وهؤلاء علي قسمين: قسم أول استوي، وقسم أول العرش...»

---

(1) سورة طه آية: (٥) .

ثم سرد ابن المعلم تلك المعاني الخمسة عشر عازيًا كل معني منها إلي قائله من الأئمة، كالأشعري وأبي منصور وأبي إسحاق الاسفرايني وعبد القاهر التميمي وأبي جعفر السمناني وإمام الحرمين وغيرهم.

وتلك المعاني نحو: الملك واستئثار الملك واستواء الحكم والاستيلاء المجرد عن معني المغالبة والإقبال والقصد والإتقان وعلو العظمة والعزة وعلو القهر والغلبة إلي غير ذلك من المعاني المذكورة في الجزء الخامس من نجم المهتدي،

ثم قال ابن المعلم رحمه الله تعالى: «فقد ظهر لكم أيدكم الله هذه التأويلات فأيها ترجح عندكم فاحملوا اللفظ عليه **فإن الظاهر منفي بإجماع علماء السنة فلله الحمد علي اتباعهم**».اهـ نقله العلامة الكوثري علي الأسماء والصفات للحافظ البيهقي، ص:[٤٠٦].

الإمام ابن عطية:

قال الإمام ابن عطية: «وقوله تعالى: ﴿استوى على العرش﴾ معناه عند أبي المعالي وغيره من حذاق المتكلمين: الملك والسلطان، وخص العرش بالذكر تشريفًا له إذ هو أعظم المخلوقات، وقال سفيان الثوري: فعل فعلاً في العرش سماه استواءً»(١).

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للإمام ابن عطية الأندلسي المتوفى ٥٤٦هـ: [٥/٥٢٦].

الإمام أبو حيان:

وقال أبو حيان: «والضمير في قوله: ﴿ثم استوى على العرش﴾ يحتمل أن يعود على المصدر الذي دل عليه (خلق) ثم استوى خلقه على العرش، وكذلك في قوله: ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[1] لا يتعين حمل الضمير في قوله: (استوى) على الرحمن إذ يحتمل أن يكون الرحمن خبر مبتدأ محذوف والضمير في استوى عائد على الخلق المفهوم من قوله: ﴿تَنزِيلاً مِّمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَاوَاتِ الْعُلَى﴾[2] أي الرحمن استوى خلقه على العرش لأنه تعالى لما ذكر خلق السموات والأرض ذكر خلق ما هو أكبر وأعظم وأسع من السموات والأرض ومع احتمال في العرش وفي استوى وفي الضمير العائد لا يتعين حمل الآية على ظاهرها، هذا مع الدلائل العقلية التي أقاموها على استحالة ذلك، وقال الحسن: استوى أمره»[3].اهـ

فأين ما تدعيه أيها الشيخ من أن الآية محكمة قطعية لا تحتمل أدنى تأويل؟؟؟؟

وعلى أي حال تبين بهذا أن هذه الأدلة التي زعم ابن باز رحمه الله أنها محكمة ليست محكمة بل هي من قبيل المتشابه الذي يجب ردّه إلى المحكم كما تقدم تقريره، وبه بطل كلامه وذهب أدراج الرياح.

---

(1) سورة طه آية : (٥) .

(2) طه: (٤).

(3) البحر المحيط: [٥/٦٦].

أما قوله: (هذه الأدلة قطعية الدلالة): فهو زعم باطل أيضًا كما هو واضح وجلي من تقرير ما تقدم، ولتوضيح الصورة كاملةً نتولى بيان ما يلي فنقول: الدليل ينقسم على أربعة أقسام، فهو من حيث النقل ينقسم إلى قطعي الثبوت وظني الثبوت، ومن حيث الدلالة أيضًا ينقسم إلى قطعي الدلالة وظني الدلالة.

أما قطعي الثبوت: فهو الدليل المتواتر، وهو ما نقله عدد يستحيل تواطئهم على الكذب عادة، فالقرآن الكريم كله قطعي الثبوت لأنه نقل إلينا متواترًا قال سيدي عبد الله بن إبراهيم في مراقي السعود:

تواتر السبع عليه أجمعوا ** ولم يكن في الوحي حشو يقع

وقال قبل ذلك ممثلاً لما توفرت فيه شروط القراءة:

مثل الثلاثة ورجح النظر ** تواترًا لها لدى من قد غبر.اهـ

أما السنة النبوية ففيها المتواتر لكنه قليل بالنسبة إلى مقابله بل بعضهم كالحافظ ابن الصلاح، وغيره ادعى عدمه، وقال آخرون هو موجود لكنه قليل ، لكن الصحيح خلاف القولين كما أشار إليه السيوطي رحمه الله تعالى في ألفية الحديث بقوله:

وبعضهم قد ادعى فيه العدم ** وبعضهم عزته وهو وهم

بل الصواب أنه كثير ** وفيه لي مؤلف نضير

وفيها الآحاد وهو الكثير والأغلب، وهو ما رواه عدد لا يستحيل في حقهم التواطأ على الكذب عادة على قرار ما تقدم، **وهو ظني الثبوت** كما

هو ظاهر من التعريف لجواز الخطأ في نقله لفظًا أو معنى إن روى به، ولا فرق في هذا بين ما في الصحيحين وما في غيرهما، ولهذا قالوا: هو يوجب العمل ولا يوجب العلم، ومن هنا قالوا: لا تبنى عليه عقيدة لأن العقيدة مطالبها لا تكون إلا يقينية قال في نظم الكبرى مشيرًا إلى هذا:

يثبت بـــالبراهن العقليـــة ** ذا العلم والقواطع النقلية

إذ ليس يكفي فيه إلا العلم ** لا ينفع الظن به والوهم

وكونه يوجب العمل ولا يوجب العلم هو ما قرره الأئمة على اخـــتلاف طبقاهم: المحدثون وغيرهم، نص عليه من المحدثين: الحافظ الخطيب البغدادي، والحافظ ابن عبد البر، والحافظ ابن حجر، والحافظ البيهقي، والإمام النووي، والحافظ العراقي، ونص عليه الفقهاء وأئمة الأصول أيضًا وهو لا يفتقر لنقـــل عنهم لشهرته وانتشاره في كتبهم، ولكن أذكر ما قرره **الإمام فخـــر الـــدين الرازي** في كتابه: (أساس التقديس) لما فيه من الفوائد فيما نحن بصدده:

قال رحمه الله: «الفصل الحادي والثلاثون في كلام كلي في أخبار الآحاد، فنقول: أما التمسك بخبر الواحد في معرفة الله تعالى فغير جائز، يـــدل عليـــه وجوه:

الأول: أن أخبار الآحاد مظنونة فلم يجز التمسك بها في معرفة الله تعـــالى وصفاته، وإنما قلنا: إنها مظنونة، وذلك لأنا أجمعنا علـــى أن الـــرواة ليســـوا معصومين، وكيف والروافض لما اتفقوا عل عصمة عليّ رضي الله عنه وحده، فهؤلاء المحدثون كفروهم، فإذا كان القول بعصمة عليّ كرم الله وجهه يوجب

عليهم تكفير القائلين بعصمة عليّ فكيف يمكنهم عصمة هؤلاء الرواة؟ وإذا لم يكونوا معصومين كان الخطأ عليهم جائزًا، والكذب عليهم جائزًا، فحينئذ لا يكون صدقهم معلومًا بل مظنونًا، فثبت أن خبر الواحد مظنون، فوجب أن لا يجوز التمسك به لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لاَ يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾(١)، ولقوله تعالى في صفة الكفار: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ﴾(٢)، ولقوله: ﴿وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾(٣)، ولقوله: ﴿وَأَن تَقُولُواْ عَلَى اللّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾(٤)، فترك العمل بهذه العمومات في فروع الشريعة، لأن المطلوب فيها الظن، فوجب أن يبقى في مسائل الأصول على هذا الأصل، والعجب من الحشوية أنهم يقولون الاشتغال بتأويل الآيات المتشابهة غير جائز، لأن تعيين ذلك التأويل مظنون، والقول بالظن في القرآن لا يجوز، ثم إنهم يتكلمون في ذات الله تعالى وصفاته بأخبار الآحاد مع أنها في غاية البعد من القطع واليقين،وإذا لم يجوزوا تفسير ألفاظ القرآن بالطريق المظنون فلأن يمتنعوا عن الكلام في ذات الحق تعالى وفي صفاته بمجرد الروايات الضعيفة أولى.

الثاني: أن أجلّ طبقات الرواة قدرًا وأعلاهم منصبًا الصحابة رضي الله عنهم، ثم أنا نعلم أن روايتهم لا تفيد القطع واليقين،و الدليل عليه أن هؤلاء المحدّثين رووا عنهم أن كل واحد منهم طعن في الآخر ونسبه إلى مالا ينبغي،

---

(١) يونس: (36).

(٢) الأنعام: (١١٦).

(٣) الإسراء: (٣٦).

(٤) البقرة: (١٦٩).

أليس من المشهور أن عمر طعن في خالد بن الوليد، وأن ابن مسعود وأبا ذرّ كانا يبالغان في الطعن في عثمان، ونقل عن عائشة رضي الله عنها أنها بالغت في الطعن في عثمان، أليس أن عمر قال في عثمان أنه يحلف بأقاربه، وقال في طلحة والزبير أشياء أخر تجري هذا المجرى، أليس أن عليًا كرم الله وجهه سمع أبا هريرة يومًا أنه يقول: أخبرني خليلي أبو القاسم، فقال له علي: متى كان خليلك؟ أليس أن عمر رضي الله عنه نهى أبا هريرة عن كثرة الرواة، أليس أن ابن عباس طعن في خبر أبي سعيد في الهرق، وطعن في خبر أبي هريرة في غسل اليدين، وقال: كيف يصنع طهرًا منا، أليس أن أبا هريرة لما روى: من أصبح جنبًا فلا صوم له طعنوا فيه، أليس أن ابن عمر لما روى، أن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه طعنت عائشة فيه بقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾[1] أليس أنهم طعنوا في خبر فاطمة بنت قيس وقالوا لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا بخبر امرأة لا ندري أصدقت أم كذبت، أليس أن عمر طالب أبا موسى الشعري في خبر الاستئذان بالشاهد وغلظ الأمر عليه، أليس أن عليًا كان يستحلف الرواة، أليس أن عليًا قال لعمر في بعض الوقائع: إن قاربوك فقد غشوك. واعلم أنك إذا طالعت كتب الحديث وجدت من هذا الباب ملا يعدّ ولا يحصى، إذا ثبت هذا فنقول: الطاعن إن صدق فقد توجه الطعن على المطعون، وإن كذب فقد توجه على الطاعن فكيف كان فتوجه الطعن لازم، إلا أنا قلنا أن الله تعالى أثنى على الصحابة رضي الله عنهم في القرآن على سبيل العموم، وذلك يفيد ظنّ الصدق، فلهذا الترجيح قبلنا روايتهم في فروع

---

(1) الأنعام: (١٦٤).

الشريعة، أما الكلام في ذات الله وصفاته فكيف يمكن بناؤه على هذه الرواية الضعيفة؟ .

الثالث: وهو أنه اشتهر فيما بين الأمة أن جماعة من الملاحدة وضعوا أخبارًا منكرة واحتالوا في ترويجها على المحدثين، والمحدثون لسلامة قلوبهم ما عرفوها بل قبلوها، وأيّ منكر فوق وصف الله تعالى بما يقدح في الإلهية ويبطل الربوبية؟ فوجب القطع في أمثال هذه الأخبار بأنها موضوعة.

وأما البخاري والقشيري فهما ما كانا عالمين بالغيوب، بل اجتهدا واحتاطا بمقدار طاقتهما، فأما اعتقاد أنهما علما جميع الأحوال الواقعة في زمان الرسول ﷺ إلى زماننا فذلك لا يقوله عاقل، غاية ما في الباب أنا نحسن الظن بهما وبالذين روَيا عنهم إلا أنا إذا شاهدنا خبرًا مشتملاً على منكر لا يمكن إسناده إلى الرسول ﷺ قطعًا بأنه من أوضاع الملاحدة، ومن ترويجاتهم على أولئك المحدثين.

الرابع: أن هؤلاء المحدثين يخرّجون الروايات بأقل العلل أنه كان مائلاً إلى حبّ عليّ فكان رافضيًا فلا تقبل روايته، وكان معبد الجهني قائلاً بالقدر فلا تقبل روايته، فما فيهم عاقل يقول: أنه وصف الله تعالى بما يبطل إلهيته وربوبيته فلا تقبل روايته، إن هذا من العجائب.

الخامس: أن الرواة الذين سمعوا هذه الأخبار من الرسول ﷺ ما كتبوها عن لفظ الرسول، بل سمعوا شيئًا في مجلس، ثم إنهم رووا تلك الأشياء بعد عشرين سنة أو أكثر، ومن سمع شيئًا في مجلس مرة واحدة، ثم رواه بعد العشرين والثلاثين لا يمكنه رواية تلك الألفاظ بأعيانها، وهذا كالمعلوم

بالضرورة، وإذا كان الأمر كذلك كان القطع حاصلاً بأن شيئًا من هذه الألفاظ ليس من ألفاظ الرسول عليه السلام، بل ليس ذلك إلا من ألفاظ الراوي، وكيف يقطع أن هذا الراوي سمع مما جرى في ذلك المجلس، فإن من سمع كلامًا في مجلس واحد، ثم إنه ما كتبه وما كرر عليه كل يوم، بل ذكره بعد عشرين سنة أو ثلاثين فالظاهر أنه نسي منه شيئًا كثيرًا أو يشوش عليه نظم الكلام وترتيبه وتركيبه، ومع هذا الاحتمال فكيف يمكن التمسك به في معرفة ذات الله تعالى وصفاته؟.

واعلم أن هذا الباب كثير الكلام، وأن القدر الذي أوردناه كاف في بيان أن لا يجوز التمسك في أصل الدين بأخبار الآحاد والله أعلم»[1].

لله درّك أيها الإمام ما أروع هذا الكلام.

قطعي الدلالة وظنيها:

أما قطعي الدلالة فهو بمعنى النص وهو مالا يحتمل من الألفاظ غير معنى واحد، كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ (١) اللَّهُ الصَّمَدُ (٢) لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ (٣) وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ (٤)﴾[2]، وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[3]، وقوله ﷺ: «**كان الله ولم يكن شيء غيره**» وغير ذلك من الآيات والأحاديث المحكمة وهي كثيرة جدًا.

(١) أساس التقديس، للإمام الرازي: [١٦٨- ١٧٢].

(٢) سورة الإخلاص : (١-٤) .

(٣) سورة الشورى آية : (١٢) .

وأما ظني الدلالة: فهو ما تجاذبته الاحتمالات حول المعنى المراد منه، وهو يشمل الظاهر والمؤول، ومنه آيات الصفات وآحاديثها التي سميت بالمتشابهة، إلا أن الاحتمال في المتشابه أنواع:

منه ما لا يجوز حمله على وجهه الذي يحتمله لاستحالته في حق مولانا سبحانه وتعالى لقيام الأدلة النقلية المحكمة والعقلية على نفي ذلك واستحالته في حقه سبحانه، فالواجب هو بناء العقيدة في الله تعالى على النصوص المحكمة من كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ، ووضع هذه الأدلة المتشابهة وراءها من حيث فهمها والوقوف على المعنى المراد منها، فالمحكمات هي أصل الكتاب كما نطق كتاب الله وهي العمدة في فهم كل ما أمر الله به والله الهادي إلى سواء السبيل.

ثم إن ابن باز رحمه الله تعالى يقول: **إن الله تعالى علي العرش بذاته**، وزعم أن النصوص المحكمة دلت علي ذلك، لكنه يعلم قبل غيره أن هذا تقول علي الله تعالى ورسوله ﷺ فإنه لم يرد نص في كتاب الله ولا سنة رسوله ﷺ بأن الله تعالى علي **العرش** بذاته، ولو استظهر هذا الشيخ وأتباعه بالثقلين لما وجدوا إلي ذلك سبيلاً[1].

وما ينقلونه من كتاب العلو للحافظ الذهبي وغيره من: أن هناك آثارًا وردت بلفظ: (أن الله على العرش بذاته) فإنني أقسم جازمًا لا يستطيع الذهبي ولا غيره أن ينقل ذلك عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه بل ولا عن التابعين لهم

(1) وها أنا اتحدّي أيّ واحد من هذه الطائفة أن يذكر لي نصًا واحدا من كتاب الله تعالى أو سنة رسول الله ﷺ يصرح بأن الله تعالى علي العرش بذاته بل ولو قولا لصحابي أو تابعي؟؟؟

بإحسان، وإنما هي كلمات نقلت عن أناس اشتغلوا بالحديث أو غيره مع بعدهم عن معرفة ما يجوز في حقه تعالى وما يستحيل، بل الأكثر منهم لا يدرون ما يروُون ولا يعرفون شأن ما ينقلون، وإنما سمعوا في الصغر واحتيج إلى علوّ سندهم في الكبر كما يقول صاحب الميزان في نقض الرجال.

الحافظ ابن الجوزي:

ويقول الحافظ ابن الجوزي في كتابه تلبيس إبليس: «واعلم أن عموم المحدثين حملوا ظاهر ما يتعلق بصفات الباري سبحانه على مقتضى الحس فشبهوا، لأنهم لم يخالطوا الفقهاء فيعرفوا حمل المتشابه على مقتضى المحكم، وقد رأينا في زماننا من يجمع الكتب منهم ويكثر السماع ولا يفهم ما حصّل، ومنهم من لا يحفظ القرآن ولا يعرف أركان الصلاة».اهـ

قلت: فمن أمثال هؤلاء ينقل لفظ: (**بذاته**) بل ألف أبو محمد الدشتي لهم كتابًا سماه: (**إثبات الحد لله وبأنه قاعد وجالس على عرشه**) فاعجب لهذا المعتقد!

ولهذا تجد الحافظ الذهبي مع تعنته في هذه المسألة ينكر علي من زاد لفظة بـ((ذاته)) بعد العلو والاستيلاء.

الحافظ الذهبي:

فقد قال في سير أعلام النبلاء[٦٠٧/١٩] ما نصه: «قد ذكرنا أن لفظة بـ(ذاته) لا حاجة إليها وهي تشغب النفوس». اهـ.

وقال في العلو جاعلاً لها من فضول الكلام ما نصه: «وقد تلفظ بالكلمة المذكورة جماعة من العلماء كما قدمنا، وبلا ريب أن فضول الكلام تركه من حسن الإسلام». اهـ

وقال أيضًا عندما نقل كلام ابن أبي زيد: «وقد نقموا عليه في قوله: (بذاته) فليته تركها».

وقال عندما نقل عن السجزي: «أئمتنا كسفيان ومالك ... إلى قوله: متفقون على أن الله سبحانه بذاته فوق العرش. قلت: هذا الذي نقله عنهم مشهور ومحفوظ سوى كلمة: (بذاته) فإنها من كيسه نسبها إليهم بالمعنى».

وذلك قال رادًّا على أبي زكريا عندما قال: بل نقول: هو بذاته على العرش. «قلت: قولك بذاته من كيسك». اهـ ويعني بقوله: من كيسه أي من عند نفسه لم ترد في كتاب ولا سنة.[1] اهـ

الحافظ ابن الجوزي:

وقال الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي: «وقد حمل قوم من المتأخرين هذه الصفة علي مقتضى الحس، فقالوا استوي علي العرش بذاته وهي زيادة لم تنقل

(1) قال ذلك في: [٥٣٥] و [٥٤٧] و[٥٥١] من الكتاب المذكور بتحقيق العلامة حسن بن علي السقاف. وقول الذهبي: قلت: هذا الذي نقله عنهم مشهور ومحفوظ. غير صحيح فإنه ليس محفوظًا لأنه منقول بأسانيد لا تصح، ولا يتسع المجال لنقضها الآن ولكن في المستقبل إن شاء الله تعالى.

وإنما فهموها من إحساسهم[1]، وهو أن المستوي علي شيء إنما يستوي عليه ذاته».اهـ دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه ص:[١٢٧] بتعليق السقاف.

وقال هذا الحافظ : أيضا: «ومن قال استوي بذاته فقد أجراه مجرى الحسيات».اهـ نفس المصدر ص: [١٠٢].

الإمام ابن جماعة:

وقال الإمام ابن جماعة شيخ الحافظ الذهبي: «إذا ثبت ذلك فمن جعل **الاستواء** في حقه ما يفهم من صفات المحدثين وقال **استوي** بـ(**ذاته**) أو قال **استوي** حقيقة فقد **ابتدع** بهذه الزيادة التي لم تثبت في **السنة** ولا عن أحد من الأئمة المقتدي بهم».اهـ إيضاح الدليل ص:[١٠٧].

الحافظ ابن الجوزي:

قال: «عجبت من أقوام يدعون العلم، ويميلون إلى التشبيه بحملهم الأحاديث على ظواهرها، فلو أنهم أمروها كما جاءت سلموا، لأن من أمر ما جاء ومر من غير اعتراض ولا تعرض فما قال شيئًا لا له و عليه، ولكن أقوامًا قصرت علومهم، فرأت أن حمل الكلام على غير ظاهره نوع تعطيل، ولو فهموا سعة

---

(1) قياسًا منهم الخالق على المخلوق .

اللغة لم يظنوا هذا، وما هم إلا بمثابة قول الحجاج لكاتبه وقد مدحته الخنساء فقالت:

إذا هبط الحجاج أرضًا مريضة ** تتبع أقصى دائها فشفاها

شفاها من الداء العضال الذي بها ** غلامٌ إذا هزّ القناة شفاها

فلما أتمت القصيدة، قال لكاتبه: اقطع لسانها، فجاء ذاك الكاتب المغفل بالموسى. قالت له: ويلك إنما قال: أجزل لها العطاء، ثم ذهبت إلى الحجاج فقالت: كاد والله يقطع مقولي.

فكذلك الظاهرية الذين لم يسلموا بالتسليم، فإنه من قرأ الآيات والأحاديث و لم يزد، لم أُلمه، وهذه طريقة السلف.

فأما من قال: الحديث يقتضي كذا، ويحمل على كذا، مثل أن يقول: استوى على العرش بذاته، ينزل إلى السماء الدنيا بذاته، فهذه زيادة فهمها قائلها من الحس لا من النقل. ولقد عجبت لرجل أندلسي يقال له بن عبد البر ، صنف كتاب التمهيد، فذكر فيه حديث النزول إلى السماء الدنيا فقال: هذا يدل على أن الله تعالى على العرش لأنه لولا ذلك لما كان لقوله ينزل معنى.

وذلك كلام جاهل بمعرفة الله عز وجل، لأن هذا استسلف من حسه ما يعرفه من نزول الأجسام، فقاس صفة الحق عليه، فأين هؤلاء وأتباع الأثر؟ ولقد تكلموا بأقبح ما يتكلم به المتأولون، ثم عابوا المتكلمين.

واعلم أيها الطالب للرشاد، أنه سبق إلينا من العقل والنقل أصلان راسخان: أما النقل فقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[1]، ومن فهم هذا لم يحملا وصفًا له على ما يوجبه الحس.

وأما العقل، فإنه قد علم مباينة الصانع للمصنوعات، واستدل على حدوثها بتغييرها، ودخول الانفعال عليها، فثبت له قدم الصانع.

واعجبًا كل العجب من راد لم يفهم طبيعة الكلام، أليس في الحديث الصحيح، أن الموت يذبح بين الجنة والنار؟ أو ليس العقل إذا استغنى في هذا صرف الأمر عن حقيقته؟ لما ثبت عند من يفهم ماهية الموت، فقال: الموت عرض يوجب بطلان الحياة، فكيف يمات الموت؟ فإذا قيل له: فما تصنع بالحديث؟ قال: هذا ضرب مثلاً بإقامة صورة ليعلم بتلك الصورة الحسية فوات ذلك المعنى.

قلنا له: فقد روي في الصحيح: «*تأتي البقرة وآل عمران كأنهما غمامتان*». فقال: الكلام لا يكون غمامة، ولا يتشبه بها، قلنا له: أفتعطل النقل؟ قال: لا، ولكن يأتي ثوابهما. قلنا: فما الدليل الصارف لك عن هذه الحقائق؟ فقال: علمي بأن الكلام لا يتشبه بالأجسام، والموت لا يذبح ذبح الأنعام. ولقد علمتم سعة لغة العرب. ما ضاقت أعطانكم من سماع مثل هذا.

فقال العلماء: صدقت، وهكذا نقول في تفسير مجيء البقرة، وفي ذبح الموت. فقال: واعجبًا لكم صرفتم عن الموت والكلام ما لايليق بهما، حفظًا لما علمتم من حقائقهما فكيف لم تصرفوا عن الإله القديم ما يوجب التشبيه له

(1) سورة الشورى آية : (١١) .

بخلقه، بما قد دل الدليل على تتريهه عنه؟ فما زال يجادل الخصوم بهذه الأدلة. ويقول: لا أقطع حتى أقطع، فما قطع حتى قطع». اهـ

الحافظ ابن العربي ينكر على ابن أبي زيد:

ولقد أنكر الحافظ ابن العربي على ابن أبي زيد لما ذكره في كتابه الرسالة، وذلك في ((العواصم من القواصم))،ص:[٢١٥]

وقال أيضا فإذا ثبت هذا فقوله تعالى : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[١]، إن علمنا معناه آمنّا قولا ومعنى، وإن لم نعلم معناه قلنا كما قال مالك: ((**الاستواء معلوم والكيف مجهول والسؤال عنه بدعة**))

فكيف بتفسير تعلقه بالله لا يقال إنه بدعة؟

بل أشد من البدعة عنده!

فكيف لو سمع من يقول: أن الله فوقه؟

فكيف من يعين فوقية الذات؟

فكيف من يقول: إنه يحاذيه تبًا له؟؟؟؟الخ ما ذكره[٢]

فقد عنّ بهذا أيها الطالب أن الشيخ ابن باز رحمه الله تعالى ليس على بينة من أمره في هذه المسألة، وليس معه نص واحد، وما يذكرونه من **قول ابن أبي زيد في الرسالة** لا يفيدهم شيئًا لأنه ليس كتابا ولا سنة، وقوله ليس من

(١) سورة طه آية : (٥) .

(٢) أنظر العواصم من القواصم للحافظ ابن العربي : [٢١٦] .

حجج الشرع، وهو دليل علي فقدان هذه الطا ئفة للدليل، إذ لو كـــان لهـــم دليل لبادروا إلي ذكره بدل قول ابن أبي زيد رحمه الله تعالى.

علمًا بأن قول ابن أبي زيد محمول عند السادة المالكية علي محامل حســـنة تناسب مقام هذا الإمام، وهم أدري بمذهب صاحبهم من غيرهم.

وإليك بعض أقوالهم في ذلك:

الإمام عبد المجيد الشرنوبي:

قال الإمام عبد المجيد الشرنوبي عند قول ابن أبي زيد: «**وأنـــه فـــوق عرشه المجيد بذاته**)) أي فوقية تشريف وسلطنة، فهي فوقية معنوية لا حسية، كما في قوله تعالى:﴿وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ﴾[1]، ولا ينافي هذا قوله((بذاته)) لأن المراد أن هذه الفوقية المعنوية له بالذات، لا بالغير من كثرة أمـــوال وفخامـــة أجناد».اهـــ تقريب المعاني علي متن الرسالة ص:[١١]

الإمام العلامة أحمد ابن غنيم النفراوي المالكي:

وفي الفواكه الدواني علي رسالة ابن أبي زيد القيرويي للإمام العلامة أحمد ابن غنيم النفراوي المالكي رحمه الله تعالى ما نصه: «(**أنه**) ســـبحانه وتعـــالي

---

(1) سورة الأعراف آية : (١٢٧) .

(فوق عرشه) الظرف خبر أن و**(المجيد)** يصح جره نعتا للعرش ورفعه علي أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو، العائد علي العرش أوعلي الله تعالى[1]، **(بذاته)** متعلق بالمجيد والباء بمعني في، مثل: أقمت بمكة أي فيها، والضمير عائد علـــي العرش أي العظيم في ذاته، وقيل عائد علي الله تعالى، والمعني أن هذه الفوقية له تعالى مستحقها بالذات لا بالغير من كثرة أموال أو جنود كفوقية المخلوقات، ولا يصح تعلق **(بذاته)** بـــ**(فوق)** لفساد المعنى، لأن المعني حينئذٍ وهو فـــوق العرش بذاته وهو ممتنع، لأن فيه استعمال الموهم؛؛؛الخ ما ذكــره رحمــه الله تعالى». أنظر الفواكه الدواني[١/٤٦].

الإمام السنوسي:

وفي شرح الإمام السنوسي علي صحيح مسلم بعد نقله كلام القاضـــي عياض قال ما نصه: «قلت الذي وقع للشيخ في الرسالة، هو قوله: **(وأنه فوق عرشه المجيد بذاته)** «وقد أولوه بأن الضمير في ذاته يعود علي العرش، والبـــاء بمعني **(في)**، أو **المجيد** مرفوع خبر عن الله تعالى، ومعني بذاته أي أن مجده ليس

---

(1) وقد عقد أخونا حريري زمانه علي بن محمد الحر هذا المعني بقوله :

والذات فيما ابن أبي زيد نهج — للعرش عادَ أو لخـــالق المهج
أي أنه بذاته العلا استحـــق — لا بمعدّات بذا العـــرش التحق

من العقيدة المنزهة ، ص : [٨] .

بمكتسب من غيره، وأقرب من هذا إنه مخفوض نعتًا للعرش والضمير في ذاته يعود على الله عزّ وجلّ وتعبيره بأنه فوق العرش استعارة تمثيلية لقهره تعالى العرش الذي هو أعظم المخلوقات، ونسبة سائرها إليه كحلقة ملقاة في فلاة من الأرض، وأن جميع كمالاته واجتماع أجزائه وثباته في موضعه الذي هو فيه مستندة إلي قدرته تعالى جارية علي وفق إرادته جل وعز، وعلمه لما تقرر في الشرع أن للعرش حملة من الملائكة يحملونه ولهم من القوة وعظم الأجسام مالا يعلم غايته إلا الله عز وجل، كان ذلك لأن يتوهم القاصر الإيمان أن الله تعالى استعان علي إمساك العرش وتدبير أمره بأولئك الحملة، فاحترس الشيخ عن ذلك بقوله: بذاته، فهو من النوع المسمي في فن البيان بالتكميل، يعني أن الفوقية علي العرش التي أضافها إلي الله تعالى بمعني فوقية القهر والتدبير ليست هي بواسطة معين من حملة وغيرهم، وإنما هي بذاته العلية الغنية عن جميع ما سواها علي الإطلاق ولا أثر لغيره في شيء ما جملة وتفصيلا»[1].اهـ المراد

العلامة أحمد بن محمد:

وقال سيدي العلامة أحمد بن محمد المعروف بـ(زروق) الفاسي المتوفي عام: (٨٩٩) في شرح قول المصنف **وهو فوق عرشه المجيد بذاته قال**: يريد **فوقية معنوية** كما يقال السلطان فوق الوزير، والماللك فوق المملوك، والشريف فوق الدني، لا أنها حسية كالسماء فوق الأرض وما في معناه، لانتفاء الجهة في

(١) شرح صحيح مسلم للإمام السنوسي بهامش شرح الإمام الأبي علي صحيح مسلم ص:[٤٣٨].

حقه تعالى لما يلزم عليها من النقص والحدوث.اهـ شرح زروق علي الرسالة ص:[٢٩].

الإمام ابن ناجي:

ويقول الإمام ابن ناجي المتوفي عام: (٨٣٧) في شرحه علي الرسالة: «قوله **وهو فوق عرشه المجيد بذاته** روي **المجيد** بالرفع علي أنه خبر مبتدإ، وروي بالخفض علي النعت **للعرش**، وهذا مما انتقد علي الشيخ رحمه الله تعالى في قوله: بـ**(ذاته)** فإنما زيادة علي النص، فمن مخطئ ومن معتذر، قال الفاكهاني: وسمعت شيخنا أبا علي البجائي يقول: **إن هذه لفظة دست**[1] **علي المؤلف رضي الله عنه فإن صح هذا فلا اعتراض علي الشيخ**؟؟؟ إلي أن قال: فإذا تقرر هذا فحمل الفوق علي الحس معلوم الاستحالة بالدليل اليقيني لتقدسه سبحانه عن الجواهر والأجسام، ومعلوم ذلك من سياق كلام المؤلف رحمه الله، بحيث لا يوهم علي ربه أنه أراد الحس، **فهو تعالى فوق العرش فوقية معني وجلال وعظمة،** ثم الفوقية المعنوية من حيث هي **فوقية** إما أن تكون واجبة بـ**(الذات)** أو مستفادة من حكم الغير لا ترجع لمعني في **الذات** وإنما ذلك بحكم الله وتشريفه، فهو تعالى وصف **العرش** بـ**(المجيد) والعظيم** وجعله أعظم المخلوقات، **وعلو الله تعالى ومجده** ليس كـ**(علو)** غيره، بل هو

(1) وهو واحتمال قوي ، لأن ابن أبي زيد أشعري وهم لم يقولوا بهذا علاوة علي ما تقدم من أن كبار أئمة المالكية أنكروا علي ابن أبي زيد أشد الإنكار في إيراده لهذه اللفظة التي لم ترد في الكتاب ولا في السنة. فكيف يصح التعويل علي ما هذا سبيله؟؟؟؟

مخالف لكل المخلوقات مخالفة مطلقة، فمجده تعالى وعظمته وعلياؤه حكم واجب لذاته لا يشارك فيه، وسواء علي هذا قلنا إن **المجيد** نعت للعرش أم لا، فأراد المصنف رحمه الله تعالى أن يبين أن ذلك **العلو والمجد والجلال** الذاتي ليس إلا لله تعالى رب العالمين، فكأنه يقول: **هو العلي المجيد بذاته ليس مستفادًا من غيره**»[1].اهـ

الإمام العلامة محمد بن سلامة:

وفي شرح الإمام العلامة محمد بن سلامة الأنصاري التونسي المتوفى ٧٤٦ لخطبة الرسالة ما نصه : «وقوله [ابن أبي زيد] رحمه الله : **(وأنه فوق عرشه المجيد بذاته ، وهو في كل مكان بعلمه)** .

روي **(المجيد)** بالرفع ، على أنه خبر مبتدأ ، وروي بالخفض ، على النعت للعرش.

هذا مما انتقد على المصنف [ابن أبي زيد] رحمه الله ، وإذا فهم معناه فليس بمنتقد .

اعلم أولاً أن هذا الكلام وهذا الإطلاق ليس من إطلاق المصنف ، وإنما هو إطلاق السلف الصالح والصدر الأول ، نص على ذلك الإمام أبو عبد الله بن مجاهد في رسالته إلى أهل باب الأبواب قال فيها مانصه : "ومما أجمعوا على إطلاقه أن الله فوق سماواته ، على عرشه دون أرضه " يريد إطلاقًا شرعيًا ، ولم

(1) شرح العلامة ابن ناجي ص:[٢٨] بهامش شرح زروق.

يرد في الشرع أنه في الأرض ، فلهذا قال : دون أرضه ، وهذا مع ثبوت علمهم باستحالة الجهة عليه تعالى، فليس هذا عندهم مشكلا، لعلمهم بفصاحة العرب واتساعهم في الاستعارات. ونقل هذا الكلام بعينه الشيخ أبو محمد في مختصره وغير لفظه هنا ، قصدا للتقريب على المبدي.وإذا تقرر هذا فالناس عالة على المصدر الأول. وإذا كان إطلاقهم هذا، فيتعين تفهمه بالتمثيل والبسط، وإذ غلبت العجمة على القلوب حتى ظنت أن هذا الإطلاق يلزم منه ثبوت الجهة في حق المتره عنها تعالى وتقدس. وأما لفظ الفوقية فمشترك بين الحسي والمعنوي، والقرينة تخصص المراد منها، أو يكون من باب الحقيقة والمجاز، فهو حقيقة في الأجرام مجاز في المعاني. وكم من مجاز يترجح على الحقيقة. وأما العرش فهو اسم لكل ما علا وارتفع. والمراد به هنا مخلوق عظيم هو سقف الجنة، قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [النمل : ٢٦] .

وأما المجيد فهو الشرف والرفعة.

فإذا تقرر هذا فمحمل "فوق" على الحس معلوم الاستحالة بالدلائل اليقينية، لتقدسه تعالى عن الجواهر والأجسام. ومعلوم ذلك من سياق كلام المصنف، بحيث لا يوهم على قارئه أنه أراد الحس.

فهو تعالى فوق العرش فوقية معنى وجلال وعظمة.

ثم الفوقية المعنوية من حيث هي فوقية، إما تكون واجبة بالذات، أو مستفادة من حكم الغير لا ترجع لمعنى في الذات.

وفوقية كل من سوى الله تعالى لا ترجع لمعنى في الذات، وإنما ذلك بحكم الله تعالى وتشريفه، فهو تعالى وصف العرش بالمجد والعظم، وجعله أعظم المخلوقات.

وعلو الله ومجده ليس كعلو غيره، بل هو مخالف لكل المخلوقات مخالفة مطلقة، فمجده تعالى وعلياؤه حكم واجب له بذاته، لا يشارك فيها. وسواء قلنا على هذا إن العرش نعت بالمجيد أو المجيد خبر مبتدأ، فأراد المصنف أن يبين أن ذلك العلو والمجد والجلال الذاتي ليس إلا لله رب العالمين، كأنه يقول هو العلي المجيد بذاته، ليس ذلك مستفادا من غيره .

وإن قلنا بـ(ذاته) متعلق بـ(فوق) والمجيد نعت للعرش ، فكأنه يقول : هو فوق أعظم المخلوقات وأرفعها فوقية وعظمة وجلالاً بذاته ، لا بتشريف مشرّف ولا بتخصيص مخصص ، بل بذاته العلية المقدسة عن الاحتياج .

و(فوق) بمعنى (علا) مشهور ، وهما لفظان مترادفان يستعمل أحدهما في موضع الآخر.

وخص العرش بالذكر دون غيره من المخلوقات ، لأنه الذي ورد به الإطلاق الشرعي ، ولأنه من باب التنبيه بالأعلى على الأدنى ، فأراد أن يوفق بين ما يجب اعتقاده وبين ما يجب إطلاقه .

واعلم أن الصيغ التي تطلق في هذا المعنى أربعة أقسام :

- فمنها ما يصح إطلاقًا واعتقادًا ، ومثاله قوله : (وإنه في كل مكان بعلمه) .

- ومنها ما يمتنع إطلاقًا واعتقادًا ، ومثاله أن تقول : إنه في كل مكان بذاته .
- ومنها ما يصح إطلاقًا ، ويعتقد منه ما يجب من الكمال ويتقى ما يؤدي إلى المحال ، ومثاله : (وأنه فوق عرشه) .
- ومنها ما يمتنع إطلاقًا ويجوز اعتقادًا بالمعنى الذي جوّزناه في قوله : (وأنه فوق عرشه) ، ومثاله أن تقول : إنه فوق كرسيه .

واعلم أنه لا نص في الشرع في محال ، فكل ما ورد من ذلك فغايته أن يكون ظاهرًا ، فما ظاهره المحال فلا خلاف بين أهل السنة في طرح ذلك الظاهر ، ثم ينظر فيما يحتمله ذلك اللفظ بعد الطرح ، فإن احتمل واحدًا تعين الحمل عليه ولا خلاف بينهم في هذا أيضًا ، وإن احتمل أكثر من واحد فهنا اختلف السلف والخلف .

فجمهور السلف وقف في ذلك لأنه صار من قبيل المجمل ، ولا سبيل لتعيين أحد المحامل إلا من جهة الشرع ، فصار متشابهًا فوجب الوقف ، وعن هذا قال الإمام مالك رحمه الله لمن سأله عن آية الاستواء : (الاستواء معلوم) أي معلوم محامله في اللسان (والكيف غير معقول) أي وما يؤدي إليه الظاهر من الكيف غير معقول ، لأنه مستحيل (والسؤال عن هذا بدعة) أي السؤال عن تعيين أحد المحامل في اللفظ المتشابه بدعة ، فمشى في ذلك على طريق جمهور السلف .

وأما الخلف فقالوا : الوقف في زماننا يؤدي إلى طعن المبتدعة في الدين ، وتوهيمهم على الضعفاء من المسلمين ، فأولوها على الأوجه الصحيحة ،

وفرقوا بين الغثّ والسمين ، واعتضدوا بذلك بقول رسول الله ﷺ : «**يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين ، وتأويل المبطلين**» وقال عليه السلام : «**وستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين**» ، فهذا هو الباعث للخلف على التأويل ، والله سبحانه أعلم»[1].اهـ

الإمام القاضي أحمد القلشاني:

وفي تحرير المقالة شرح الرسالة للإمام القاضي أحمد القلشاني المتوفى ٨٦٣ ما نصه: «وقوله [ابن أبي زيد] رحمه الله : (**وأنه فوق عرشه المجيد بذاته** ...) الخ في عبارته رضي الله عنه في هذا المكان قلق ، وقد استشكلت قديمًا وحديثًا ومحل الاعتراض منها قوله : (**فوق**) وقوله :(**بذاته**) إذ لم يرد بهما السمع ، قيل : يتضح كلامه رحمه الله تعالى ويزول إشكاله بما يتبين من معنى الفوقية والعرش والمجيد والذات ، ومعنى فوقية الله تعالى على عرشه ، فالفوقية عبارة عن كون الشيء أعلى من غيره في المحسوسات بالمماسة كزيد على السطح وفي المعنويات كسيد فوق عبده المراد في الشرف ، وكذا قوله تعالى : ﴿وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُواْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران : ٥٥] ، فالفوقية هنا معنوية بمعنى القهر والغلبة والظهور، وكذا " فوقهم " في قوله : ﴿وَالَّذِينَ اتَّقَواْ فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [البقرة : ٢١٢] ، الفوقية فيها

(١) النكت المفيدة في شرح الخطبة والعقيدة : [٨٣ – ٨٦].

معنوبة، فمن جاز عليه المكان جاز أن تكون فوقيته بالمكان أو بالمعنى، ومن يستحيل عليه الجهة والمكان لا تكون فوقيته إلا معنوية والله أعلم.

وأما " العرش" فهو لغة : عبارة عما علا وارتفع ، ومنه: المرخ والعفار جنات معروشات، وهو هنا المراد به مخلوق عظيم محيط بالكرسي والسماوات والأرض، وتقدم الكلام عليه.

و"المجيد" فيقال بالخفض للعرش ، وبالرفع صفة لله تعالى. والمجيد: الشرف والرفعة. ويطلق لغة على اجتماع أوصاف مع الاتساع والكثرة. ومنه قول العرب: " في كل شجر نار. واستمجد المرخ والعفار" أي استكثر . وقولهم مجدت الماشية إذا صادقت روضة خصيبة. فإذا كان صفة للعرش فمعناه: الحسن الجميل الشريف العظيم، وإذا كان صفة لله تعالى فمعناه: الحسن الفعال، الجواد الكثير الأفضال. والله أعلم

وأما "الذات" فذات الشيء حقيقة وماهيته ونفسه وعينه وثبوته ، إن جعلنا الوجود هو نفس الماهية.

وأما فوقية الله تعالى على عرشه ، فالمراد بها فوقية معنوية بمعنى الشرف والجلال والكمال والمكانة، لا فوقية أحياز وأمكنة، فإنه تعالى يستحيل عليه المكان والجهات ومشابهة المخلوقات، وهو بمعنى الحكم والملك، فيرجع إلى معنى القهر .

والضمير في "بذاته" يجوز عوده على العرش، و"الباء" بمعنى "في" أي : المجيد في ذاته، في المعاني المتقدمة. ويجوز عوده على الله تعالى فيكون المعنى : أن هذا الفوقية المعنوية له بالذات لا بالغير ، وهذا على أن تكون الدال من المجيد

مرفوعة على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي : هو المجيد بذاته ، أي لا بكثرة أموال وضخامة أجناد وغير ذلك.

وقد صح استعمال الفوقية بمعنى العظمة والشرف والمكانة والملك، فالفوقية هنا تتأول بهذا المعنى.

ثم الفوقية المعنوية من حيث هي فوقية، إما أن تكون واجبة بالذات، أو مستفادة من حكم الغير لا ترجع لمعنى في الذات وفوقية كل ما سوى الله تعالى لا ترجع لمعنى في الذات ، وإنما ذلك بحكم الله تعالى وتشريفه، فهو تعالى وصف العرش بالمجد والعظم، وجعله أعظم المخلوقات، وعلو الله تعالى ومجده ليس كعلو غيره، بل هو مخالف لكل المخلوقات، مخالفة مطلقة، فمجده وعظمته وعلياؤه حكم واجب له بذاته لا يشارك فيه.

وخص العرش بالذكر دون غيره لأنه الذي ورد به الإطلاق الشرعي ، ولأنه من باب التنبيه بالأعلى على الأدنى . ونقل ابن سلامة في شرح العقيدة عن ابن مجاهد، أنه نقل عن السلف الصالح إطلاقهم مثل هذا الذي أطلقه الشيخ هنا، بل أصعب ، ونصه: "ومما أجمعوا على إطلاقه أنه تعالى فوق سمواته على عرشه، دون أرضه، يريد إطلاقا شرعيا، لأنه لم يرد في الشرع أنه في الأرض، فلهذا قال: دون أرضه. وهذا مع ثبوت علمهم باستحالة الجهة في حق الله تعالى، ومعرفتهم بفصاحة العرب، واتساعهم في الاستعارات. ونقل هذا الكلام بعينه الشيخ أبو محمد في مختصره وغير لفظه هنا قصد التقريب على المبتدء"

فإذا ثبت هذا منقول عن السلف الصالح زال الاعتراض على الشيخ ، ولابد من تأويله وحمله على وجه صحيح، باعتبار ما يجب للباري تعالى من التتريه والتقديس عن الجهة وما لا يليق بجلاله سبحانه[1].اهـ

وانظر المعيار المعرب المجلد[١]، ص:[٣٠٢]، وانظر لزامًا شرح الإمام العلامة أبي الحسن المسمي:(كفاية الطالب الرباني علي رسالة ابن أبي زيد القيرواني) ومعه حاشية العلامة علي الصعيدي العدوي، المجلد: [١] تحقيق: أحمد حمدي إمام، ص:[١٠٢] فما بعدها وانظر شرح العلامة التتائي المسمي:(تنوير المقالة في حل ألفاظ الرسالة) المجلد[١]، ص:[١٨٢]، وما بعدها؛؛؛ وانظر استحالة المعية بالذات وما يضاحيها من متشابه الصفات للعلامة محمد الخضر الشنقيطي : [٣٧٧].

فإنك تري ما يسرك ويشرح صدرك ويكشف لك كل لبس في عبارة الشيخ إن شاء الله تعالى، هؤلاء جميعهم أئمة مالكية وغيرهم كثير فهموا كلام صاحب الرسالة علي النحو الذي مر، لا كما يفهمه الشيخ ابن باز رحمه الله تعالى ومن شايعه علي فكره ، وأهل المذهب هم أدري بمذهب صاحبهم وكلامه فافهم ترشد.

وأنا في هذا المقام يحسن أن أذكر كلاما للعلامة الزرقاني صاحب مناهل العرفان في علوم القرآن يتألق بتلك النصوص المتشابهة التي تمسك بها هؤلاء،

---

(1) تحرير المقالة في شرح الرسالة [١٠٠ – ١٠٢] .

فأثبتوا لله تعالى جهة ومكانا وجوارح، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا، معرضين عن تلك النصوص المحكمة القطعية، ورغم طول كلام العلامة الزرقاني سأنقله كله لما فيه من تجلية المسألة وبيان ما فيها من الشبه،

العلامة الزرقاني:

قال رحمه الله تعالى : «**الرأي الرشيد في متشابه الصفات** علماؤنا أجزل الله مثوبتهم قد اتفقوا علي ثلاثة أمور تتعلق بهذه المتشابهات،ثم اختلفوا فيما وراءها.

فأول ما اتفقوا عليه: صرفها عن ظواهرها المستحيلة، واعتقدوا أن هذه الظواهر غير مرادة للشارع قطعا كيف وهذه الظواهر باطلة بالأدلة القاطعة، وبما هو معروف عن الشارع نفسه في محكماته؟

ثانيه: أنه إذا توقف الدفاع عن الإسلام علي التأويل لهذه المتشابهات وجب تأويلها بما يدفع شبهات المشبهين ويرد طعن الطاعنين .

ثالثه : إن المشابه إن كان له تأويل واحد يفهم منه فهمًا قريبًا وجب القول به إجماعًا، كقوله تعالى : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[1] ، فإن الكينونة بالذات مع الخلق مستحيلة قطعا وليس لها بعد ذلك إلا تأويل واحد وهو الكينونة معهم بالإحاطة علما وسمعا وبصرا وقدرة وإرادة .

---

(1) سورة الحديد: (٤).

وأما اختلاف العلماء فيما وراء ذلك فقد وقع علي ثلاثة مذاهب المذهب

المذهب الأول: مذهب السلف ويسمي مذهب المفوضة بكسر الواو وتشديدها وهو تفويض معاني هذه المتشابهات إلي الله تعالى وحده بعد تنزيهه تعالى عن ظواهرها المستحيلة ويستدلون لمذهبهم هذا بدليلين،

أحدهما: عقلي وهو أن تعيين هذه المتشابهات إنما يجري علي قوانين اللغة واستعمالات العرب، وهي لا تفيد إلا الظن مع أن صفات الله تعالى من العقائد التي لا يكفي فيها الظن، بل لابد فيها من اليقين، ولا سبيل إليه فلنتوقف ولنكل التعيين إلي العليم الخبير سبحانه وتعالي،

والدليل الثاني: نقلي يعتمون فيه علي عدة أمور منها حديث عائشة السابق وفيه: «**فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمي الله فا حذروهم**».

ومنها ما رواه الطبراني في الكبير عن أبي مالك الأشعري أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «**لا أخاف علي أ مني إلا ثلاث خصال أن يكثر لهم المال فيتحاسدوا فيقتتلوا وأن يفتح لهم الكتاب فيأخذه المؤن يبتغي تأويله وما يعلم تأويله إلا الله؛؛؛**» الحديث ، ومنها ما ورد من أن الإمام مالكا رضي الله عنه سئل عن الاستواء في قوله سبحانه تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ

اسْتَوَى﴾[1] فقال الاستواء معلوم[2] ، والكيف مجهول والسؤال عنه بدعة وأظنك رجل سوء أخرجوه.

يريد رحمة الله عليه أن الاستواء معلوم الظاهر بحسب ما تدل عليه الأوضاع اللغوية ولكن هذا الظاهر غير مراد قطعا لأنه يستلزم التشبيه المحال علي الله تعالى بالدليل القاطع، والكيف مجهول أي تعيين مراد الشارع مجهول لنا لا د ليل عندنا عليه ولا سلطان لنا به، والسؤال عنه بدعة أي الاستفسار عن تعيين هذا المراد علي اعتقاد أنه مما شرعه الله تعالى، بدعة لأنه طريقة في الدين مخترعة مخالفة لما أرشدنا إليه الشارع من وجوب تقد يم المحكمات وعدم اتباع المتشابهات، وما جزاء المبتدع إلا أن يطرد ويبعد عن الناس خوف أن يفتنهم لأنه رجل سوء وذلك قوله وأظنك رجل سوء أخرجوه عني، قال ابن الصلاح علي هذه الطريقة مضي صدر الأمة وساداتها وإياها اختار أئمة

([1]) سورة طه آية : (٥) .

([2]) أي معلوم في لغة العرب وهذا المعني اللغوي الحقيقي مستحيل في حق مولانا سبحانه وتعالي، إذ هو الجلوس، والكيف مجهول أي تعيين المعني المراد من الآية مجهول لا يعلمه إلا الله،

وهذا ما ساقه العلامة الزرقاني هنا، وهذه الرواية اشتهرت علي ألسنة الناس، ولكن ليس لها سند، والتي صحت عن مالك بسند هي: قال الرجل: يا أبا عبد الله، ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ كيف استوى قال: فأطرق مالك رأسه وأخذته الرحضاء، ثم رفع رأسه، فقال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ كما وصف نفسه ولا يقال كيف وكيف عنه مرفوع، وأنت رجل سوء صاحب بدعة أخرجوه عني.اهـ أخرجه الحافظ البيهقي في الأسماء والصفات وهي رواية واضحة المعني، بخلاف الأولي فإنها مشكلة عند بعضهم، لأنها تثبت كيفًا مجهولاً، وهو محال أيضا، لأن الكيف مطلقًا لا يليق بمولانا سبحانه وتعالي، ولكن علي التفسير الذي فسرناه فلا إشكال فيها، فتأمل.!

الفقهاء وقادها وإليها دعا أئمة الحديث وأعلامه، ولا أحد من المتكلمين من أصحابنا يصدف عنها ويأباها..

المذهب الثاني: مذهب الخلف ويسمي مذهب المؤولة بتشديد الواو وكسرها وهم فريقان فريق يؤلها بصفات سمعية غير معلومة علي التعيين ثابتة له تعالى زيادة علي صفاته المعلومة لنا بالتعيين وينسب هذا إلي أبي الحسن الأشعري، وفريق يؤلها بصفات أو بمعان نعلمها علي التعيين فيحمل اللفظ الذي استحال ظاهره من هذه المتشابهات علي معني يسوغ لغة ويليق بالله تعالى عقلا وشرعا، وينسب هذا الرأي إلي ابن برهان وجماعة من المتأخرين.

قال السيوطي : وكان إمام الحرمين يذهب إليه ثم رجع عنه فقال في الرسالة النظامية : (الذي نرتضيه دينًا وندين الله به عقدا اتباع سلف الأمة فأهم د رجوا علي ترك التعرض لمعانيها)

أما حجة أصحاب هذا المذهب فيما ذهبوا إليه: فهو أن المطلوب صرف اللفظ عن مقام الإهمال الذي يوجب الحيرة بسبب ترك اللفظ لا مفهوم له وما دام في الإمكان حمل كلام الشارع ، علي معني سليم، فالنظر قاض بوجوبه انتفاعًا بما ورد عن الحكيم العليم وتتريها له أن يجري مجري العجوز العقيم.

المذهب الثالث: مذهب المتوسطين، وقد نقل السيوطي هذا المذهب، فقال: وتوسط ابن دقيق العيد، فقال: إذا كان التأويل قريبًا من لسان العرب لم ينكر، أو بعيدًا توقفنا عنه وآمنًا بمعناه علي الوجه الذي أريد به مع التتريه، وما

كان معناه من هذه الألفاظ ظاهرًا مفهومًا من تخاطب العرب قلنا به كما في قوله تعالى:﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ اللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ السَّاخِرِينَ﴾[1] فنحمله علي حق لله وما يجب له.اهـ

تطبيق وتمثيل : ولنطبق هذه المذاهب علي قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[2]، فنقول: يتفق الجميع من سلف وخلف علي أن ظاهر الاستواء علي العرش وهو الجلوس عليه مع التمكين والتحيز مستحيل، لأن الأدلة القاطعة تنزه الله تعالى عن أن يشبه خلقه أو يحتاج إلي شيء منه، سواء أكان محلا يحل فيه أم غيره،

وكذلك اتفق السلف والخلف علي أن هذه الظواهر غير مرادة لله تعالى، لأنه تعالى نفي عن نفسه المماثلة لخلقه وأثبت لنفسه الغني عنهم فقال : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[3]، وقال: ﴿هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴾[4] فلو أراد هذا الظاهر لكان متناقضًا،

ثم اختلف السلف والخلف بعدما تقدم، فرأي السلفيون أن يفوضوا معني الاستواء إلي الله تعالى هو أعلم بما نسبه إلي نفسه، أعلم بما يليق به سبحانه وتعالى ، ولا دليل عندهم علي هذا التعيين،

---

(1) الزمر : (٥٦) .

(2) سورة طه آية : (٥) .

(3)سورة الشوري آية: (١٢).

(4) سورة لقمان: (٢٦).

ورأي الخلف أن يؤولوا، لأنه يبعد كل البعد أن يخاطب الله عباده بما لا يفهمون، وما دام ميدان اللغة متسعًا للتأويل وجب التأويل، بيد أنهم افترقوا في هذا التأويل فرقتين:

فطائفة الأشاعرة يؤولون من غير تعيين، ويقولون: أن المراد من الآية إثبات أنه تعالى متصف بصفة سمعية لا نعلمها على التعيين، تسمي صفة **(الاستواء)**،

وطائفة المتأخرين: يعينون، فيقولون: أن المراد بـــ**(الاستواء)** هنا هو الاستيلاء والقهر من غير معاناة ولا تكلف، لأن اللغة تتسع لهذا المعني، ومنه قول الشاعر العربي:

قد استوي بشر علي العراق   من غير سيف ودم مهراق

أي استوي وقهر أو دبر وحكم، فكذلك يكون معني النص الكريم: **الرحمن استولي علي عرش العالم وحكم العالم بقدرته ودبره بمشيئته**، وابن دقيق العيد يقول: بهذا التأويل، إن رآه قريبًا ويتوقف إن رآه بعيدًا،

وقل مثل ذلك في نحو : ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾[1]، ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾[2]، ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾[3] ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾[4] ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾[1]، ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾[2] ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾[3].

---

(١) سورة الرحمن آية : (٢٧) .

(٢) سورة طه آية : (٣٩) .

(٣) سورة الفتح : (١٠) .

(٤) سورة الزمر، آية : (٦٧) .

فالسلف يفوضون في معانيها تفويضًا مطلقًا بعد تتريه الله تعالى عن ظواهرها المستحيلة، والأشاعرة يفسروهما بصفات سمعية زائدة علي الصفات التي نعلمها، ولكنهم يفوضون الأمر في تعيين هذه الصفات إلي الله تعالى، فهم مؤولون من وجه مفوضون من وجه.

والمتأخرون يفسرون الوجه بالذات ، ولفظ : ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾[٤] بتربية موسى ملحوظا بعناية الله وجميل رعايته، ولفظ : الـ﴿يد﴾ بالقدرة، ولفظ: ﴿اليمين﴾ بالقوة، و ﴿الفوقية﴾ بالعلو المعنوي دون الحس، و ﴿المجيء﴾ في قوله تعالى وَجَاءَ رَبُّكَ﴾[٥] بمجيء أمره، و ﴿العندية﴾ في قوله: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾[٦]، بالإحاطة والتمكن، أو بمثل ذلك في الجميع.

إرشاد وتحذير:

لقد أسرف بعض الناس في هذا العصر، فخاضوا في متشابه الصفات بغير حق، وأتوا في حديثهم عنها وتعليقهم عليها بما لم يأذن به الله، ولهم فيها كلمات غامضة تحتمل التشبيه والتتريه، وتحتمل الكفر والإيمان، حتى باتت هذه الكلمات نفسها من المتشابهات.

---

(١) سورة النحل : (٥٠) .

(٢) سورة الفجر آية : (٢٢) .

(٣) سورة الأنعام : (٥٦) .

(٤) سورة طه آية : (٣٩) .

(٥) سورة الفجر آية : (٢٢) .

(٦) سورة الأنعام : (٥٦) .

ومن المؤسف: أنهم يواجهون العامة وأشباههم بهذا!؟؟؟

ومن المحزن: أنهم ينسبون ما يقولون إلي السلف الصالح، ويخيلون إلي الناس أنهم سلفيون!؟؟؟

من ذلك: قولهم: (إن الله تعالى يشار إليه بالإشارة الحسية)!؟؟؟

(وله من الجهات الستة جهة الفوق)!؟؟؟

ويقولون: (إنه استوي علي عرشه بذاته استواءً حقيقيًا، بمعني أنه استقر فوقه استقرارًا حقيقيًا)!؟؟؟

غير أنهم يعودون فيقولون : (ليس كاستقرارنا، وليس علي ما نعرف؟؟؟)

وهكذا يتناولون مثل هذه الآية، وليس لهم فيما نعلم إلا التشبث بالظواهر.

ولقد تجلي لك مذهب السلف والخلف، فلا نطيل بإعادته، ولقد علمت أن حمل المتشابهات في الصفات علي ظواهرها مع القول بأنها باقية علي حقيقتها، ليس رأيًا لأحد من المسلمين، وإنما هو رأي لبعض الأديان الأخري، كاليهود والنصاري وأهل النحل الضالة، كالمشبهة والمجسمة؟؟؟

أما نحن معاشر المسلمين: فالمعمدة عندنا في أمر العقائد[1] ، هي الأدلة القطعية التي توافرت علي أن الله تعالى ليس جسمًا ولا متحيزًا ولا متجزئًا ولا متركبًا ولا محتاجًا لأحد، ولا إلي مكان، ولا إلي زمان ، ولا نحو ذلك، ولقد

(١) تأمل هذا الكلام فإنه مهم جدًا .

جاء القرآن بهذا في محكماته إذ يقول : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[1]، ويقول : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ (١) اللَّهُ الصَّمَدُ (٢) لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ (٣) وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ (٤)﴾.

وغير هذا كثير في الكتاب والسنة، فكل ما جاء مخالفًا بظاهره لتلك القطعيات والمحكمات، فهو من المتشابهات التي لا يجب اتباعها كما تبين لك

ثم إن هؤلاء المتمسحين في السلف متناقضون، لأنهم يثبتون تلك المتشابهات علي حقائقها، ولا ريب أن حقائقها تستلزم الحدوث وأعراض الحدوث كالجسمية والتجزؤ والحركة والانتقال.

لكنهم بعد أن يثبتوا تلك المتشابهات علي حقائقها ينفون هذه اللوازم، مع أن القول بثبوت الملزومات ونفي لوازمها تناقض لا يرضاه لنفسه عاقل فضلا عن طالب أو عالم.

فقولهم في مسألة الاستواء الآنفة: أن الاستواء باق علي حقيقته، يفيد أنه الجلوس المعروف المستلزم للجسمية والتحيز.

فكأنهم يقولون: أنه مستوٍ غير مستوٍ، ومستقر فوق العرش غير مستقر، أو متحيز غير متحيز، وجسم غير جسم، أو أن الاستواء علي العرش ليس هو الاستواء علي العرش، و الاستقرار فوقه ليس هو الاستقرار فوقه، إلي غير ذلك من الإسفاف والتهافت.

---

(١) سورة الشوري آية : (١٢) .

فإن أرادوا بقولهم: (**الاستواء علي حقيقته**)، أنه علي حقيقته التي يعلمها الله تعالى ولا نعلمه نحن فقد اتفقنا!؟؟؟

لكن يبقي أن تعبيرهم هذا موهم، لا يجوز أن يصدر من مؤمن خصوصًا في مقام التعليم والإرشاد، وفي موقف النقاش والحجاج.

لأن القول بأن اللفظ حقيقة أو مجاز لا ينظر فيه إلي علم الله تعالى وما عنده، ولكن ينظر فيه إلي المعني الذي وضع له اللفظ في عرف اللغة، والاستواء في اللغة العربية يدل علي ما هو مستحيل علي الله في ظاهره.

فلا بد إذن من صرفه عن هذا الظاهر، واللفظ إذا صرف عما وضع له واستعمل في غير ما وضع له، خرج عن الحقيقة إلي المجاز لا محالة، ما دامت هناك قرينة مانعة من إرادة المعني الأصلي.

ثم إن كلامهم بهذه الصورة فيه تلبيس علي العامة أو فتنة لهم؛ فكيف يواجهونهم به ويحملونهم عليه؟؟؟؟

وفي ذلك ما فيه من الإضلال و تمزيق وحدة الأمة، الأمر الذي نهانا القرآن عنه، والذي جعل عمر يفعل ما يفعل بصبيغ، وجعل مالكًا يقول ما يقول ويفعل ما يفعل بالذي سأله عن الاستواء، وقد مر بك هذا وذاك.

لو أنصف هؤلاء لسكتوا عن الآيات والأخبار المتشابهة واكتفوا بتنـــزيه الله سبحانه وتعالي عما توهمه ظواهرها من الحدوث ولوازمه، ثم فوضوا الأمر في تعيين معانيها إلي الله وحده، وبذلك يكونوا سلفيين حقًا!

لكنها شبهات عرضت لهم في هذا المقام، فشوشت حالهم وبلبلت أفكارهم، فلنعرضها عليك مع أشباهها، والله يتولي هدانا وهداهم، ويجمعنا علي ما يحبه ويرضاه، آمين.

دفع الشبهات الواردة في هذا المقام:

الشبهة الأولي ودفعها: يقولون: إن القول بأن الله تعالى لا جهة له، وأنه ليس فوقًا ولا تحتًا، ولا يمينًا ولا شمالاً، إلي غير ذلك، **يستلزم أن الله غير موجود**[1]، فإن التجرد من الاتصاف بهذه المتقابلات جملة، أمر لا يوصف به إلا المعدوم، ومن لا يتشرف بشرف الوجود.

وندفع هذه الشبه بأمور:

أولها: أن هذا قياسًا للغائب علي الشاهد، وقياس الغائب علي الشاهد فاسد، ذلك أن الله تعالى لم يشبه خلقه، حتى يكون حكمه كحكمهم، في أن يكون له جهة من الجهات الست ما دام موجودًا.

وكيف يقاس المجرد عن المادة بما هو مادي ؟

---

(1) أرجو أن يراجع لزامًا لرد هذه الشبهة التي يحتج بها أرباب النحلة **الوهابية** كثيرًا الكتب الآتية:

١. دفع شبه التشبيه للحافظ ابن الجوزي المتوفي (٥٩٧) هـ ص:[١٣٧] بتحقيق السقاف.
٢. العقيدة النظامية لإمام الحرمين:[٢٢] فما بعدها، بتحقيق العلامة الكوثري.
٣. إيضاح الدليل للإمام ابن جماعة شيخ الحافظ الذهبي ص:[١٠٤] فما بعدها ، بتحقيق وهبي سليمان.
٤. كبري اليقينيات الكونية للعلامة البوطي:[١١٥] فما بعدها.

ثم كيف يستوي الخالق وخلقه في جريان أحكام الخلق علي خالقه؟

إن المادي هو الذي يجب أن يتصف بشيء من هذه المتقابلات، وأن تكون له جهة من تلك الجهات.

أما غير المادي فترتفع عنه هذه الصفات كلها، ولا يمكن أن تكون له أية جهة من هذه الجهات جميعًا.

ونظير ذلك، أن الإنسان، لا بد أن يكون له أحد الوصفين، إما جاهل وإما عالم، أما الحجر فلا يتصف بواحد منها البتة، فلا يقال: أنه جاهل ولا أنه عالم، بل العلم والجهل مرتفعان عنه، بل هما ممتنعان عليه لا محالة، لأن طبيعته تأبي قابليته لكليهما.

وهكذا تنتفي المتقابلات كلها بانتفاء قابلية المحل لها أيًا كانت هذه المتقابلات، وأيًا كان هذا المحل الذي ليس قابلاً لها.

فيمتنع مثلاً ، أن توصف الدار بأنها سميعة أو صماء، وأن توصف الأرض بأنها متكلمة أو خرساء، وأن توصف السماء بأنها متزوجة أو أيم وهلم جراً.

ثانيًا: نقول لهؤلاء: أين كان الله قبل خلق العرش والفرش والسماء والأرض، وقبل أن يخلق الزمان والمكان، وقبل أن تكون هناك جهات ست؟؟؟؟

فإن قالوا : لم يكن له جهة ولا مكان.

نقول: قد اعترفتم بما نقول نحن به، وهو الآن علي ما عليه كان لا جهة له ولا مكان.

وإن زعموا: أن العالم قديم بقدم الله.

فقد تداوو من داءٍ بداء، واستجاروا من الرمضاء بالنار، ووجب أن ننتقل هم إلي إثبات حدوث العالم، والله هو ولي الهداية والتوفيق.

ثالثًا: نقول لهؤلاء:إن كنتم تأخذون بظواهر النصوص علي حقيقتها، فماذا تفعلون بمثل قوله تعالى : ﴿أَأَمِنتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾[1] ، مع قوله : ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾[2] ؟

أتقولون إنه في السماء حقيقة أم في الأرض حقيقة أم فيهما حقيقة؟

وإذا كان في الأرض حقيقة، فكيف تكون له جهة فوق؟

وإذا كان فيهما معًا حقيقة، فلماذا يقال: له جهة فوق، ولا يقال له جهة تحت؟

ولماذا يشار إليه فوق ولا يشار إليه تحت؟

ثم ألا يعلمون أن الجهات أمور نسبية، فما هو فوق بالنسبة إلينا، يكون تحت بالنسبة إلي غيرنا، فأين يذهبون؟

رابعًا: نقول لهؤلاء: ماذا تقولون في قوله تعالى:﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾[1]، بإفراد **اليد مع قوله تعالى:** ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[2] ، بتثنيتها ومع قوله:﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾[3] ، بجمعها.

(١) سورة الملك : (١٦) .

(٢) سورة الأنعام : (٣) .

فإذا كنتم تحملون النصوص علي ظواهرها حقيقة، فأخبرونا :

أله يد واحدة بناء علي الآية الأولي ؟

أم له يدان اثنتان بناء علي الآية الثانية ؟

أم له أيد أكثر من اثنتين بناء علي الآية الثالثة ؟

خامسًا : نقول لهؤلاء قد ورد في الصحيح، أن الرسول ﷺ قال: **«ينزل ربنا كل ليلة إلي سماء الدنيا حين يبقي ثلث الليل الآخر، فيقول: من يدعوني فأستجب له، من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له»** .

فكيف تأخذون بظاهر هذا الخبر، مع أن الليل مختلف في البلاد باختلاف المشرق والمغرب؟

وإذا كان ينزل لأهلِ كل أفق نزولاً حقيقيًا في ثلث ليلهم الأخير، فمتي يستوي علي عرشه حقيقة كما تقولون؟

ومتى يكون في السماء حقيقة كما تقولون؟ مع أن الأرض لا تخلوا من الليل في وقت من الأوقات، ولا في ساعة من الساعات، كما هو مسطور لا يماري فيه إلا جهول مأفون.

سادسًا: نقول لهؤلاء ما قاله حجة الإسلام الغزالي، ونصه : ((نقول للمتشبث بظاهر الألفاظ: إن كان نزوله من السماء الدنيا ليسمعنا نداءه، فما أسمعنا نداءه، فاي فائدة في نزوله؟!

---

(١) سورة الفتح : (١٠) .

(٢) سورة : (٧٥) .

(٣) سورة الذاريات : (٤٨) .

ولقد كان يمكنه أن ينادينا كذلك، وهو علي العرش أو علي السماء العليا، فلا بد أن يكون ظاهر النزول غير مراد، وأن المراد به شيء آخر غير ظاهره.

وهل هذا إلا مثل من يريد وهو بالمشرق إسماع شخص في المغرب، فتقدم إلي المغرب بخطوات معدودة، وأخذ يناديه وهو يعلم أنه لا يسمع نداءه، فيكون نقله الأقدام عملاً باطلاً، وسعيه نحو المغرب عبثًا صرفًا لا فائدة فيه، وكيف يستقر مثل هذا في قلب عاقل؟

الشبهة الثانية: قال الأستاذ محمد عبدُه رحمه الله تعالى في حاشيته علي العقائد العضدية: فإن قلت إن كلام الله وكلام النبي ﷺ مؤلف من الألفاظ العربية ومدلولاتها معلومة لدي أهل اللغة فيجب الأخذ بمدلول اللفظ كائنًا ما كان.

قلت: حينئذٍ لا يكون ناجيًا إلا طائفة المجسمة الظاهريون القائلون بوجوب الأخذ بجميع النصوص، وترك طريق الاستدلال رأسًا مع أنه لا يخفي ما في آراء هذه الطائفة من الضلال والإضلال مع سلوكهم طريقًا ليس يفيد اليقين بوجه.

فإن للتخاطبات مناسبات ترد بمطابقتها فلا سبيل إلا الاستدلال العقلي، وتأويل ما يفيد بظاهره نقصًا إلي ما يفيد الكمال، وإذا صح التأويل للبرهان في شيء صح في بقية الأشياء، حيث لا فرق في برهان وبرهان ولا لفظ ولفظ.

وقال في قوله تعالى:﴿وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ آيَاتٍ مُبَيِّنَاتٍ﴾[1] أن الوحي من الله للنبي ﷺ تتريلاً وإنزالاً ونزولاً، لبيان علو مرتبة الربوبية، لا أن هناك نزولاً حسيًا من مكان مرتفع إلي مكان منخفض.

ومن الغريب أنهم يقولون في الرد علي هذا: إن علو الله علي خلقه حقيقة أثبتها لنفسه في كتابه، لا حاجة لتأويله بعلو مرتبة الربوبية.

وليت شعري : إذا لم نؤوله بعلو مرتبة الربوبية فماذا نريد منه ؟

وهل بقي بعد ذلك غير العلو الحسي الذي يستلزم الجهة والتحيز ؟

ولا يمكن نفي ذلك اللازم عنه متى أردنا العلو الحسي، فإن نفي التحيز عن العلو الحسي غير معقول، ولا معني للاستلزام إلا هذا.

أما هم فينفون اللوازم ، ولا أدري كيف تنفي اللوازم مع فرضها لوازم؟

هذا خلف ولكن القوم ليسوا أهل منطق، والمتتبع لكلامهم يجد فيه العبارات الصريحة في إثبات الجهة لله تعالى، وقد كفر العراقي وغيره مثبت الجهة لله تعالى، وهو واضح لأن معتقد الجهة لا يمكنه إلا أن يعتقد التحيز والجسمية، ولا يتأتي غير هذا، فإن سمعت منهم سوي ذلك فهو قول متناقض وكلام لا معني له»[2].اهـ

---

(1) سورة النور: (٣٤).

(2) مناهل العرفان : [٢/٣٨٦ - ٢٩٧] .

تنبيه : قول الحافظ رحمه الله تعالى : (وفيه الرد على من زعم أنه على العرش بذاته ومهما تؤول به هذا جاز أن يتأول به ذاك) وجه الرد فيه على هؤلاء المبتدعة الزاعمين : أنه على العرش بذاته وإلزامهم بما أشار إليه هو : إما أن يلتزموا عدم التأويل مطلقًا في جميع النصوص المتشابهة ومنها هذا الحديث فيلزمهم القول بظاهر هذا الحديث ونحوه ، وحينئذ يلزمهم أنهم يقولون : أنه تعالى أمام كل مصل بذاته أخذًا بذلك الظاهر مع زعمهم : أنه على العرش بذاته فيلزمهم التناقض العجيب ، وإما أن يؤولوا هذا الحديث ويصرفوه عن ظاهره لموجب قام عندهم فيلزمهم حينئذ أن يقولا بهذا في سائر النصوص المتشابهة ، وأما التفريق بين هذا الحديث حيث يؤولونه وبين باقي النصوص المتشابهة فيبقونها على ظاهرها زاعمين أنها محكمة كما صنع ابن باز فحكم لا برهان لهم عليه بل تحكم .

هذا حاصل ما أشار إليه الحافظ رحمه الله تعالى وهو كلام سديد ، ولقد سبق الحافظ غير واحد من الأئمة إلى ذلك .

الحافظ ابن جماعة:

ففي إيضاح الدليل لإمام الأئمة محمد بن إبراهيم الشهير بابن جماعة المتوفى سنة ٧٢٧هـ رحمه الله تعالى ما نصه بعد ذكره لحديث الباب : «هذا الحديث دافع لمذهب الجهة ، فإن جهة فوق وقدام متضادان لا يجتمعان البتة ، فإن

حملها على ظاهرها محال على الله تعالى لا يجتمعان عقلاً وعادةً وشرعًا ، وإن أوّل هذا دون ذاك فتحكم ، وإن أوّلهما فأهلاً بالوفاق»» [1].اهـ

الحافظ أبو بكر بن فورك:

وقال الإمام الحافظ أبو بكر بن فورك شيخ الحافظ البيهقي المتوفى ٤٠٦هـ بعد ذكره لحديث الباب وشرح معناه ما نصه : «واعلم أن الذي أوجب أن يحمل التأويل في ذلك على معنى ما قلنا استحالة وصف الله تعالى بالكون في جهة ومحاذاة ومقابلة ، لاستحالة كونه جوهرًا وجسمًا ، وإذا سوغت اللغة هذه الطريقة التي حملنا عليها هذا الكلام وكان مفيدًا كان حمله عليه أولى من وصف الله تعالى بما لا يليق» [2].

الحافظ ابن الجوزي:

وقال الحافظ أبو فرج ابن الجوزي رحمه الله تعالى ردًّا على من أثبت الجهة : «واحتج بعضهم بأنه على العرش بقوله تعالى : ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [3] وبقوله : ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ ﴾ [4] وجعلوا ذلك فوقية حسية ونسوا أن الفوقية الحسية إنما

---

(1) إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل : [١٩٥] .

(2) مشكل الحديث وبيانه للحافظ أبو بكر بن فورك : [١٠٩].

(3) فاطر : [١٠] .

(4) الأنعام : [١٨] .

تكون لجسم أو جوهر ، وأن الفوقية قد تطلق لعلو المرتبة ، فيقال : فلان فوق فلان ، ثم إنه كما قال : ﴿ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾[1] قال: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾[2] فمن حملها على العلم حمل خصمه الاستواء على القهر »[3].اهـ

إمام الحرمين:

وقال إمام الحرمين : «ومما يجب الاعتناء به معارضة الحشوية بآيات يوافقون على تأويلها حتى إذا سلكوا مسلك التأويل عورضوا بذلك السبيل فيما فيه التنازع ، فمما يعارضون به قوله تعالى : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[4] ، فإن راموا إجراء ذلك على الظاهر حلوا عقد إصرارهم في حمل الاستواء على العرش على الكون عليه وانتزعوا فضائح لا يأبى بها عاقل ، وإن حملوا قوله :﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[5] وقوله : ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾[6] على الإحاطة بالخفيات فقد تسوغوا التأويل ، وهذا القدر في ظواهر القرآن كاف»[7]. اهـ المراد

---

(1) الأنعام : [١٨] .

(2) الحديد : [٤] .

(3) دفع شبه التشبيه بتحقيق السقاف : [١٣٥] .

(٤) الحديد : (٤) .

(٥) الحديد : (٤) .

(٦) المجادلة : (٧) .

(7) الإرشاد لإمام الحرمين صفحة : [٦٩] .

قلت: هناك أدلة كثيرة من هذا القبيل أعني المتقابلة المتعارضة بحسب الظاهر مثل قوله تعالى: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾[1] ومعناها عند أهل الحق أي تعرج الملائكة إلى المكان الذي خصص لهم وهو في السماء، وهذا تماما كقوله تعالى حكاية عن سيدنا إبراهيم ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾[2] إلى المكان الذي أمرني بالهجرة إليه ونحو هذا، ومنها قوله تعالى: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾[3] معناها ورافعك إلى السماء الثانية لأن النبي ﷺ وجد سيدنا عيسى في السماء الثانية عندما عرج به ﷺ، ولا يجوز لأحد أن يقول: إن الله تعالى موجود في السماء الثانية وأنه رفع سيدنا عيسى عليه السلام هناك، فمثل هذه النصوص التي تفيد بحسب الظاهر أن الله تعالى له مكان في السماء أو فوق العرش يجب تنفسيرها بما يليق بالمقام، ولا يجوز حملها على ذلك الظاهر لمنافاته الأدلة الظاهرة المحكمة القطعية في دلالتها التي تدل على تنزيه الباري سبحانه عن المكان والجهة مثل قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[4] وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾[5] وغيرها من النصوص المحكمة كما لا يجوز حمل النصوص التي تفيد بحسب الظاهر أن الله تعالى في كل مكان بل يجب تأويلها وصرفها إلى ما يليق، وهي كثيرة مثل

---

(١) المعارج: (٤).

(٢) الصافات: (٩٩).

(٣) آل عمران: (٥٥).

(٤) الشورى: (١١).

(٥) الإخلاص: (٤).

قوله تعالى : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[1] وقوله : ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِن ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾[2]، وحديث البخاري : «**إذا كان أحدكم يصلي فلا يبصقن قبل وجهه فإن الله قبل وجهه إذا صلى**» وفي رواية : «**فإنه يناجي ربه أو ربه بينه وبين القبلة فلا يبزقن أحدكم قبل وجهه**» وهو الحديث الذي قال فيه الحافظ بن حجر رحمه الله تعالى تلك المقالة المشهورة التي أثارت ثائرة ابن باز .

وخلاصة ما قلناه هو : أننا لا نقول بهذه الظواهر الصريحة كما لا نقول بتلك الظواهر الصريحة أيضًا بل رددنا جميعها إلى محكم كتابه فهو الذي يقول : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[3] ، وفي الصحيح : «**كان الله ولم يكن شيءٌ غيره**» .

هذا ، ويحسن بي أن أختم هذا التعليق التاسع بكلمة الحافظ ابن العربي المالكي التي ردّ بها على الحافظ ابن عبد البر لما ذكره في التمهيد والاستذكار في حديث النزول:

(١) الحديد : (٤) .
(٢) المجادلة : (٧) .
(٣) الشورى : (١١) .

الحافظ ابن العربي المالكي:

قال رحمه الله : «اختلف الناس في هذا الحديث – يعني حديث النزول – وأمثاله على ثلاثة أقوال : فمنهم من ردّه لأنه خبر واحد ورد بما لا يجوز ظاهره على الله وهم المبتدعة ، ومنهم من قبله وأمرّه كما جاء ولم يتأوله ولا تكلم فيه مع اعتقاده أن الله ليس كمثله شيء ، ومنهم من تأوله وفسره ، وبه أقول لأنه معنى قريب عربي فصيح ، أما إنه قد تعدى إليه [أي حديث النزول] قوم ليسوا من أهل العلم بالتفسير فتعدوا عليه بالقول بالنكير ، وقالوا : في هذا الحديث دليل على أن الله في السماء على العرش من فوق سبع سموات ، قلنا : هذا جهل عظيم ، فإنما قال : ينزل إلى السماء ولم يقل في هذا الحديث من أين ينزل ولا كيف ينزل ، قالوا : وحجتهم ظاهر قول الله تعالى : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾(1) قلنا : وما العرش في العربية وما الاستواء ؟ قالوا : كما قال الله تعالى : ﴿لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾(2) ، قلنا إن الله تعالى أن يمثل استواؤه على عرشه باستوائنا على ظهور الركائب ، قالوا : وكما قال : ﴿وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْداً لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾(3) ، قلنا : تعالى الله أن يكون كالسفينة جرت حتى لمست فوقفت ، قالوا : وكما قال ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى الْفُلْكِ﴾(4) قلنا: معاذ الله أن يكون

(1) سورة طه آية : (٥) .

(2) الزخرف آية : (١٣) .

(3) هود آية : (٤٤) .

(4) : المؤمنون آية : (٢٨) .

استواؤه كاستواء نوح وقومه ، لأن هذا كله استواء مخلوق بارتفاع وتمكن في مكان واتصال ملامسة ، وقد اتفقت الأمة من قبل سماع الحديث ومن بعده على أنه ليس استواؤه على شيء من ذلك فلا يضرب له المثل بشيء من خلقه ، قالوا : قال الله عزّ وجلّ : ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاء﴾(١) ، قلنا : تناقضت تارة تقول : إنه على العرش فوق السماء ثم تقول إنه في السماء لقوله : ﴿أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاء أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾(٢) وقلت : إن معناه على السماء ، قالوا : اجتمعت الموحدة على أنهم يرفعون أيديهم في الدعاء إلى السماء ، ولولا ما قال موسى إلهي في السماء لفرعون ، ما قال يا هامان ابن لي صرحًا ، قلنا : كذبتم على موسى ما قالها قط ومن يوصلكم إليه إنما أنتم أتباع فرعون الذي اعتقد أن الباري في جهة فأراد أن يرقى إليه بسلم ، فيهنئكم أنكم من أتباعه وأنه إمامكم ، قالوا : وهذا أمية بن أبي الصلت يقول :

فسبحان من لا يقدر الخلق قدره ... ومن هو فوق العرش فرد موحد

مليك على عرش السماء مهيمن ... لعزته تعنو الوجوه وتسجد

وهو قد قرأ التوراة والإنجيل والزبور ، قلنا : هذا الذي يشبه جهلكم أن تحتجوا بقول فرعون وقول ملحد جاهلي وتحيلون به على التوراة والإنجيل المبدلة المحرفة واليهود أعرق خلق الله كفرًا وتشبيهًا لله بالخلق ، والذي يجب أن يعتقد في ذلك : **إن الله كان ولا شيء معه ، ثم خلق المخلوقات من العرش**

---

(١) بقرة : (٢٩) .

(٢) الملك : (١٦) .

إلى الفرش ، فلم يتعين بها ولا حدث له شيء منها ، ولا كان له مكان فيها ، فإنه لا يحول ولا يزول ، قدوس لا يتغير ولا يستحيل .

وللاستواء في كلام العرب خمسة عشر معنى ما بين حقيقة ومجاز ، منها ما يجوز على الله فيكون معنى الآية ، ومنها ما لا يجوز على الله بحال وهو ما إذا كان الاستواء بمعنى **التمكن أو الاستقرار أو الاتصال و المحاذاة** فإن شيئًا من ذلك لا يجوز على الباري تعالى ولا نضرب له الأمثال في المخلوقات ، وإما أن لا يفسر كما قال مالك وغيره : **إن الاستواء معلوم** يعني مورده في اللغة ، والكيفية التي أرادها الله مما يجوز عليه من معاني الاستواء مجهولة فمن يقدر أن يقدر أن يعينها ، **والسؤال عنه بدعة** لأن الاشتغال به قد يثير طلب المتشابه ابتغاء الفتنة ، فتحصل لك من كلام إمام المسلمين مالك : **أن الاستواء معلوم وأن ما يجوز على الله غير متعين ، وما يستحيل عليه هو منزه عنه** ، وقد حصل لك التوحيد والإيمان بنفي التشبيه والمحال على الله سبحانه وتعالى فلا يلزمك سواه .

وأما قوله : **ينزل ويجيء ويأتي** ، وما أشبه ذلك من الألفاظ التي لا تجوز على الله في ذاته معانيها ، فإنها ترجع إلى أفعاله وها هنا نكتة وهي : أن أفعالك أيها العبد إنما هي في ذاتك وأفعال الله سبحانه لا تكون في ذاته وإنما تكون في مخلوقاته ، فإذا سمعت الله يقول : أفعل كذا ، فمعناه في المخلوقات لا في الذات ، وقد بين ذلك الأوزاعي حين سئل عن هذا الحديث فقال : يفعل الله ما يشاء ، وقالوا : نقول ينزل ولا نكيف ، قلنا : معاذ الله أن نقول ذلك وإنما نقول كما علمنا رسول الله ﷺ وكما علمنا من العربية التي نزل بها

القرآن قال النبي ﷺ : «**يقول الله عبدي مرضت فلم تعدني وجعت فلم تطعمني وعطشت فلا تسقني**» ولا يجوز عليه شيء من ذلك ولكن شرف هؤلاء بأن عبر به عنهم ، كذلك قوله : «**ينزل**» عبر عن عبده وملكه الذي ينزل بأمره باسمه فيما يعطي من رحمته ويهب من كرمه ويفيد على الخلق من عطائه ، وقال الشاعر :

ولقد نزلت فلا تظني غيره   مني بمنزلة المحب المكرم

والنزول قد يكون في المعاني وقد يكون في الأجسام ، والنزول الذي أخبر الله عنه إن حملته على أنه جسم فذلك ملكه ورسوله وعبده ، وإن حملته على أنه كان لا يفعل شيئًا من ذلك ثم فعله عند ثلث الليل فاستجاب وغفر وأعطى وسمي ذلك نزولاً عن مرتبة إلى مرتبة فتلك عربية محضة خاطب بها أعرف منكم وأعقل وأكثر توحيدًا وأقل بل أعدم تخليطًا قالوا بجهلهم : لو أراد نزول رحمته لما خص بذلك الثلث من الليل لأن رحمته تنزل بالليل والنهار ، قلنا ولكنها بالليل وفي عرفة وفي ساعة الجمعة يكون نزولها أكثر وعطاؤها أوسع وقد نبها الله على ذلك بقوله : ﴿الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُنفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالأَسْحَارِ﴾[1]».اهـ[2]

ولله درّ هذا لإمام حيث جلى هذه المسألة وردّ على ما بدر من الحافظ ابن عبد البر ردًا متينًا لا تقوم له قائمة بعده .

([1]) آل عمران : (١٧) .

([2]) عارضة الأحوزي بشرح صحيح الترمذي : [٢/٢٣٢] .

وللعلم أحب أن اذكر أن الحافظ أبا عمرو بن عبد البر رحمه الله رحمةً واسعة كان محدثًا وحافظًا وفحلاً من فحول المحدثين، ولكنه في مجال العقيدة ضعيف جدًا بل كثير الاضطراب، تأمل قوله في التمهيد وهو يرد على بعض الفرق: «وأما احتجاجهم لو كان في مكان لأشبه المخلوقات ن ما أحاطت به الأمكنة واحتوته مخلوق فشيء لا يلزم ولا معنى له لأنه عز وجل ليس كمثله شيء من خلقه ولا يقاس بشيء من بريته لا يدرك بقياس ولا يقاس بالناس لا إله إلا هو كان قبل كل شيء ثم خلق الأمكنة والسموات والأرض وما بينهما، وهو الباقي بعد كل شيء وخالق كل شيء لا شريك له، وقد قال المسلمون: وكل ذي عقل أنه لا يعقل كائن لا في مكان منا، وما ليس في مكان فهو عدم، وقد صح في المعقول وثبت في الواضح من الدليل أنه كان في الأزل لا في مكان وليس بمعدوم، فكيف يقاس على شيء من خلقه فيجري بينه وبينهم تمثيل أو تشبيه؟ تعالى الله عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا، الذي لا يبلغ من وصفه إلا إلى ما وصف به نفسه أو وصفه به نبيه ورسوله، أو اجتمعت عليه الأمة الحنيفية عنه، فإن قال قائل منهم: أنا وصفنا ربنا انه كان لا في مكان، ثم خلق الأماكن فصار في مكان، وفي ذلك إقرار منا بالتغيير والانتقال، إذ زال عن صفته في الأزل وصار في مكان دون مكان، قيل له: وكذلك زعمت أنت أنه كان لا في مكان وانتقل إلى صفة هي الكون في كل مكان، فقد تغير عندك معبودك وانتقل من لا مكان إلى كل مكان، وهذا لا ينفك منه، لأنه إن زعم أنه في الأزل في كل مكان كما هو الآن، فقد أوجب الأماكن والأشياء موجود معه في أزله وهذا فاسد، فإن قيل: فهل يجوز عندك

أن ينتقل من لا مكان في الأزل إلى مكان، قيل له: أما الانتقال وتغيير الحـال فلا سبيل إلى إطلاق ذلك عليه، لأن كونه في الأزل لا يوجب مكانًا، وكذلك نقله لا يوجب مكانًا، وليس في ذلك كالخلق، لأن كون ما كونـه يوجـب مكانًا من الخلق، ونقلته توجب مكانًا، ويصير منتقلاً من مكـان إلى مكـان، والله عز وجل ليس كذلك لأنه في الأزل غير كائن في مكان، وكذلك نقلته لا توجب مكانًا، وهذا ما لا تقدر العقول على دفعه، ولكنا نقول: استوى من لا مكان إلى مكان، ولا نقول: انتقل وإن كان المعنى في ذلك واحد»[1].اهـ ما أردنا نقله

تأمل هذا الكلام جيدًا وانظر هذا التدافع بين كلمات هذا الحافظ، فإنـه يثبت الحق ثم ينفيه بما يليه، تأمل قوله: (ولكنا نقول: استوى من لا مكان إلى مكان) مع ما قبله يظهر لك أنه لا يعتبر من علماء اصول الدين الذين يقتدى بهم في ذلك، ولذلك أنكر عليه أئمة المالكية ما صدر عنه في هذا المجال.

قال الإمام البرزلي بعد كلام الحافظ ابن عبد البر في الفوفية: «واشتد نكير شيخنا المذكور – يعني ابن عرفة– عليه، وقال: لم يزل فقهاء المذهب ينكرونه عليه بحمل ما ورد على ظاهره، ولتدافع مذهبه في نفسه عند تحقيقه»[2]. اهـ

---

(1) التمهيد: [١٣٤/٧] فما بعدها.

(2) انظر: استحالة المعية بالذات وما يضاهيها من متشابه الصفات : [٣٧٥].

خاتمة

أخي الطالب أعود مذكرًا لك في خاتمة هذا الجزء بما سبقت الإشارة إليه، وهو قولهم: (**أن من أول نصًا من هذه النصوص المتشابهة بأي نوع من أنواع التأويل فهو معطل لمعناه**).

فقبل أن نرد على هذا الهُراء، ينبغي أن ندرك معنى **التعطيل**، لأن الحكم على الشيء نفيًا أو إثباتًا فرع عن تصوره، فنقول:

التعطيل نوعان:

يكون بمعنى إنكار الصانع للعالم كما نص عليه الإمام الحافظ السبكي في رده على ابن زفيل.

الإمام الراغب:

وفي المفردات للإمام الراغب في مادة عطل قال: «ويقال لمن يجعل العالم بزعمه فارغًا عن صانع أتقنه وزينه **معطل**».اهـ ص: [٣٤١].

الإمام الدسوقي:

وقال الإمام الدسوقي: «**المعطلة** صنفان: صنف عطلت الباري عن الصفات أي نفتها عنه، وصنف عطلت المصنوعات عن الصانع، وقالوا لا صانع لها، وإنما هي أرحام تدفع وأرض تبلع، وما يهلكنا إلا الدهر.اهـ الدسوقي على أم البراهين» ص:[١١٠]. وهذا النوع القائل به ليس مسلمًا.

وأما النوع الثاني الذي أشار إليه الإمام الدسوقي في الشق الأول من كلمته، وهو نفي الصفات الوجودية المسماة بصفات المعاني، فقد وقع فيه المعتزلة فرارًا علي زعمهم من تعدد القدماء،

فقالوا : إنه تعالى عالم بلا علم ، وقادر بلا قدرة، وهكذا زاعمين أن وجودها ينافي التوحيد.

وأجاب أهل السنة والجماعة: بأن المنافي تعدد ذوات لا وجود ذات بصفات ثابتة لها، فهذا هو عين الكمال.

وحكي عن عمرو بن عبيد رأس المعتزلة، إنه كان يقول: إن الله عالم بذاته لا لعلم قام به، وهكذا، فوقف عليه أعرابي فسمع كلامه، فأنشد يقول:

أراك سقيم الفهم يا عمرو جاهلا ... عديم الحجا والعلم مسترذل النظر
أترضي إذا ما قال يا عمرو قائل ... أبوك عليم دون علم ولا نظر
حليم بلا حلم تقي بلا تقي ... سميع بلا سمع بصير بلا بصر
جواد بلا جود وفي بلا وفي ... جميل بلا حسن حمي بلا خفر
شجاع بلا بطل رضي بلا رضي ... أمين بلا أمن خطير بلا خطر
مديحًا تراه أو هجاءً وسبةً ... فلا أنت إلا في ضلال علي خطر

والقائل بهذا النوع من **التعطيل** يكون شاذًا في اعتقاده خارجًا علي منهج أهل السنة والجماعة، وهذا النوع هو بيت القصيد فيما نحن بصدده.

الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي:

وقد حده العلامة الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي بقوله: «هو تفريغ الكلمة من مضمونها اللغوي الذي وضعت له فيما يحتمل معناه الحقيقي أو مضمونها المجازي فيما دلت القرائن علي ضرورة صرفه إلي المعني المجازي، فلا هو يترك الكلمة دالة علي معناها الحقيقي ما دام ذلك متأتيًا وممكنًا، ولا يصرفها إلي المعني المجازي الذي تقتضيه الضرورة، وتنطق به الأدلة والنصوص الأخرى، ولا ريب أن هذا العمل يسمي تعطيلاً للغة وتعطيلا للنص القرآني أن يدل علي المعني الذي سيق من أجله»[1] .اهـ

قلت: وكذلك يسمي معطلاً من يحمل الآيات والأحاديث المتشابهة علي ظاهرها المتعارف، لأن حمله لهذه النصوص علي ظاهرها المذكور يحمله علي تأويل الآيات الأخرى الدالة علي تنزيه الباري سبحانه وتعالي، عما لا يليق به دلالة قطعية ليوفق بذلك بينها وبين التشبيه والتجسيم، الذين ألحقهما بذاته سبحانه وتعالي من جراء فهمه السطحي لتلك الآيات والأحاديث الأخرى.اهـ أفاده في نفس المصدر.

(1) السلفية: [١١٤].

قلت: وهذا الأخير جاءت به تسمية كتاب إيضاح الدليل لقطع حجج أهل التعطيل للإمام ابن جماعة شيخ الحافظ الذهبي رحمهما الله تعالى.

فإذا علمت هذا بان لك أن من حمل نصًا من هاتيك النصوص علي غير المعني الظاهر الحقيقي لصارف قام عنده لا يسمي معطلاً، وما أتي به من التأويل ليس فيه تعطيل للنص عن دلالته اللغوية الثابتة له، بل فعل ما وجب عليه، وهذا ما فعله الأئمة سلفًا وخلفًا، وقد قدمنا لك نماذجًا من تأويلاتهم فيما سلف، ولا ضير من إعادته للتأكيد.

١ . الإمام أحمد بن حنبل يؤول:

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى في البداية والنهاية: «روي البيهقي عن الحاكم عن أبي عمرو بن سماك عن حنبل أن أحمد بن حنبل تأول قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾(١) **أنه جاء ثوابه**، ثم قال البيهقي: وهذا إسناد لا غبار عليه». اهـ البداية والنهاية ج:[١٠]، ص:[٣٤١- ٣٤٢].

وقال الحافظ ابن كثير أيضًا: وكلامه يعني (**أحمد**) في نفي التشبيه وترك الخوض في الكلام والتمسك بما ورد في الكتاب والسنة عن النبي ﷺ وعن أصحابه. اهـ نفس المصدر والصفحة.

---

(١) سورة الفجر : (٢٢) .

وقال الحافظ ابن كثير أيضًا: «ومن طريق أبي الحسن الميموني عن أحمد بن حنبل أنه أجاب الجهمية حين احتجوا عليه بقوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾[1] قال: يحتمل أن يكون تنزيله إلينا هو المحدث لا الذكر هو المحدث، وعن حنبل عن أحمد أنه قال: يحتمل أن يكون ذكر آخر غير القرآن».اهـ البداية والنهاية نفس الصفحة.

وروي الخلال بسنده عن حنبل عن عمه أحمد بن حنبل أنه سمعه يقول: «احتجوا عليَّ يوم المناظرة، فقالوا تجيء يوم القيامة سورة البقرة وتجيء سورة تبارك، قال: فقلت لهم: إنما هو الثواب قال الله جل ذكره : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾[2] وإنما تأتي قدرته».اهـ نقله الإمام الكوثري علي دفع شبه التشبيه للحافظ ابن الجوزي، ص:[٨].

وقال ابن حزم: «وقد روينا عن أحمد بن حنبل رحمه الله أنه قال: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾[3] إنما معناه وجاء أمر ربك».اهـ

(1) سورة الأنبياء : (٢) .
(2) سورة الفجر : (٢٢) .
(3) سورة الفجر: (٢٢).

٢. الإمام مالك بن أنس يؤول:

قال الحافظ الذهبي في السير: «قال ابن عدي: حدثنا محمد هارون بن حسان حدثنا صالح بن أيوب حدثنا حبيب بن أبي حبيب حدثنا مالك قال: **يتنزل تبارك وتعالي أمره، فأما هو فدائم لا يزول.** قال صالح[1] فذكرت ذلك ليحيي بن بكير، فقال: حسن والله و لم أسمعه من مالك».اهـ مجلد:[٢] ص:[٥٣٥] طبعة الأولي المطبعة العصرية.

وقال الحافظ بن عبد البر: وقد روي محمد بن علي الجبلي- وكان من ثقات المسلمين بالقيروان- قال: حدثنا جامع بن سوادة بمصر قال حدثنا مطرف عن مالك بن أنس أنه سئل عن الحديث: «**أن الله ينزل في الليل إلي سماء الدنيا**» فقال مالك: **ينزل أمره**».اهـ التمهيد مجلد:[٧] ص:[١٤٣].

وما يروى عن مالك رحمه الله أنه قال: (الله في السماء وعلمه في كل مكان)، لا يثبت عنه.

قال في تبديد الظلام المخيم من نونية ابن القيم: «وما يرويه سريج بن النعمان عن عبد الله بن نافع عن مالك: أنه كان يقول: الله في السماء وعلمه في كل مكان. لا يثبت، قال أحمد: عبد الله ابن نافع الصائغ لم يكن صاحب حديث، وكان ضعيفًا فيه، وقال ابن عدي: يروي غرائب عن مالك، وقال

(1) قال الذهبي : قلت لا أعرف صالحا وحبيب مشهور . قلت : ومهما يكن من شيء فإن الأئمة تلقوا هذا التأويل عن مالك بالقبول .

ابن فرحون: كان أصم أميًا لا يكتب، وبمثل هذا السند لا ينسب إلى مثل مالك مثل هذا، وقد تواتر عنه عدم الخوض في الصفات وفيما ليس تحته عمل، كما كان عمل أهل المدينة»[1].اهـ

٣. الإمام بن جرير الطبري أوّل استوي بما يلي:

قال رحمه الله تعالى في تفسيره عند قوله سبحانه وتعالى: ﴿اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾[2] «وهو يرد علي بعضهم ما نصه: والعجب ممن أنكر المعني المفهوم من كلام العرب في تأويل قول الله: ﴿اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾[3] الذي هو بمعني **العلو و الارتفاع** هربًا عند نفسه من أن يلزمه بزعمه إلى أن تأوّله بالمجهول من تأويله المستنكر، ثم لم ينج مما هرب منه، فيقال له زعمت أن تأويل قوله: **استوي** أقبل أفكان مدبرًا عن السماء فأقبل إليها، فإن زعم أن ذلك ليس بإقبال فعل ولكنه إقبال تدبير قيل له... فكذلك قل: **علا عليها علو ملك وسلطان لا علوّ انتقال وزوال**» .اهـ تفسير ابن جرير: [١٩٢/١].

٤. الإمام محمد بن إسماعيل البخاري أول الضحك في الحديث بما يلي:

قال الحافظ البيهقي رحمه الله تعالى: «وأما **الضحك** المذكور في الخبر فقد روي الفربري عن محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله أنه قال: معني **الضحك فيه الرحمة**.اهـ الأسماء والصفات، ص:[٢٩٨] بتحقيق العلامة محمد

(١) تبديد الظلام: [١٢٩].

(٢) سورة البقرة: (٢٩).

(٣) سورة البقرة: (٢٩).

زاهد الكوثري، وقال الحافظ البيهقي أيضًا في صفحة:[٤٧٠]: قال البخاري: معنى **الضحك الرحمة**». اهـ

٥. عبد الله بن عباس أول ما يأتي:

أول سيدنا عبد الله بن عباس قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾[١] **بالشدة** كما في الأسماء والصفات للحافظ البيهقي، ص : [٣٤٥] فما بعدها، ونقله الحافظ في الفتح عنه، وقاله جماعة من الصحابة والتابعين كما نقله الحافظ بن جرير في تفسيره، وهناك تأويلات كثيرة جدًا وردت عن السلف من الصحابة والتابعين، ذكرها الحافظ البيهقي في الأسماء والصفات، والحافظ بن الجوزي في دفع شبه التشبيه، والحافظ بن جرير في التفسير، وغير ذلك.

كل ذلك يدل دلالة جلية أن التأويل إذا دعت إليه الحاجة و لم يخرج عن قوانين اللغة التي نزل بها الوحي أنه لا بأس به ولا ضير فيه، وليس فيه تعطيل للنص عن دلالته.

الحافظ ابن عساكر مبينًا مذهب أهل الحق:

ولهذا يقول الإمام الحافظ مؤرخ الشام ابن عساكر الدمشقي المتوفي ٥٧١هـ في كتابه القيم تبيين كذب المفتري مبينًا منهج أهل السنة في التأويل

(١) سورة القلم : (٤٢) .

وعدمه ما نصه: ((فإنهم بحمد الله ليسوا معتزلة ولا نفاة لصفات الله معطلة ولكنهم يثبتون له ﷻ ما أثبته لنفسه من الصفات، ويصفونه بما اتصف به في محكم الآيات، وبما وصفه به نبيه ﷺ في صحيح الروايات، وينزهونه عن سمات النقص والآفات، فإذا وجدوا من يقول بالتجسيم أو التكييف من المجسمة والمشبهة، ولقوا من يصفه بصفات المحدثات من القائلين بالحدود والجهة، فحينئذ يسلكون طريق التأويل ويثبتون تنزيهه بأوضح الدليل ويبالغون في إثبات التقديس والتنزيه خوفًا من وقوع من لا يعلم في ظلم التشبيه، فإذا أمنوا من ذلك رأوا أن السكوت أسلم وترك الخوض في التأويل إلا عند الحاجة أحزم، وما مثالهم في ذلك إلا مثل الطبيب الحاذق الذي يداوي كل داء من الأدواء بالدواء الموافق، فإذا تحقق غلبة البرودة على المريض داواه بالأدوية الحارة ويعالجه بالأدوية الباردة عند تيقنه منه بغلبة الحرارة،وما هذا في ضرب المثال إلا كما روي عن سفيان إذا كنت بالشام فحدث بفضائل علي رضي الله عنه وإذا كنت بالكوفة فحدث بفضائل عثمان رضي الله عنه، وما مثال التأويل بالدليل الواضح إلا مثال الرجل السابح فإنه لا يحتاج إلي السباحة ما دام في البر، فإن اتفق له في بعض الأحايين ركوب البحر وعاين هوله عند ارتجاجه وشاهد منه تلاطم أمواجه وعصفت به الريح حتى انكسر الفلك وأحاط به إن لم يستعمل السباحة لهلك، فحينئذ يسبح بجهده طلبًا للنجاة ولا يلحقه فيها تقصير حبًا للحياة، فكذلك الموحد ما دام سالكًا محجة التنزيه إيمانًا آمنا في عقده من ركوب لجة التشبيه فهو غير محتاج إلي الخوض في التأويل وسلامة عقيدته من الشبه والأباطيل فأما إذا تكدر صفاء عقده بكدورة

التكييف والتمثيل فلا بد من تصفية قلبه من الكدر بمصفاة التأويل وترويق ذهنه بروائق الدليل لتسلم عقيدته من التشبيه والتعطيل». اهـ تبين كذب المفتري، ص : [٣٨٨]، فما بعدها.

و بهذا ندرك بطلان تلك الدعوى العريضة التي يتبناها الشيخ **عبد العزيز بن باز** رحمه الله تعالى ومن سار بسيره وهي قولهم: **أن أيّ حمل لتلك الألفاظ والنصوص المتشابهة علي المجاز والاستعارة والتشبيه لا يعدو أن يكون ضربًا من ضروب التعطيل.**

فإن السلف الذين تأولوا النصوص التي ذكرناها وأخرجوها من الحقيقة إلي المجاز لم يكونوا **معطلين** وحاشاهم أن يكونوا **معطلة**.

ولو كان في التأويلات التي أقدموا عليها ما يستلزم أيّ **تعطيل أو تعسف** في النظر والفهم لما أقدموا علي ذلك.

تنبيهان:

الأول: من العجائب والغرائب وإن كان لا عجب ولا غرابة مما يقوله هؤلاء من الحيف في حق الآخرين؟؟؟

صالح بن فوزان:

أن صالح بن فوزان يقول: «ما نقل عن الإمام أحمد لم يثبت عنه لأنه من نقل الإمام الحافظ البيهقي، والبيهقي لا يوثق به في هذا الباب- يعني باب الاعتقاد- لأنه ربما تساهل في النقل، وكذلك ما نقل عن حماد بن زيد من تأويل **النزول بالإقبال** لا يثبت عنه، والسبب كونه من نقل الإمام البيهقي أيضًا، والبيهقي من الذين يتأولون الصفات فلا يوثق بنقله، ومثل الحافظ البيهقي الحافظ أبو الفرج بن الجوزي والحافظ بن حجر والإمام الخطابي رحم الله الجميع».اهـ ذكر ذلك الفوزان في تعقباته علي كتاب السلفية، أنظر ص:[١٠٣- ١٠٥]، وهي تعقبات ضعيفة جدًا فيها كثير من المضحكات؟؟؟

وهؤلاء الأئمة الحفاظ هم قادة الأمة بلا منازع، ومن أراد أن يعرف من هم فليرجع إلي كتب التراجم وسير الرجال، سيدرك ساعتها أن ما يقوله هذا الفوزان في حقهم إنما هو من قبيل قول القائل:

لقد هزلت حتى بدا من هزالها كلاها وحتى سامها كل مفلس

وبعد هذا العرض: قد يقول قائل: فإذا كان الأمر كما ذكرت فما هو **التعطيل** إذًا؟؟؟؟

قلت: لا حاجة إلي الإجابة علي هذا السؤال بعد ذلك التعريف الجامع المانع لمعني **التعطيل**، ولكن لا بأس بضرب بعض الأمثلة للتقريب.

من الأمثلة لذلك:

☒ إنكار المعتزلة رؤية المسلم ربه يوم القيامة، متأولين كلمة : ﴿ نَاظِرَةٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ (٢٢) إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[١] بـ(منتظرة). وأنت تعلم، كما يعلم كل عربي سليم الفطرة أن النظر غير الانتظار، وبين الكلمتين من الاختلاف الكلي في المعني مالا يغيب عن ذوق أيّ إنسان عربي. وإخراج الكلمة الأولي عن معناها الذي وُضِعَتْ له ولَصْقُها بمعني الكلة الثانية تأويل باطل لا يستند إلي أيّ علاقة مسوّغة لا من قريب ولا بعيد، فهو ليس من التأويل من التأويل القريب ولا البعيد اللذين سبق الحديث عنها، وإنما هو من التأويل الباطل بدون ريب.

☒ ومن ذلك تأويلهم الرسول في قوله تعالى : ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾[٢] بالعقل، وذلك ليصح استدلالهم بالآية علي ما ذهبوا من أن العقل إذا أدرك في فعل مّا حسنًا أو قبحًا وجب علي صاحبه وجوبًا شرعيًا أن ينصاع لحكم العقل في ذلك فيفْعَلَ ما قضي بحسنه ويتجنب ما قضي بقبحه، حتي ولو لم يبعث رسول ينبهه بذلك الحكم. غير أن الآية لا تتحمل هذا التأويل، وكلمة (رسول) لا تحتمل هذا الصرف عن معناها الحقيقي الشائع الذي ما وردت في القرآن، علي كثرة

---

(١) سورة القيامة أية : (٢٢– ٣٣) .

(٢) سورة الإسراء آية : (١٥) .

تكرارها، لأي معني غيره. هذا، بالإضافة إلي أن البيان الإلهي سدّ طريق هـذا التأويل سدًّا محكمًا، عندما كرر هذا المعني في آية أخري بأسلوب مختلف، يؤكد المعني الذي دلت عليه اللغة في الآية الأولي واجتمعت عليه كلمة المسلمين من قبل المعتزلة، وهو قوله عزّ وجلّ:﴿ رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾(١) وذلك بعد أن قال:﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾(٢).

فالآيتان توضحان بدلالة قاطعة جازمة أن المراد بالرسل الذين رفع الله ببعثتهم حجة الناس عليه يوم القيامة، هم أولئك الرجال الذين قص الله أنباء بعثة بعض منهم علي محمد ﷺ، وأمسك عن أنباء كثيرين آخرين منهم. ويستحيل أن تجد عاقلاً جادًا في النظر والفهم يفسر هؤلاء الرسل الذين قص الله علي محمد ﷺ أخبار بعض منهم دون بعض، بالعقول التي كان الناس ولا يزالون يتمتعون بها.

☒ ومن ذلك إتباع كثير من الناس، في تفسير نصوص القرآن أو السنة، ما تخيله إليهم أوهامهم وسمادير أحلامهم باسم التصوف أو علم الباطن، دون التقيد بأي ضابط من قواعد اللغة العربية أو أصول الدلالات أو قواعد تفسير النصوص.

---

(١) سورة النساء آية : (١٦٥) .

(٢) سورة النساء آية : (١٦٤) .

ومن الأمثلة علي ذلك ما ساقه الآلوسي في تفسيره، نقلاً عن بعض هؤلاء الذين يَلْبَسُون مسوح التصوف زورًا وبهتانًا، من تفسير ﴿ مَجْمَعَ الْبَحْـرَيْنِ ﴾ في سورة الكهف بمجمع ولاية الشيخ وولاية المريد. وتفسير ﴿الصَّخْرَةِ﴾ التي أوي إليها موسي وصاحبه، بالنفس. وتفسير ﴿ الْحُوتَ﴾ بالقلب المملح بحب الدنيا وزينتها. و ﴿السَّفِينَةِ﴾ بالشريعة. و ﴿خَرَقَهَا﴾ بترك الظـاهر واتبـاع الباطن. و ﴿الْغُلَامُ ﴾ بالنفس الأمارة. و﴿...قَتَلَهُ﴾ بذبحها بسيف الرياضة. إلخ

☒ أقول ومن ذلك، ما قد بلغني من تفسير بعض هـؤلاء المشـعوذين، **(العصا)** في قوله تعالى حكاية عن موسي:﴿ قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّـأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى (١٨) قَالَ أَلْقِهَا يَا مُوسَى﴾[١] فقد فسرها بالدنيا. وهكذا فليست **العصا** التي أمره الله بإلقائها من يده إلا الدنيا!...اهـ من كتاب السلفية للعلامة البوطي ، ص :[١١٥- ١١٧] . والبصير تكفيه الإشارة.

الثاني: من المسائل التي يجب كشف النقاب عنها في هذه الخاتمة ما جـاء عن الأئمة مالك وشيخه ربيعة وأم سلمة فيما يتعلق **بالاستواء**،

---

(١) سورة طه ، آية : (١٨- ١٩) .

صح عن أم سلمة رضي الله عنها أنها قالت: (**الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والإقرار به إيمان والجحود به كفر**).

وصح عن ربيعة رحمه الله تعالى، أنه سئل **كيف استوي علي العرش؟** فقال: (**الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول وعلي الله الرسالة وعلي رسوله البلاغ وعلينا التسليم**).

وأخرج الحافظ البيهقي رحمه الله تعالى، عن عبد الله بن وهب، قال: كنا عند مالك فدخل رجل فقال: يا أبا عبد الله **الرحمن علي العرس استوي كيف استوي** فأطرق مالك، فأخذه الرحضاء، ثم رفع رأسه فقال: (**الرحمن علي العرش استوي كما وصف نفسه، ولا يقال كيف، وكيف عنه مرفوع، ولا أراك إلا صاحب بدعة أخرجوه عني**).

وفي رواية عنه نحو المنقول عن أم سلمة لكن فيه (**والإقرار به واجب والسؤال عنه بدعة، فإني أخاف أن تكون ضالاً**) أمر به فأخرج كما في سنن الالكائي.

والمصير الذي يتحتم علي الطالب إدراكه عند قراءته لهذا الكلام الصادر من هؤلاء الأئمة هو: **أن يعلم أنهم لا يعنون بقولهم (الاستواء معلوم) أنهم يعلمون حقيقة الاستواء في الآية وإنما جهلوا كيفيته، حاشاهم من ذلك،**

وإنما يعنون: أن الاستواء محامله في لغة العرب غير مجهولة بل معلومة زهاء خمسة عشر معني، منها ما يصح وصف الله سبحانه وتعالي به، ومنها ما لا يصح وصفه به كما تقدم عن العلامة ابن المعلم القرشي وغيره، والكيف مجهول أي أن المعني المقصود من الآية مجهول أي غير معلوم لنا علي التعيين.

ولعل هذا هو السر الذي جعل الإمام مالكًا رحمه الله تعالى يقول: **استواءه مجهول** عندما أضاف **الاستواء** إلي الضمير العائد إلي الله تعالى، وذلك فيما رواه الحافظ ابن عبد البر رحمه الله تعالى حيث قال: وأخبرنا محمد بن عبد الملك قال حدثنا عبد الله بن يونس قال حدثنا بقي بن مخلد قال حدثنا بكار بن عبد الله القرشي قال حدثنا مهدي بن جعفر عن مالك بن أنس: أنه سأله عن قول الله عز وجل: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[1]، **كيف استوي** قال: فأطرق مالك، ثم قال: **استواءه مجهول، والفعل منه غير معقول، والمسألة عن هذا بدعة.** اهـ التمهيد: [٧/١٥١].

فلم يرض رحمه الله تعالى أن يقول: **استواءه معلوم** عندما أضافه إليه تعالى، وتأمل قوله في رواية أخري رواها الحافظ بن عبد البر أيضًا وسندها هناك أيضًا لما قيل له: **كيف استوي**، قال: **(سألت عن غير مجهول وتكلمت في غير معقول أنك امرؤ سوء أخرجوه فأخذ بضبعيه فأخرجوه)** ، تأمل قوله: **وتكلمت في غير معقول.**

الحافظ السبكي يرد على ابن قيم الجوزية:

---

(1) سورة طه ، آية : (٥) .

ولهذا لما أراد ابن القيم أن يلبس علي الناس بهذا الكلام ردّ عليه الإمـــام الحافظ السبكي بقوله: «وهذا الكلام صحيح إن صح عن مالك فإنه ليس فيه إلا الإيمان بآية **استوى علي العرش** كمَا نطق به القرآن، وأن كيفيتـــه غـــير معقولة، والسائل عنها ضال مبتدع شيطان، **وفي ذلك قطع بأن الاستواء على ظاهره المعلوم عند الناس من أنه القعود، فإن ذلك معقـــول ولـــيس فيـــه تصريح بفوقية الذات، ولا يلزم من قولنا استوى علي العرش أن يكون هو علي العرش إلا بعد أن نثبت أن الاستواء هو القعود والجلـــوس كمـــا في المخلوق وجلّ الله عن ذلك** ، فهذا الرجل[ابن القيم] لم يفهم كلام مالك ولا كلام غيره من العلماء الكثيرين الذين حكي عنهم كلهم، وإنما يـــؤثر عنـــهم كلام مقتد بالكتاب يراد به معني صحيح مع التتريه وما لا يوهم التشـــبيه ولا يقتضيه».اهـــ السيف الصقيل في الرد علي ابن زفيل ص: [٩٤].

العلامة محمد الخضر ابن مايابا الشنقيطي:

هذا، وقد أجاد العلامة محمد الخضر الشنقيطي في كتابه استحالة المعيـــة بالذات حيث قال رحمه الله تعالى: «وما روي عن مالك وأم ســـلمة وربيعـــة الرأي معناه: أن الاستواء معلوم من لغة العرب محامله التي تصح في حـــق الله تعالى، والمراد في الآية منها مجهول لنا لا نعلمه، ومعني جهل الكيف أن كيفية فهم الآية بحملها علي معين مجهولة، هذا هو المراد من الكلام وليس المراد منه ما يظنه جهلة المجسمة من أن الاستواء معلومة حقيقته وكيفيته مجهولة، فهـــذا هو عين الكيف الذي قال مالك أنه مرفوع عن الله تعـــالى لا يوصـــف بـــه،

فكيفية الاستواء مختلفة في الحوادث في حال استوائهم على ما هم مستوون عليه مجهولة لمن لم يكن حاضرا للواحد منهم، بعضهم متربع وبعضهم مضطجع وبعضهم مُقْعٍ إلي غير ذلك، فلو كان المراد بجهل الكيف ما وصف مع الاستواء الحقيقي لم يكن الله تعالى ممتازًا عن البشر في جهل كيفية الاستواء بشيء تعالى الله عما يقولون علوًا كبيرًا، ومعني قول مالك: أن السؤال عن هذا بدعة هو: أن السؤال عن تعيين ما لم يرد فيه نص من الشارع بتعيينه بدعة، وصاحب البدعة رجل سوء تجب مجانبته وإخراجه من مجلس العلم، لئلا يدخل علي المسلمين فتنة بسبب إظهار بدعته كما مر من فعل عمر بصبيغ». اهـ



رسالة سلطان العلماء العز بن عبد السلام:

وفي نهاية الكلام هنا أود أن أذكر رسالة الإمام العز بن عبد السلام سلطان العلماء التي رد بها على بعض المعاصرين له من الحنابلة، بعد أن جرى بينه وبينهم ما جرى، مما سبقت الإشارة إليه، وقد وعدنا فيما سبق أننا سنذكرها هنا، لما فيها من أدلة وبراهين فيما يتعلق بالموضوع الذي كتبت فيه، وهذا نصها:

((الحمد لله ذي العزة والجلال، والقدرة والكمال، والإنعام والإفضال، الواحد الأحد، الفرد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوًا أحد، وليس بجسم مصور، ولا جوهر محدود ولا مقدر، ولا يشبه شيئًا، ولا يشبهه شيء **ولا تحيط به الجهات، ولا تكتنفه الأرضون ولا السموات، كان قبل أن كون المكان، ودبر الزمان، وهو الآن على ما عليه كان،** خلق الخلق وأعمالهم، وقدر أرزاقهم وآجالهم فكل نعمة منه فهي فضل وكل نقمة منه فهي عدل: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ الأنبياء٢٣، **استوى على العرش المجيد على الوجه الذي قاله، وبالمعنى الذي أراده، استواءً منزهًا عن المماسة والاستقرار، والتمكن والحلول والانتقال، فتعالى الله الكبير المتعال عما يقوله أهل الغي والضلال، بل لا يحمله العرش بل العرش وحملته محمولون بلطف قدرته، ومقهورون في قبضته،** أحاط بكل شيء علمًا، وأحصى كل شيء عددًا مطلع على هواجس الضمائر وحركات الخواطر، حي مريد سميع بصير عليم قدير متكلم بكلام قديم أزلي ليس بحرف ولا صوت، ولا يتصور في كلامه أن ينقلب مدادًا في الألواح والأوراق، شكلاً ترمقه العيون والأحداق، كما زعم أهل الحشو والنفاق، بل الكتابة من أفعال العباد، ولا يتصور في أفعالهم أن تكون قديمة ويجب احترامها لدلالتها على ذاته، كما يجب احترام أسمائه لدلالتها على ذاته، وحق لما دل

عليه وانتسب إليه أن يعتقد عظمته وترعى حرمته، ولذلك يجب احترام الكعبة والأنبياء والعباد والعلماء.

أمر على الديار ديار ليلى ** أقبل ذا الجدار وذا الجدار

وما حب الديار شغفن قلبي ** ولكن حب من سكن الديارا

ولمثل ذلك نقبل الحجر الأسود ويحرم على المحدث مس المصحف؛ أسطره وحواشيه التي لا كتابة فيها، وجلده وخريطته التي هو فيها، فويل لمن زعم أن كلام الله القديم شيء من ألفاظ العباد، أو رسم من أشكال المداد.

واعتقاد الأشعري رحمه الله يشتمل على ما دلت عليه أسماء الله التسعة والتسعون التي سمى بها نفسه في كتابه وسنة رسول الله ﷺ؛ وأسماؤه مندرجة في أربع كلمات، هن الباقيات الصالحات:

الكلمة الأولى: قول: (**سبحان الله**)، ومعناها في كلام العرب: التنزيه والسلب وهي مشتملة على سلب العيب والنقص عن ذات الله وصفاته فما كان من أسمائه سلبًا فهو مندرج تحت هذه الكلمة: القدوس، وهو الطاهر من كل عيب؛ والسلام وهو الذي سلم من كل آفة.

الكلمة الثانية: قول: (**الحمد لله**)، وهي مشتملة على إثبات ضروب الكمال لذاته وصفاته، فما كان من أسمائه متضمنًا للإثبات كالعليم والقدير والسميع والبصير، فهو مندرج تحت الكلمة الثانية، فقد نفينا بقولنا: (**سبحان الله**) كل عيب عقلناه وكل نقص فهمناه، وأثبتنا بـــ(**الحمد لله**) كل كمال عرفناه وكل جلال أدركناه؛ ووراء ما نفيناه وأثبتناه شأن عظيم قد غاب عنا وجهلناه، فنحققه من جهة الإجمال بقولنا: (**الله أكبر**) وهي الكلمة الثالثة، بمعنى أنه أجل مما نفيناه وأثبتناه، وذلك معنى قوله ﷺ: «**لا أحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك**»، فما كان من أسمائه متضمنًا لمدح فوق ما عرفناه وأدركناه، كالأعلى والمتعالي، فهو مندرج تحت قولنا: (**الله أكبر**) فإذا كان في

الوجود من هذا شأنه نفينا أن يكون في الوجود من يشاكله أو يناظره، فحققنا ذلك بقونا: (لا إله إلا الله) وهي الكلمة الرابعة؛ فإن الألوهية ترجع إلى استحقاق العبودية، ولا يستحق العبودية إلا من اتصف بجميع ما ذكرناه، فما كان من أسمائه متضمنًا للجميع على الإجمال، كالواحد والأحد وذي الجلال والإكرام، فهو مندرج تحت قولنا: (لا إله إلا الله) وإنما استحق العبودية لما وجب له من أوصاف الجلال ونعوت الكمال الذي لا يصفه الواصفون ولا يعده العادون:

حسنك لا تنقضي عجائبه ** كالبحر حدث عنه بلا حرج

فسبحان من عظم شأنه وعز سلطانه، ﴿يَسْأَلُهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ لافتقارهم إليه، ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ الرحمن٢٩، لاقتداره عليه، له الخلق والأمر والسلطان والقهر، فالخلائق مقهورون في قبضته، ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ الزمر٦٧، ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَيَرْحَمُ مَن يَشَاءُ وَإِلَيْهِ تُقْلَبُونَ﴾ العنكبوت٢١، فسبحان الأزلي الذات والصفات ومحي الأموات وجامع الرفات، العالم بما كان وما هو آت.

ولو أدرجت الباقيات الصالحات في كلمة منها على سبيل الإجمال، وهي: (الحمد لله) لاندرجت فيها، كما قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: لو شئت أن أوقر بعيرًا من قولك: (الحمد لله) لفعلت. فإن الحمد هو الثناء، والثناء يكون بإثبات الكمال تارة وبسلب النقص أخرى، وتارة بالاعتراف بالعجز عن درك الإدراك، وتارة بإثبات التفرد بالكمال والتفرد بالكمال من أعلى مراتب المدح والكمال فقد اشتملت هذه الكلمة على ما ذكرناه في الباقيات الصالحات؛ لأن الألف واللام فيها لاستغراق جنس المدح والحمد، مما علمناه وجهلناه، ولا خروج للمدح عن شيء مما ذكرناه، ولا يستحق الإلهية إلا من اتصف بجميع ما قررناه ولا يخرج عن هذا الاعتقاد ملك مقرب ولا نبي مرسل ولا أحد من أهل الملل، إلا من خذله الله فاتبع هواه وعصى مولاه، أولائك (قوم

قد) غمرهم ذل الحجاب، وطردوا عن الباب، وبعدوا عن ذلك الجناب، وحق لمن حجب في الدنيا عن إجلاله ومعرفته، أن يحجب في الآخرة عن إكرامه ورؤيته:

أرض لمن غاب عنك غيبته ** فذاك ذنب عقابه فيه

فهذا إجمال من اعتقاد الشعري -رحمه الله تعالى- واعتقاد السلف وأهل الطريقة والحقيقة، نسبته إلى التفصيل الواضح كنسبة القطرة إلى البحر الطافح:

يعرفه الباحث من جنسه ** وسائر الناس له منكر

[غيره]:

لقد ظهرت فلا تخفى على أحد إلا على أكمه لا يعرف القمرا

والحشوية المشبهة الذين يشبهون الله بخلقه ضربان: أحدهما لا يتحاشى من إظهار الحشو: ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ المجادلة١٨، والآخر يتستر بمذهب السلف، لسحت يأكله أو حطام يأخذه:

أظهروا للناس نسكًا ** وعلى المنقوش داروا

﴿يُرِيدُونَ أَن يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُواْ قَوْمَهُمْ﴾ النساء٩١، **ومذهب السلف إنما هو التوحيد والتتريه، دون التجسيم والتشبيه**، وكذلك جميع المبتدعة يزعمون أنهم على مذهب السلف فهم كما قال القائل:

وكل يدعون وصال ليلى ** وليلى لا تقر لهم بذاكا

وكيف يدعى على السلف أنهم يعتقدون التجسيم والتشبيه، أو يسكتون عند ظهور البدع، ويخالفون قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَلْبِسُواْ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُواْ الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ البقرة٤٢.

وقوله جل جلاله: ﴿وَإِذَ أَخَذَ اللّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلاَ تَكْتُمُونَهُ﴾ آل عمران١٨٧، وقوله تعالى ذكره: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ النحل٤٤.

والعلماء ورثة الأنبياء، فيجب عليهم من البيان ما يجب على الأنبياء.

وقال تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ آل عمران١٠٤، **ومن أنكر المنكرات التجسيم والتشبيه، ومن أفضل المعروف التوحيد والتتريه، وإنما سكت السلف قبل ظهور البدع**، فورب السماء ذات الرجع والأرض ذات الصدع لقد تشمر السلف للبدع لما ظهرت فقمعوها أتم القمع، وردعوا أهلها أشد الردع، فردوا على القدرية والجهمية والجبرية وغيرهم من أهل البدع فجاهدوا في الله حق جهاده.

والجهاد ضربان: ضرب بالجدل والبيان، وضرب بالسيف والسنان؛ فليت شعري فما الفرق بين مجادلة الحشوية وغيرهم من أهل البدع! ولولا خبث في الضمائر وسوء اعتقاد في السرائر كما قال تعالى: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلاَ يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لاَ يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ﴾ النساء١٠٨، وإذا سئل أحدهم عن مسألة من مسائل الحشو أمر بالسكوت عن ذلك، وإذا سئل عن غير الحشو من البدع أجاب فيه بالحق، ولولا ما انطوى عليه باطنه من التجسيم والتشبيه لأجاب في مسائل الحشو بالتوحيد والتتريه، ولم تزل هذه الطائفة المبتدعة قد ضربت عليهم الذلة أينما ثقفوا: ﴿كُلَّمَا أَوْقَدُواْ نَاراً لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَاداً وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ المائدة٦٤، لا تلوح لهم فرصة إلا طاروا إليها، ولا فتنة إلا أكبوا عليها، وأحمد بن حنبل وفضلاء أصحابه وسائر علماء السلف براء إلى الله مما نسبوه إليهم، واختلفوا عليهم، وكيف يظن بأحمد (بن حنبل) وغيره من العلماء، (أن يعتقدوا) أن وصف الله القديم بذاته هو عين لفظ اللافظين، ومداد الكاتبين، مع أن وصف الله قديم وهذه الألفاظ

والأشكال حادثة بضرورة العقل وصريح النقل وقد أخبر الله تعالى عن حدوثها في ثلاثة مواضع من كتابه:

الموضع الأول، قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ الأنبياء٢ جعل الآتي محدثًا فمن زعم أنه قديم فقد ردّ على الله سبحانه وتعالى وإنما هذا المحدث دليل على القديم، كما أنا إذا كتبنا اسم الله عز وجل في ورقة لم يكن الرب القديم حالاً في تلك الورقة، فكذلك الوصف القديم إذا كتب في شيء لم يحل الوصف المكتوب حيث حلت الكتابة.

الموضع الثاني: قوله: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ{٣٨} وَمَا لَا تُبْصِرُونَ{٣٩} إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ الحاقة: [٣٨-٤٠]، وقول الرسول صفة للرسول، ووصف الحادث حادث يدل على الكلام القديم، فمن زعم أن قول الرسول قديم فقد ردّ على رب العالمين، و لم يقتصر سبحانه وتعالى على الإخبار بذلك حتى أقسم على ذلك بأتم الأقسام فقال تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ﴾ الحاقة: [٣٨]، أي تشاهدون ﴿ وَمَا لَا تُبْصِرُونَ ﴾ الحاقة: [٣٩]: أي ما لا ترونه، فاندرج في هذا القسم ذاته وصفاته وغير ذلك من مخلوقاته.

الموضع الثالث، قوله جل قوله: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ{١٥} الْجَوَارِ الْكُنَّسِ{١٦} وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ{١٧} وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ{١٨} إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [التكوير: ١٥-١٩].

والعجب ممن يقول: القرآن مركب من حرفٍ وصوت ثم يزعم أنه في المصحف، وليس في المصحف إلا حرف مجرد لا صوت معه، إذ ليس فيه حرف مكون من صوت، فإن الحرف اللفظي ليس هو الشكل الكتابي؛ ولذلك يدرك الحرف اللفظي بالآذان ولا يشاهد بالعيان، ويشاهد الشكل الكتابى بالعيان ولا يسمع بالآذان، ومن توقف في ذلك

فلا يعد من العقلاء فضلا عن العلماء، فلا أكثر الله في المسلمين من أهل البدع والأهواء والإضلال والإغواء.

ومن قال بأن الوصف القديم حال في المصحف، لزمه إذا احترق المصحف أن يقول: إن وصف الله القديم احترق، سبحانه وتعالى عما يقولون علوًا كبيرا، ومن شأن القديم أن لا يلحقه تغير ولا عدم فإن ذلك مناف للقدم.

فإن زعموا أن القرآن مكتوب في المصحف غير حال فيه، كما يقوله الأشعري، فلم يلعنون الأشعري رحمه الله؟ وإن قالوا بخلاف ذلك فانظر: ﴿انظُرْ كَيفَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللّهِ الكَذِبَ وَكَفَى بِهِ إِثْماً مُّبِيناً﴾ النساء٥٠، ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى اللّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ الزمر٦٠.

وأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ {٧٧} فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ﴾ الواقعة٧٨-٧٧ فلا خلاف بين أئمة العربية أنه لا بد من كلمة محذوفة يتعلق بها قوله: ﴿فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ﴾ ويجب القطع بأن ذلك المحذوف تقديره: "مكتوب في كتاب مكنون" لما ذكرنا وما دل عليه العقل الشاهد بالوحدانية وبصحة الرسالة، وهو مناط التكليف بإجماع المسلمين، وإنما لم يستدل بالعقل على القدم وكفى به شاهدًا، لأنهم لا يسمعون شهادته، مع أن الشرع قد عدّل العقل وقبل شهادته، واستدل به في مواضع من كتابه، كالاستدلال بالإنشاء على العادة، وكقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ الأنبياء٢٢ ، وقوله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذاً لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ المؤمنون٩١، وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللّهُ مِن شَيْءٍ﴾ الأعراف١٨٥.

فيا خيبة من ردّ شاهدًا قبله الله، وأسقط دليلاً نصبه الله، فهم يرجعون إلى المنقول، فلذلك استدللنا بالمنقول وتركنا المعقول كمينًا إن احتجنا إليه أبرزناه، وإن لم نحتج إليه أخرناه، وقد جاء في الحديث المشهور: «من قرأ القرآن وأعربه كان له بكل حرف

عشر حسنات، ومن قرأه ولم يعربه فله بكل حرف منه حسنة»، والقديم لا يكون معيبًا باللحن وكاملاً بالإعراب، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ الصافات٣٩، فإذا أخبر رسوله ﷺ بأنا نجزي على قراءة القرآن ، دل على أنه من أعمالنا، وليست أعمالنا بقديمة وإنما أتى للقوم من قبل جهلهم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وسخافة للعقل وبلادة للذهن، فإن لفظ القرآن يطلق في الشرع واللسان على الوصف القديم، ويطلق على القراءة الحادثة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ القيامة١٧(أراد بقرآنه: قراءته إذ ليس للقرآن قرآن آخر) ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ القيامة١٨ أي قراءته. فالقراءة غير المقروء، والقراءة حادثة والمقروء قديم، كما أنا إذا ذكرنا الله عز وجل كان الذكر حادثًا والمذكور قديمًا؛ فهذه نبذة من مذهب الأشعري رحمه الله.

إذا قالت حذام فصدقوها ** فإن القول ما قالت حذام

والكلام في مثل هذا يطول، ولولا ما وجب على العلماء من إعزاز الدين وإخمال المبتدعين، وما طولت به الحشوية ألسنتهم في هذا الزمان، من الطعن في أعراض الموحدين، والإزراء على كلام المتزهين، لما أطلت النفس في مثل هذا مع اتضاحه؛ ولكن قد أمرنا الله بالجهاد في نصرة دينه، إلا أن سلاح العالم علمه ولسانه، كما أن سلاح الملك سيفه وسنانه؛ فكما لا يجوز للملوك إغماد أسلحتهم عن الملحدين والمشركين، لا يجوز للعلماء إغماد ألسنتهم عن الزائغين والمبتدعين؛ فمن ناضل عن الله وأظهر دين الله كان جديرًا أن يحرسه الله بعينه التي لا تنام، ويعزه بعزه الذي لا يضام، ويحوطه بركنه الذي لا يرام ويحفظه من جميع الأنام: ﴿وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِن لِّيَبْلُوَ بَعْضَكُم بِبَعْضٍ﴾ محمد٤ وما زال المتزهون والموحدون يفتون بذلك على رءوس الأشهاد في المحافل والمشاهد (و) يجهرون به في المدارس والمساجد، وبدعة الحشوية كامنة خفية لا يتمكنون من المجاهرة بها، بل يدسونها إلى جهلة العوام، وقد جهروا بها في هذا الأوان،

فنسأل الله تعالى أن يجعل بإخمالها كعادته، ويقضي بإذلالها على ما سبق من سنته، وعلى طريقة المتزهين والموحدين درج الخلف والسلف، رضي الله تعالى عنهم أجمعين.

والعجب أنهم يذمون الأشعري بقوله: إن الخبز لا يشبع، والماء لا يروي، والنار لا تحرق، وهذا كلام أنزل الله معناه في كتابه؛ فإن الشبع والري والإحراق حوادث تفرد الرب بخلقها، فلم يخلق الخبز الشبع، و لم يخلق الماء الري، و لم تخلق النار الإحراق، وإن كانت أسبابًا في ذلك، فالخالق تعالى هو المسبب (دون السبب) كما قال تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَـكِنَّ اللّهَ رَمَى﴾ الأنفال١٧ نفى أن يكون رسوله ﷺ خالقًا للرمي، وإن كان سببًا (فيه)، وقد قال تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى{٤٣} وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ النجم ٤٣- ٤٤، فاقتطع الإضحاك والإبكاء والإماتة والإحياء عن أسبابها وأضاف إليه، فكذلك اقتطع الأشعري رحمه الله تعالى الشبع والري والإحراق عن أسبابها وأضافها إلى خالقها، لقوله تعالى: ﴿اللّهُ رَبُّكُمْ لا إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ الأنعام١٠٢، وقوله: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ فاطر٣، ﴿ بَلْ كَذَّبُواْ بِمَا لَمْ يُحِيطُواْ بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ ﴾ يونس٣٩، ﴿أَكَذَّبْتُم بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْماً أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ النمل٨٤.

وكم من عائب قولاً صحيحًا ** وآفته من الفهم السقيم

فسبحان من رضي عن قوم فأدناهم، وسخط على آخرين فأقصاهم: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ الأنبياء٢٣.

وعلى الجملة، ينبغي لكل عالم إذا أذل الحق وأخمل الصواب أن يبذل جهده في نصرهما، وأن يجعل نفسه بالذل والخمول أولى منهما، وإن عز الحق وظهر الصواب أن يستظل بظلهما، وأن يكتفي باليسير من رشاش غيرهما:

قليل منك ينفعني ولكن ** قليلك لا يقال له قليل

والمخاطرة بالنفوس مشروعة في إعزاز الدين، ولذلك يجوز للبطل من المسلمين أن يغمس في صفوف المشركين، وكذلك المخاطرة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ونصرة قواعد الدين بالحجج والبراهين (مشروعة)، فمن خشي على نفسه سقط عنه الوجوب وبقي الاستحباب، ومن قال بأن التغرير بالنفوس لا يجوز، فقد بعد عن الحق ونأى عن الصواب.

وعلى الجملة، فمن آثر الله على نفسه آثره الله، ومن طلب رضا الله بما يسخط الناس رضي الله عنه وأرضي عنه الناس، ومن طلب رضا الناس بما يسخط الله عليه وأسخط عليه الناس، وفي رضا الله كفاية عن رضا كل أحد:

فليتك تحلو والحياة مريرة ** وليتك ترضى والأنام غضاب

غيره:

لكل شيء إذا فارقته عوض ** وليس لله إنِ فارقت من عوض

وقد قال عليه الصلاة والسلام: «**احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده أمامك**» وجاء في حديث: «**اذكروا الله بأنفسكم فإن الله ينزل العبد من نفسه حيث أنزله من نفسه**»، حتى قال بعض الأكابر: من أراد أن ينظر منزلته عند الله فلينظر كيف منزلة الله عنده.

اللهم فانصر الحق ، وأظهر الصواب، وأبرم لهذه الأمة أمرًا رشدًا، يعز فيه وليك ويذل فيه عدوك ويعمل فيه بطاعتك، وينهى فيه عن معصيتك.

والحمد لله الذي إليه استنادي وعليه اعتمادي، هو حسبي ونعم الوكيل، وصلى الله وسلم وشرف وكرم وبجل وعظم، على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، آمين آمين)).اهـ

كتبه أسير ذنوبه: أحمد النور محمد الحلو

يوم الثلاثاء، ١٧ شعبان، ١٤٢٩ من هجرته عليه السلام

الموافق

٢٠٠٨/٠٨/١٩ من ميلاد المسيح عليه السلام.

اعتذار

اعتذر للإخوة القراء بأنني لم أجد وقتًا لأترجم لكل الأعلام الذين ورد ذكرهم في هذا المختصر لكثرتهم، علمًا بأن جلهم لهم سير مدونة في كتب التراجم مما ييسر للطالب العثور على ما تحلوا به من الصفات، وما مروا به من المراحل في حياتهم، فليبحث عنها في مظانها.

فهرس المحتويات

الصفحة

يطلب من المكتبات التالية بجمهورية مصر العربية

(١) مكتبة الزاوية التجانية الكبرى:

٩ عطفة الدالي حسين – المغربلين – القاهرة

محمول: ٠٠٢٠ – ١١٤٤٨٤٥٦٠٠ ف: ٠٠٢٠٢ – ٢٥١٤١٦٨٩

E-Mail: Maktaba@tareeqalhaq.com

(٢) دار الحسام للنشر والتوزيع:

١١ درب الأتراك – خلف الجامع الأزهر – القاهرة

ت : ٠٠٢٠٢ – ٢٥٠٧٥٤١٨ محمول: ٠٠٢٠ – ١١٤١٥٦٠٠٠٤

(٣) دار جوامع الكلم:

١٧ شارع الشيخ صالح الجعفري – الدراسة – القاهرة

ت: ٠٠٢٠٢ – ٢٥٨٩٨٠٢٩

(٤) مكتبة المجلد العربي:

١١٦ شارع جوهر القائد – أمام جامعة الأزهر – الحسين – القاهرة

ت: ٠٠٢٠٢ – ٢٥٩١٢٥٢٤ ف: ٠٠٢٠٢ – ٢٥٨٩٢٢٣١

الوكيل بالمملكة المغربية

دار الأمان للنشر والتوزيع

٤ زنقة المأمونية – الرباط – المملكة المغربية

الهاتف: ٠٥٣٧٧٢٣٢٧٦ ٢١٢ + الفاكس: ٠٥٣٧٢٠٠٠٥٥ ٢١٢ +

E-Mail: libdarelamane@yahoo.fr

الوكيل بليبيا

دار الحسام للنشر والتوزيع

مجمع سوق أفريقيا التجاري – خلف محطة الحافلات - بنغازي

الهاتف: ٦١٤٧٩٥٧٨٥ ٢١٨ + - ٩٢٨٠٠٤٣٣٢ ٢١٨ +